قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

التقسيم الإداري الجديد ودوره في التنمية المحلية

دراسة حالة ولاية أولاد جلال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة ونظم قارنة

إعداد:

رقية عيسات

إشراف:

أ.د.غنية لعجاني

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
الأستاذ لقمان مغراوي	م.و.ع.ع. س	رئيس
الأستاذة غنية لعجاني	م.و.ع.ع. س	مشرفا ومقررا
الأستاذة سارة يخلف	م.و.ع.ع. س	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :2022م-2023م/1443هـ-1444هـ

<u>إهداء:</u>

إلى روح جدتي الغالية عيسات بختة رحمة الله عليها.

لوالدي العزيزان حفظهما الله ورعاهما.

.

شكر وعرفان

إنا نحمد الله عزوجل ونشكره أن وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

على الأصل نمشي والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه وأن نسدي الشكر لمستحقيه، لذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة لعجاني غنية على دعمها ومساندتها لي في مساري لإنجازي هذا العمل المتواضع، وأشكر الأستاذة بن بخيتة وردة جزيل الشكر على التوجيهات القيمة التي أمدتني بها .

شكرا لكل من ساهم في إثراء هذا العمل شكلا أو مضمونا من قريب أو من بعيد

وأخيرا أتوجه إلى الرفيق والداعم لي طيلة هذه السنة، و الذي أكن له كل الاحترام والتقدير الخالص، إلى صاحب الظل الطويل قاسم.

الملخص:

إن تحقيق التنمية المحلية والشاملة أصبح الشغل الشاغل للدول و الحكومات في الوقت الراهن، وذلك لما لها من أهمية محورية في تحقيق الأمن والاستقرار لمواطنيها خاصة في ظل ما تشهده العلاقات الدولية من تغيرات، والجزائر من بين هذه الدول التي تسعى لتحقيق معادلة الأمن والتنمية بمختلف مناطقها ، فقد خصت مؤخرا ولايات قطرها الجنوبي بتعديل إداري خلف عشر ولايات جديدة التي أدرجت من بينها مقاطعة أولاد جلال الإدارية، هذا القرار الذي أفضته المعطيات الجيوسياسية والمرحلة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر، ومن خلال دراستنا سنتمكن من تلخيص دور التقسيم الإداري الجديد في دفع عجلة التنمية المحلية والوطنية بالجزائر .

الكلمات المفتاحية: التقسيم الإداري الجديد، التنمية المحلية، التوازن الجهوي، أمن، مؤهلات اقتصادية

Abstarct:

Achieving local and inclusive development is now the main concern of States and Governments. In view of its central importance in achieving security and stability for its citizens, especially in the light of the changes in international relations, Algeria is one of those countries that seeks to equate security and development in its various regions. State ", recently devoted its southern region to an administrative amendment behind 10 new states, including the Ould Jalal Administrative District, This decision was led by Algeria's geopolitical data and economic phase. and, through our study, we will be able to summarize the role of the new administrative division in advancing Algeria's local and national development.

Keywords: new administrative division, local development, regional balance, security, economic qualifications

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكروعرفان	
الملخص	
مقدمة	01
الفصل الأول: السياق المفاهيمي والنظري للتقسيم الإداري والتنمية المحلية	14
المبحث الأول: مفهوم التقسيم الإداري	15
المطلب الأول: التقسيم الإداري: المفهوم والدلالات	15
المطلب الثاني مقومات التقسيم الإداري.	19
المبحث الثاني: التنمية المحلية: المضامين المفاهيمية والنظرية	23
المطلب الأول: مفهوم ومرتكزات التنمية المحلية واهم نظرياتها.	23
المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية، أبعادها ومجالاتها، مقوماتها ومعوقاتها.	30
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: التقسيم الإداري الجديد كأسلوب تنظيمي في تفعيل التنمية المحلية في ولايات الجنوب الجزائري	40
المبحث الأول: التقسيم الإداري والتنمية المحلية في الجزائر	41
المطلب الأول: التطور التاريخي للتقسيم الإداري في الجزائر	41
المطلب الثاني: مسؤولية ودور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.	61
المبحث الثاني: دوافع وافاق التقسيم الإداري الجديد في تفعيل التنمية المحلية بولايات الجنوب	73
المطلب الأول: الدوافع الاقتصادية والأمنية للتقسيم الإداري في ولايات الجنوب	73
المطلب الثاني: افاق التقسم الإداري في تنمية ولايات الجنوب.	81
خلاصة الفصل	86
الفصل الثالث: إسقاطات التقسيم الإداري على و اقع التنمية المحلية في ولاية أولاد جلال	88

المبحث الأول: التقسيم الإداري لولاية أولاد جلال	89
المطلب الأول: التعريف بولاية أولاد جلال	89
المطلب الثاني: التنظيم الإقليمي والإداري لولاية أولاد جلال	92
المبحث الثاني: دور التقسيم الإداري الجديد في تفعيل التنمية المحلية في ولاية أولاد جلال	94
المطلب الأول: دوافع التقسيم الإداري الجديد في ولاية أولاد جلال	94
المطلب الثاني: واقع التنمية المحلية وافاقها في ولاية أولاد جلال	98
خلاصة الفصل	105
الخاتمة	106
قائمة المراجع	110
قائمة الملاحق	

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 01	خريطة التقسيم الإداري في الجزائر في العهد العثماني.	43
الشكل 02	خريطة التقسيم الإقليمي للجزائر في 1954/.1962	51
الشكل 03	خريطة التقسيم الإداري الجديد في الجزائر 2020.	60
الشكل 04	خريطة الموقع الجغرافي لولاية أولاد جلال.	91

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 01	التقسيم الإداري للجزائر سنة1974.	54
الجدول 02	عدد بلديات وولايات الجزائر في التقسيم الإداري سنة1984.	55
الجدول03	عدد بلديات ولاية أولاد جلال ومشتملاتها حدودها الإقليمية.	93
الجدول04	تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لولاية أولاد جلال بعد التنصيب كولاية كاملة الصلاحيات.	99
الجدول 05	توزيع النشاطات الصناعية في ولاية أولاد جلال حسب البلديات.	100
الجدول 06	العتاد الفلاحي للموسم الفلاحي 2021/2020في ولاية أولاد جلال.	103

مقدمة :

إن اتساع الموقع الاستراتيجي للدولة، يجعلها في تخطيط مستمر في برامج تمكنها من استغلال مواردها المادية والبشرية بالشكل الأمثل وبالصفة المنظمة والمنتظمة من أجل تعزيز أمنها واستقرارها،والتي تسمح لها أيضا بأن تكون على إطلاع دائم وتام بمجريات شؤون مناطقها، وكذا التمكن من تلبية مختلف احتياجات سكانها بالرغم من تزايدهم المستمر، وعلى هذا الأساس لجئت لمخطط التقسيمات الإدارية كمنطلق وحجر أساس للتسيير المنظم محليا ، والذي تقوم عليه الوظيفة الإدارية بناءا على منطلق لامركزية الإدارة، والمتمثلة عمليا في تكوين جماعات إقليمية وفقا للخريطة الإدارية المعتمدة ، بحيث أن الحكومة تجعل منها هيئات ممثلة لها في هذه الوحدات المقسمة جغرافيا ، وتكلف بتنظيم حياة المواطنين بمختلف جوانبها في إطار ما يخولها به القانون.

اتجهت الجزائر في مسار بناء وهيكلة دولتها في الجانب المحلي على تقسيمات عديدة في حيزها الجغرافي، بغرض تنظيم سير شؤونها الداخلية وفقا لأسلوب اللامركزية الإدارية، وقد كان اخر هذه التعديلات الإدارية سنة 1984، حيث تم هندسة الخريطة الإدارية حينها في 48ولاية و1541بلدية، باعتبارها الهيئات المحلية المعتمدة في التسيير اللامركزي، إلا أنه وبعد مرور سنين، .ونظرا لمجمل الأحداث خاصة التي ميزت الآونة الأخيرة، والتي كان أبرزها الاحتجاجات الشعبية المتكررة، التي عنونت فشل المخططات التنموية الاقتصادية المتوالية في تغطية الاحتياجات الاجتماعية للسكان ،حيث تعمل الحكومة مؤخرا على تصحيحها، بتشخيص لمجمل الاختلالات التي تحول دون تحقيق أهدافها، ورؤاها المستقبلية للتنمية المحلية والوطنية الشاملة، بالرغم من توفر الموارد المساعدة على ذلك ،حيث أنها عمدت لتبني تعديل إداري جديد في سنة 2019 على مستوى ولايات الجنوب حصرا ، باعتبارها المناطق الأكثر ضعفا في وتيرة التنمية المحلية مقارنة بنظيراتها في الساحل .

2. **الدراسات السابقة:**

فيما يخص الدراسات السابقة فقد اعتمدت على ما توصلت إليه الدراسات السابقة،و التي كانت قريبة لموضوع دراستنا ومن بين تلك الدراسات:

- **أحمد غاوي، التقسيم الإداري كمدخل لتمكين الحكامة في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (العدد الثاني عشر، جانفي 2018)**، حيث تمحور ملخص هذا المقال حول أن التقسيم الإداري سبيل مناسب للتعامل مع امتداد الحيز المجالي الجغرافي لبلادنا، حيث اتخذ كقاعدة لامركزية لإقامة إدارة إقليمية مهمتها تلبية احتياجات مواطنيها وتدبير شؤونهم بالتزام مقتضيات وقيم الحكامة المحلية والمتمثلة في النزاهة والرقابة والشفافية ، مضيفا أن الجزائر تطمح لبلوغ تطبيق هذا المفهوم من خلال تطوير تقسيمها الإداري الذي تراوحت نتائجه واثاره التنموية ما بين السلب والإيجاب ، ويدعم هذا المقال دراستنا بكون أن بلادنا تتخذ من التقسيم الإداري كاستراتيجية إقليمية لترقية مستوى الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين ، وفي ذلك في إطار العمل على معالجة مشاكل التنمية المتفاوتة الدرجة والتي تؤرق المواطن في مناطق سكنه .
- **فلاح رشيد، دور التقسيم الإداري في التنمية المحلية بالجزائر من 1962إلى غاية 2000، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، 2013، جامعة الجزائر 3**، أنطلق الباحث في تناوله للدراسة من **الإشكالية التالية**: إلى أي مدى يساهم التقسيم الإداري في التنمية المحلية؟،واضعا مجموعة **فرضيات وهي**: كون أن العوامل التاريخية لها دور مهم في رسم التقسيم الإداري الحالي ، مضيفا أن الاختصاصات المحلية لا تعمل على تحقيق التنمية ،وأن الخريطة الإدارية لازالت بحاجة لمزيد من التطور لمواكبة التحولات الجارية والاستجابة لمتطلبات التنمية .استعان الباحث **بمناهج** : الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة ونقل خصائصها، المنهج التاريخي للبحث في الخلفيات التاريخية للتقسيم الإداري بعد سنة 1962،والمنهج المقارن حيث أشار لبعض النماذج التطبيقية الموجودة في دول العالم في نظام الإدارة المحلية لتتضح صورة التقسيم الإداري في الجزائر. توصل في دراسته إلى النتائج التالية : - العوامل التاريخية لها تأثير على المنظومة الإدارية المحلية الجزائرية بصفة عامة والتقسيم الإداري بصفة خاصة باعتباره نتاج تطور تاريخي ،-العمل على الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي من شأنها أن تساعد في تطوير الوحدات المحلية، وتحسين كفاءتها ونموها لمواكبة التحولات الأنية مستقبلا، -توسيع نطاق العمل وزيادة الكفاءة الإدارية للوحدات المحلية لتحمل أعباء التنمية ، ونتشارك استنتاجات هذه الدراسة

في كون أن التقسيم الجديد والمقرر في ولايات الجنوب، هو استجابة لتطورات وتغييرات طرأت على المسرح الدولي ، حتمت تخصيص الأولوية لمناطق الصحراء في الجانب التنموي.

- **ضيف سليم ،رهان التقسيم الإداري كألية من اليات التنمية المحلية في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماستر بتخصص الإدارة المحلية -جامعة المسيلة** -حيث انطلق من **إشكالية** أنه إلى أي مدى يمكن يكون التقسيم الإداري محركا أو كابحا لعجلة التنمية المحلية في الجزائر ، داعما إشكاليته **بالأسئلة الفرعية الأتية** : ماذا يقصد بالتقسيم الإداري والتنمية المحلية؟، ما طبيعة العلاقة التي تربط بين التقسيم الإداري والتنمية المحلية ؟،ما هو دور الجماعات الإقليمية في الجزائر في مجال التنمية المحلية ؟، مجيبا عليها **بفرضية رئيسية** مفادها أن التقسيم الإداري مدخل مهم في ميدان إدارة الأقاليم بالنظر إلى الدور الذي يناط به لإحداث التوازن التنموي بين مختلف المناطق بشكل يعود بالإيجاب على التنمية المحلية والتنمية الشاملة ، وأن عملية التنمية المحلية تمر بضرورة اعتماد أسلوب الإدارة المحلية يتماشى مع دراسة علمية للتقسيم الإقليمي ،اعتمد في دراسته على **أربع مناهج** وهي المنهج التاريخي للبحث في الجذور والخلفيات التاريخية للتقسيم الإداري في الجزائر، منهج دراسة الحالة لجمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة كانت ، المنهج المقارن لأخذ صورة عن واقع بعض الدول العالمية في نفس السياق المدروس ،ومنهج تحليل المضمون لتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة وكذا مضامين قانوني البلدية والولاية حول مؤشرات التنمية المحلية وتحليل النصوص التشريعية المالية ، أما **الاقتراب** المعتمد فهو الاقتراب القانوني لتوظيفه مختلف القوانين والنصوص التشريعية التي سايرت مختلف تطور مراحل التقسيم الإداري بعد الاستقلال وكذا القوانين المالية ،توصل في دراسته في الأخير ل**Gستنتاجات** : أن التقسيم الإداري أثر بشكل سلبي على التنمية المحلية كونه لم يعتمد على أسس ومعايير علمية موضوعية بل كان ميراث استعماري فرنسي ما خلف التباين الواضح بين البلديات والمدن وهذا سبب في وجود مشكل التمويل وضعف الموارد المالية الذي يعيق برامج التنمية المحلية ، مقترحا في خضمها مجموعة توصيات سواء من ناحية الجانب القانوني للإدارة المحلية بضرورة الإسراع في مراجعته ليستجيب لمطالب مختلف مكونات المجتمع السياسية والمدنية والأكاديمية الرسمية لتجنب التضارب والازدواجية ، الاقتصار على الرقابة السياسية والشعبية والقضائية تدعيما لاستقلالية الجماعات المحلية ولتعميق الفعل الديموقراطي والتوجه اللامركزي ، أما الشق الثاني في توصياته وهو تمويل المجالس المحلية لإحداث تنمية محلية من خلال تطوير الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية المولدة للدخل والمرتبطة بالنشاط الاقتصادي ، ترشيد النفقات وتنمية وتثمين الموارد خاصة عوائد الأملاك والممتلكات ، التطوير المستمر لهيئات التخطيط والتنمية من ناحية الجانب القانوني والتنظيمي والمالي مع

تأطيرها بكوادر كفؤة ورفع قدراتها. تتقارب فكرة الباحث مع دراستنا في كون أن التقسيم الإداري يستوجب أن يبنى على معايير فعلية وحقيقية، تتوافق مع ما هو موجود في الواقع، لكي تسمح ببناء مخططات تنموية من شأنها تحقيق معدلات معتبرة في تحسين مستوى المعيشي للأفراد.

- **اسية فنينش ، ليلى قريمس ، التقسيم الإقليمي في الجزائر في الجزائر وأثره على التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة الجماعات المحلية ،2017/2016**، انطلقت الباحثة في دراستها من **الإشكالية التالية** :ما مدى تأثير التقسيم الإقليمي في الجزائر 1984على جهود التنمية المحلية ؟بالتساؤلات التالية :ماذا يقصد بالتقسيم الإقليمي والتنمية المحلية ،ما طبيعة العلاقة التي تربط بين التقسيم الإقليمي والتنمية المحلية ، ما هو دور الجماعات الإقليمية في الجزائر في مجال التنمية المحلية ، **وكفرضيات معتمدة** :أن عدم مراعاة المعايير العلمية والموضوعية أثناء تقسيم أقاليم الدولة يؤثر بشكل سلبي على أهداف التنمية المحلية ،وجب التوجه نحو اعتماد أسلوب الإدارة المحلية الناتج عن عملية التقسيم الإقليمي ،وأن علاقة التنمية المحلية بالتقسيم الإقليمي هي علاقة تكامل وترابط .اعتدت الباحثتان على **المناهج التالية** : المنهج التاريخي لإدراك نشأة ومراحل تطور مفهوم التنمية على المستوى العالمي ، منهج دراسة الحالة لجمع البيانات والمعلومات المفصلة عن الظاهرة ، اضافة إلى الاقتراب القانوني لدراسة الأبنية والأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية بالاعتماد على الجوانب القانونية ، **وقد توصلت الباحثتان من خلال الدراسة للنتائج والاقتراحات** منها إعادة النظر في التقسيم الإقليمي القائم بشكل يتماشى والنمط الإداري وخصوصيات كل منطقة وإمكاناتها المادية والمالية ،وضع الخطط التنموية يجب أن يكون وفقا لاحتياجات المواطنين والإمكانيات التي تتوفر عليها الوحدات المحلية ، حل مشكلة التمويل لنجاح الجماعات المحلية مع لاهتمام بتكوين المورد البشري بتنظيم فترات التربص والتكوين المستمر،

- **عيساوي عطية ، التقسيم الإداري وإشكالاته في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر 2020/2019**،تناولت الباحثة **إشكالية** : هل يقوم التقسيم الإقليمي في الجزائر على معايير علمية، وإلى أي مدى يعتبر التقسيم الإقليمي من مقومات الإدارة المحلية ؟وهل المشاكل المتفاقمة على مستوى الوحدات الإقليمية في الجزائر نتاج اعتماد معايير عشوائية في التقسيم الإقليمي ، تم اعتماد **المناهج** لتحقيق الأهداف العلمية والعملية منها المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص الواقع وكذا المنهج التاريخي والمقارن ، تم التوصل **للنتائج التالية** :ضرورة منح الأهمية الكافية لتقويم التقسيم الإقليمي وإلزامية إجرائه في كنف الاحترام الصارم والكامل للمعدات والمعايير العلمية المعتمدة في هذا الشأن ، بما يتماشى مع الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

❖ إجمالا ، تلتقي هذه الدراسات مع موضوعنا في كون أنها تناولت التقسيم الإداري في الجزائر ،وكيف يخدم التنمية المحلية، ويفعل دور الجماعات المحلية ويوسع من صلاحياتها في وحداتها الاقليمية، إضافة لإبرازها تأثير العامل التاريخي في تغيير الخريطة الإدارية وفقا للنظام الساري في كل فترة في البلاد ، وأكدت على ضرورة الأخذ بعامل خصوصية الأقاليم من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية في هذه التقسيمات ،باعتبارها عامل مهم فيما إن كان مسعى الدولة هو فعلا تحقيق التنمية المحلية بالولايات المعنية ، إذن وبناءا على تم استنتاجه في هذه الدراسات السابقة ، وكون أن الجزائر أقرت مؤخرا تقسيما جديدا ضمنت به إدراج عشر مقاطعات إدارية حصرا في الجهة الجنوبية منها ،أثار تساؤلنا حول البحث في دوافع وافاق هذا التقسيم في الولايات المعنية بالجنوب ،وهل فعلا سيتم من خلاله معالجة إشكالات التقسيمات السابقة كونه بني على معايير مدروسة مثلما هو متداول.

3. **إشكالية الدراسة:**

اختلفت أراء متتبعي الشأن المحلي حول أبعاد وأهداف التقسيم الإداري الجديد الذي خصت به ولايات الجنوب، حيث اتجهت أغلبها اتفاقا على كونه بمثابة خطوة أولية لكبح التمايز التنموي والتفاوت الجهوي بين أقاليم البلاد ، نظرا لكون جل مناطق هذه الولايات المعنية بهذا القرار ، تعاني غياب شبه التام لما تقتضيه متطلبات الحياة العادية فقط ،وأبسط الحقوق التي من شأنها أن تكون متوفرة أو تم العمل عليها مسبقا لتحسينها دون أن يطالب بها المواطن في القرن العشرين، وبناء على ما تم تشخيصه من قبل الأكاديمين حول هذا التقسيم ،أنه يدعم رؤى الحكومة المستقبلية في إطار التنويع الاقتصادي وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، والذي ينعكس بدوره على تنشيط حركية هذه المناطق الصحراوية واستقطاب سكانها لضمان أمنها واستقرارها،كون أن أغلب هذه الولايات الجديدة هي ولايات حدودية، وأخرى ذات مساحات معتبرة ولكنها تعاني الانعزال التنموي نظرا لطابعها النائي، ومن بين هذه المناطق هي مقاطعة أولاد جلال بولاية بسكرة،التي تتميز بموقع جغرافي من شأن الحكومة الاهتمام به، فضلا على مؤهلاتها الاقتصادية المتنوعة، ومن هنا يتبادر إلى أذهاننا الإشكال التالي :

إلى أي مدى سيساهم التقسيم الإداري الجديد في تفعيل التنمية المحلية بولاية أولاد جلال؟

وقد استدعى هذا الإشكال إدراج مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما العلاقة بين التقسيم الإداري والتنمية المحلية؟
2. هل للتقسيم الإداري الجديد خلفيات أخرى على غرار الهدف التنموي في مناطق الجنوب الجزائري ؟

3. ماهي دوافع وافاق التقسيم الإداري في إدراج منطقة أولاد جلال مصاف الولايات كاملة الصلاحيات؟

4. **الفرضيات الفرعية للدراسة:**

- يرتبط قرار التقسيم الإداري لحاجة الحكومة لموازنة عجلة التنمية المحلية في أقاليم حيزها الجغرافي، خاصة ذات المساحة الواسعة، والتي ينبغي أن تجزء وفقا لنظام الإدارة المحلية المعتمد، لتعرف نصيبها من التنمية الملائمة لمواردها الاقتصادية والبشرية.
- الغوص في الخلفيات التاريخية لظواهر التقسيم الإداري، والتنمية المحلية في الجزائر، تمكننا من تحليل سيرورتها الانية في التقسيم الجديد، ودوافع تحريكها لما تؤول إليه.
- منطقة أولاد جلال كغيرها من المقاطعات الإدارية النائية، التي تتميز بمؤهلات تطابقت مع تم رسمه في كواليس سيناريو هذا التقسيم، وبالتالي منحتها أن تدرج مصاف الولايات الكاملة الصلاحيات.

5. **أهمية وأهداف الموضوع:**

يعتبر مفهوم التنمية والتنمية المحلية من المفاهيم الأكثر مداولة في القرنين 20، وال 21 وذلك لارتباطها بالعديد من المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية وحتى الأمنية، وتتدخل الدولة بهيئاتها في توجيهها من خلال الخيار الفريد من نوعه ألا وهو التقسيم الإقليمي الذي ينظم حياة الفرد في هاته المجالات ، باعتباره يرتكز على أساليب فنية وتنظيمية تمنح نوعا من الاستقلالية، وتحل مشكلة مركزية السلطة، والجزائر وبحكم مراحلها التاريخية في التشكل سواء كمنطقة مستعمرة أو كدولة مستقلة ذات سيادة فهي لجئت للعديد من التقسيمات الإدارية لتنظيم تسيير شؤونها الداخلية ،وضمان بسط نفوذها وسيطرتها على كامل أقاليمها، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع نسعى للأهداف التالية:

- معرفة تطور التقسيم الإداري والتنمية المحلية وسيرورتهما التاريخية في الجزائر.
- فهم دور الجماعات المحلية في دعم مسعى الحكومة في تحقيق التنمية المحلية في ربوع الوطن بصفة متوازنة ومتناسقة بين الأقاليم، طبقا للصلاحيات المخولة لها دستوريا.
- محاولة إعطاء صورة توضيحية لدوافع التقسيم الإداري الجديد في ولايات الجنوب، وولاية أولاد جلال.

6. **مبررات اختيار الموضوع:**

العلمية: أما فيما يخص موضوعنا، وعلى خلاف ما سبقه من دراسات، فإن أهميته وخصوصيته تنطلق من كونه لقي اهتماما بالغا من المحللين السياسيين لفهم أبعاده ، حيث اختلف فيه من ناحية كونه هادف لتدارك النقص التنموي المشهود في ولايات الجنوب ،وأنه سيسعى للتجسيد الفعلي

توسيع نطاق اللامركزية في تسييرها الإداري، نظرا لشساعة مساحاتها ، أو أنه قرار من شأنه تعزيز أمن الشريط الحدودي للجزائر ، حيث أن هذه الأراء زامنته مع حيثيات وسياقات داخلية وخارجية والمتمثلة أهمها في الانفلات الأمني الذي تشهده دول المغرب العربي، تونس والصحراء الغربية وليبيا، أوما يحدث من اضطراب أمني في دول الساحل الافريقي كدولة مالي مثلا ، باعتبارها دول تشترك في شريطها الحدودي مع الجزائر في هذه الولايات ، إضافة إلى ما وضحته التوترات والاحتجاجات المتكررة على النظام الساري سابقا من الناحية التنموية ،على غرار التي كانت في اليزي وتمنراست وغيرها من المناطق الجنوبية ،إضافة إلى الحراك الشعبي الذي كان بمثابة الحد الفاصل، والموضح لأسباب الرئيسة للمظاهرات الشعبية،برهنت ميول كفة ميزان التنمية ما بين الشمال والجنوب، وكذا الفروقات الجهوية، وعلى إثر هذا فالكل يدلي برأيه من منظوره الخاص ،وهذا ما استدعانا للبحث في الدوافع التي يمكن أن تكون قد أثرت في استحداث ولايات جديدة في جنوب البلاد.

العملية: موضوع التقسيم الجديد هو أحد أحدث مخرجات السياسة العامة للحكومة الجزائرية،وكون أنه خص ولايات الجنوب فقط ،دون خلطها مع نظيراتها المنتدبة في الجهة الشمالية من البلاد، يثير التساؤل ويفتح باب النقاش على المستوى الأكاديمي والجامعي خاصة ،ليدلي بدلوه في طرح منظوره لهذا القرار الجديد، وسنسعى من خلال هذه الدراسة لمحاولة تبيان الأسباب والدوافع لإقرار التقسيم الإداري الجديد في مناطق الصحراء الجزائرية ، وكذا التمكن من توضيح العلاقة بين التنمية المحلية والتقسيم الإداري و تبيان مدى تناسب اختيار منطقة أولاد جلال لتكون ولاية كاملة الصلاحيات مع ما برمج في التخطيط من خلال هذا القرار .

7. **صعوبات البحث:** من بين الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا:

- كيفية تأطير وتنظيم الموضوع بالطريقة التي تغطي كافة جوانبه، نظرا لتشعبه ما صعب علينا تعمق في كل جزئية وإعطائها الصياغة والإيجاز بصورة واضحة.
- اتساع الموضوع لارتباطه بالعديد من المجالات والأبعاد.
- قلة المراجع والدراسات المتعلقة بموضوع التقسيم الإداري ودوره في التنمية المحلية، خاصة من ناحية كتب التعريف بمصطلح التقسيم الإداري.
- شمولية البحث وسعته، مما يؤدي إلى انفلات في الكثير من جزئياته.
- صعوبة إجراء مقابلات مقننة مع المصالح المعنية، وصعوبة الوصول للمعلومات التي تهم وتغني الفصل التطبيقي لدراستنا كونه موضوع جديد ومراجعه تستدعي هذه المقابلات.

➢ وددنا لو تكون ومن الأفضل هذه الدراسة استشرافية او تحليلية تشمل العوامل والافاق التي من شأنها أقرت هذا التقسيم الإداري الجديد، لتكون لها ميزة وقيمة علمية مضافة، على اعتبار اننا لا نستطيع الجزم بمدى مساهمة تقسيم هذه المنطقة إداريا في تحقيق التنمية بها، بحكم انه لايزال قيد التطبيق والتنفيذ، وأن هذه الولايات لازالت قيد التأهيل.

8. **الإطار النظري للدراسة:**

إن مسعى دراستنا يتعلق بالبحث عن تفسير الأسباب والعوامل التي دفعت لإقرار هذا التنظيم الإقليمي في الصحراء الجزائرية، انطلاقا من نظرية النموذج النسقي لدايفيد ايستون التي تلخص فكرة النظام السياسي بأنه نظام أفعال متبادلة للبحث عن استقرار وتوازن عن طريق نمو مستمر ،بتطور بنيوي سلوكي ،باعتبار النظام علبه سوداء تتم فيها معالجة مدخلات البيئة المحيطة خارجيا وداخليا، لتترجم هذه الأخيرة كمخرجات من شأنها التعبير عن استجابة لما تم تناوله داخل العلبة السوداء، وفي إطار إسقاطاتنا لأفكار هذه النظرية على النظام السياسي الجزائري وما طرأ عليه من تغييرات ،وقرارات تنظيمية للتراب الوطني في الآونة الأخيرة، أبرزها التقسيم الإداري الجديد في ولايات الجنوب ذات المساحات الشاسعة ليسهل تسييرها بما يتوافق مع التسيير اللامركزي، ويتم العمل من خلاله على تفعيل دور الجماعات المحلية لمعالجة مشاكل مواطنيها، ومرافقة المسار التنموي لهذه المناطق ، حسب ما نص عليه برنامج عمل الحكومة 2021،في إطار تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية في محور التنمية البشرية والسلامة الاجتماعية .

حيث أن هذا القرار تزامن مع تأثيرات مختلفة على الصعيد الداخلي والخارجي، والتي من أبرزها مطالب الحراك الشعبي بتنحي السلطة الحاكمة آنذاك ، وتبني سياسات من شأنها تجاوز الوضع القديم الذي تضررت منه أغلب الفئات الاجتماعية إلى وضع يعزز الديموقراطية الشعبية ، أما على الصعيد الخارجي فتعزز مفهوم تأمين الحدود وتنمية المناطق الحدودية، نظرا للانفلات الأمني التي تعاني منه دول الجوار خاصة في الشريط الحدودي الجنوبي والجنوبي الشرقي للجزائر ، ما استدعى الخروج باستراتيجية إقليمية في الولايات الجنوبية التي من شأنها تعزيز أمنها بأسلوب مرن ، ومن بين الدوائر التي شملها هذا التقسيم هي منطقة أولاد جلال التي هي محل دراستنا من خلال ربطها بمختلف الدوافع التي ساهمت في إدراجها كولاية كاملة الصلاحيات .

9. **الإطار المنهجي للدراسة:** للوصول إلى نتائج تخدم أغراض بحثنا هذا، اعتمدنا على المقاربة المنهجية التالية:

1. **الملاحظة:** حيث أنها تعرف بأنها الاعتبار المنتبه للظواهر أو الحوادث بقصد تفسيرها واكتشاف الأسباب والعوامل التي تتحكم بها، اعتمدت كأداة لجمع البيانات فيما يخص دراسة الحالة الخاصة بموضوعنا ، حيث عملنا بها لاستكشاف دوافع التقسيم الإداري بلقاء مع مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية، و محادثات مع نائب المجلس الشعبي الوطني للولاية،ورؤية ما إن كانت تتطابق تصورات دراستنا ولو بصفة تقريبية مع هذه الآراء ، إضافة إلى أنه ونتيجة لصعوبة الدخول في مقابلات مقننة مع هيئات الولاية المستحدثة التي أكدت لنا أن الولاية لازالت في طور التأهيل، وبناءا على ذلك ،تم تزويدنا من طرف الوزارة بمونوغرافيا ولاية أولاد جلال ،التي تم تبنيها في دراسة الفصل الثالث.
2. **المنهج الوصفي التحليلي:** حيث يلجأ الباحث لاستخدامه ليكون على علم بأبعاد الظاهرة وجوانبها، كما انه يعتمد على دراسة الواقع ووصف الظاهرة وصفا دقيقا لما كانت عليه وألت إليه، وكذا مدى تأثرها وارتباطها بمجموع الظواهر المختلفة المحيطة بها على كافة الأصعدة[1]،وفي دراستنا سنتمكن من توصيف ظواهر التنمية المحلية والتقسيم الإداري في الجزائر لفهم الدوافع التي أدت بالتقسيم الجديد للولايات الجنوبية عامة وولاية أولاد جلال خصوصا وكذا للتمكن من فهم علاقة التقسيم الجديد بتوجه الحكومة نحو تفعيل التنمية في كافة ولايات الوطن وخاصة الجنوبية التي خصت بهذا القرار.
3. **المنهج التاريخي:** يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق ماضي الظاهرة المدروسة، بقصد دراسة وتحليل وتتبع الظروف التاريخية التي تبلورت فيها، وقد خدمنا هذا المنهج في دراستنا بالاستناد لمصادر ثانوية للرجوع لخلفيات مسار ظاهرتي التقسيمات الإدارية التي توالت على التراب الجزائري لتنظيم الولايات والبلديات ومشتملاتها الحدودية بداية من العهد التركي لغاية الاستقلال، وكذا في تسليط الضوء على التنمية المحلية في ضوء المخططات التنموية التي اعتمدتها الجزائر منذ تبنيها الخيار الاشتراكي إلى توجهها الرأسمالي، إضافة إلى أنه دعم فدراسة حالتنا في تقديم اللمحة التاريخية عن المنطقة وتقسيماتها الإدارية إلى أن أصبحت ولاية.
4. **منهج دراسة الحالة**: تطلب منا الفصل الثالث استعماله، باعتباره المنهج الذي يتجه لجمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا، أو مؤسسة، أو نظام اجتماعي، حيث أن هناك من عرفه بأنه دراسة معمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات، إلى ما هو أوسع عن طريق نموذج مختار، وهذا ما ينطبق على دراسة حالتنا باعتبار ولاية أولاد جلال من المقاطعات

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، (الجزائر: الديوان المطبوعات الجامعية، ط04،2007) ص.103.

الإدارية الجنوبية التي شملها هذا التقسيم الإداري الجديد ، فستمكننا المعلومات المحصل عليها من استخلاص أبرز دوافع إدراجها كولاية كاملة الصلاحيات ، وكذا التمكن من فهم الأفق التنموية للحكومة في المنطقة، والتعرف في ذات السياق على محط إجراءات تأهيل ولاية أولاد جلال، من ناحية نقل المهام وتوفير الهياكل الإدارية وتنظيم سلمها الوظيفي حسبما ما يقتضيه تنظيم أي ولاية في الجزائر .

❖ **ومن بين الا قترابات المستعملة:**

1. **الاقتراب المؤسسي:** تم توظيفه في دراستنا لإبراز المؤسسات التي تشكل الجهاز الإداري التنظيمي للوحدات المحلية المدرجة في التقسيمات الإدارية في الجزائر ،وكذا تبيان مدى فعالية دورها في تحقيق التنمية المحلية من خلال الصلاحيات المخولة لها قانونيا ،للتمكن من إدراك إجراءات التنظيم المؤسساتي والإداري لولاية أولاد جلال ، لتسلم مهامها كولاية كاملة الصلاحيات .
2. **الاقتراب القانوني:** الذي يركز في دراسته للأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، أي مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو تفلته من ضوابطها ، وهو اقتراب يصف الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق والانتهاك ، ويبحث هذا الاقتراب في حيثيات ترتيب المسؤولية والتمييز بين الأفعال المشروعة وغير المشروعة ، ويفيد هذا الاقتراب دراستنا في وصف وتحليل القواعد القانونية الخاصة بالتقسيم الإداري بالولايات الجديدة وتعليمات التي تخول الهيئات المحلية لهذه المناطق في التمتع بالصلاحيات الممنوحة لدفع التنمية المحلية وتحقيق الأمن .

10. حدود الدراسة: من أجل الإحاطة بإشكالية البحث وفهم جميع جوانبه فإن مجال حدود دراستنا سيكون كما يأتي:

- **الحدود الزمانية:** تم البحث في هذا الموضوع ودراسة مختلف جوانبه من خلال مسح تاريخي للتقسيم الإداري في الجزائر من العهد العثماني إلى غاية التقسيم الإداري الحالي، أما التنمية المحلية فكانت بداية من تبني الدولة الجزائرية النهج الاشتراكي إلى غاية التحول لاقتصاد السوق.
- **الحدود المكانية:** تدور حول التقسيم الإداري والتنمية المحلية وكذا الإدارة المحلية ونظام اللامركزية في الجزائر إضافة للإطار المكاني كعينة للدراسة وهو ولاية أولاد جلال بولاية بسكرة لدراسة واقع وافاق التنمية المحلية.

11. **هيكلة البحث:**

بغرض الوصول لدراسة علمية أكاديمية تحيط بكافة جوانب الإشكالية وما يكتنفها من غموض حول موضوع "**التقسيم الإداري الجديد ودوره في التنمية المحلية -دراسة حالة ولاية أولاد جلال-** اعتمدنا في دراستنا على مقدمة التي هي العنصر المحوري والمدخل الحقيقي لتناول فكرة حول ما سيتم معالجته، وثلاث فصول وكل فصل بخلاصته لنخرج في الأخير باستنتاج عام وخاتمة، بدءا بالفصل الأول الخاص بالسياق المفاهيمي والنظري للتقسيم الإداري والتنمية المحلية، حيث تم تقسيمه لمبحثين، وكلاهما بمطلبين، حيث أن المبحث الأول خصص لماهية التقسيم الإداري بتناول مفهومه ودلالاته في المطلب الأول بالتطرق لنشأة هذا المصطلح ومحاولة وضع تعريف توضيحي له،إضافة إلى ذكر أهم المصطلحات التي ترتبط به، وعناصره الأساسية التي يقوم عليها ، و انتقلنا في المطلب الثاني الذي قسمناه لعنصرين في ذكرنا لمقومات التقسيم الإداري ،والتي كانت كالتالي : أشكال وأساليب التقسيم الإداري في العنصر الأول، أما الثاني فكان بخصوص المعايير التي يعتمد عليها في بناء ودراسة هذا النوع من القرارات، إضافة إلى محاولة تبيان أهميته في مجموعة نقاط. أما المبحث الثاني فتمحور حول التنمية المحلية: المضامين المفاهيمية والنظرية، حيث خصصنا المطلب الأول لمفهوم ومرتكزات التنمية المحلية واهم نظرياتها، ليتم في المطلب الثاني التطرق لخصائص التنمية المحلية، أبعادها ومجالاتها، مقوماتها ومعوقاتها ويختتم بعدها بخلاصة تشمل ما جاء في هذا الفصل.

في الفصل الثاني الذي تم عنونته بالتقسيم الإداري الجديد كأسلوب تنظيمي في تفعيل التنمية المحلية في ولايات الجنوب الجزائري ، فقد خصص المبحث الأول للتفصيل أولا في التقسيم الإداري والتنمية المحلية في الجزائر من خلال مطلبين أولهما كان للتطور التاريخي للتقسيمات الإدارية التي مرت بها الجزائر ، حيث شمل في تنظيمه لعنصرين أولها مرحلة ما قبل الاستقلال من العهد العثماني 1514 إلى اندلاع الثورة 1962/1954،وثانيها ما بعد الاستقلال من 1963 لغاية أخر تقسيم جديد في 2020/2019، وثاني المطالب كان بخصوص دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ،واحتوى على العناصر التالية : مراحل التنمية المحلية في المخططات الوطنية المعتمدة في الجزائر ، وتم ذكر هيئات الجماعات المحلية في الجزائر ،صلاحياتها واليات اسهامها في التنمية المحلية. في المبحث الثاني من هذا الفصل كان في محاولة للتفصيل في دوافع وافاق التقسيم الإداري الجديد في تفعيل التنمية المحلية في ولايات الجنوب، حيث قسمت على هذا الأساس في مطلبين بالتطرق الدوافع الاقتصادية والأمنية للتقسيم الإداري الجديد في ولايات الجنوب في المطلب الأول، أما في الثاني فكان

لتوضيح افاق هذا التقسيم الجديد في تنمية ولايات الجنوب، ليختتم بعدها بخلاصة ما جاء في الفصل.

في الفصل الثالث في إسقاطات التقسيم الإداري على واقع التنمية بولاية أولاد جلال، تطلب منا هو الاخر مبحثين، فيما يخص المبحث الأول كان بخصوص التقسيم الإداري لولاية أولاد جلال، حيث تم في المطلب الأول تقديم لمحة تعريف مختصرة عن المنطقة من ناحية تاريخها وموقعها ومميزاتها ،ليتم في المطلب الثاني ذكر التنظيم الإقليمي للمنطقة إلى غاية إدراجها كولاية كاملة الصلاحيات ، في الشطر الثاني من الفصل تم التطرق لدور هذا التقسيم الإداري في ولاية أولاد جلال بذكر الدوافع التي خولتها لتكون ضمن قائمة الولايات المستحدثة في المطلب الأول ، أما المطلب الثاني فكان بخصوص واقع التنمية المحلية وافاقها في الولاية ، لتيليه بعدها خلاصة الفصل .وفي الخاتمة العامة سنحاول تلخيص الاستنتاجات المتوصل إليها من هذه الدراسة .

الفصل الأول:

السياق المفاهيمي والنظري للتقسيم الإداري والتنمية المحلية

تمهيد:

يختلف التقسيم الإداري من دولة لأخرى ، تبعا لما تقتضيه الخصوصية الجغرافية لكل دولة، وأهدافها التنموية ،وكذا نظامها السياسي ، ويتطلب هذا التقسيم الذي يقتضي بخلق وحدات جغرافية محلية جديدة ، الطريقة العلمية المرتكزة على التخطيط للمدى البعيد والدراسة الدقيقة لمختلف الجوانب ، على اعتبار أن كل وحدة منها تحوي على تجمع سكاني واقتصادي ،هادف لتعزيز الأمن والاستقرار الاجتماعي ، وهو من المسائل الهامة التي تقرر وتقيس مدى إمكانية الحكومة في تنظيم مدنها، والتحكم في تسيير شؤونها بما يتماشى مع الركائز التنموية،بمساعدة الهيئات المعنية على رأس هذه الوحدات،وفي هذا الفصل سيتم معالجة ماهية التقسيم الإداري والتنمية المحلية، بالموازاة مع ذكر تطور مفهومهما تاريخيا .

المبحث الأول: ماهية التقسيم الإداري

المطلب الأول: التقسيم الإداري: المفهوم والدلالات

يرتبط مفهوم التقسيم الإداري بخلق وحدات إدارية جديدة، قادرة على تحمل الأعباء ومقاسمتها مع السلطة المركزية لتحقيق الأهداف والبرامج التنموية التي من شأنها كسب رضا المواطن، من خلال تنفيذ متطلباته واحتياجاته، حيث تتميز هذه التقسيمات أيضا بالمرونة والقدرة على التعديل، وذلك تماشيا مع الظروف والمعايير المتغيرة التي ترسم الخريطة الإدارية للدولة، والمتمثلة في غالب الأحيان في الكثافة السكانية أو شساعة المساحة.

أولا: نشأة التقسيم الإداري وتطوره:

عموما، لم ترد هناك مصادر تؤكد وتوضح نشأة مصطلح التقسيم الإداري، وتطوره التاريخي بصفة دقيقة، ولكن باعتباره مرادفا للعديد من المفاهيم، والتي تصب في نفس المنحى المعنوي لهذا الأخير على غرار التخطيط الإقليمي، الذي ظهر بعد الثورة الصناعية، التي على إثرها تحولت المجتمعات الأوروبية من مجتمعات ريفية زراعية تعتمد على العمل اليدوي ،إلى مجتمعات صناعية حضرية ذات عمل ديناميكي معتمد على الالة ، إضافة إلى تطور وسائل النقل واكتشاف السكك الحديدية، الذي ساعد على امتداد المدن بشكل أفقي إضافة إلى التقدم التكنولوجي، الذي دعم نموها من جهة المرافق العامة ومواد البناء ، إلا أن هذه التطورات صاحبتها الاثار السلبية ،نظرا لغياب التخطيط والتوجيه من ناحية اكتظاظ هذه المدن بحكم تركز الأنشطة الاقتصادية مما خلق حالة تفاوت تنموي بين الاقاليم والمناطق، وإلى جانب هذا فالحروب العالمية في الدول الأوروبية كان لها الفضل في إظهار ضرورة الاخذ بفكرة التخطيط الإقليمي، كأسلوب فعال لحل مشاكل المدن وذلك بسبب ظروف الدمار التي أحدثتها الحروب ، والخسائر البشرية والمادية التي أوقفت المشاريع الصناعية والخطط الاستثمارية .

ومن بين الرواد الذين نادوا بفكرة التخطيط الإقليمي هو **"باتريك جيدس"**(1854-1931)، الذي طالب بفكرة تكامل التخطيط العمراني مع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن يكون من أهدافه توفير بيئة سكنية صحية جذابة، ويفترض في المخطط أن ينظر للمدينة ككل، وأنها في نفس الوقت جزء من الإقليم الذي تقع فيه.[1]

عملت الدول على تطبيق هذا المفهوم ،باختلاف نمط تطوره سواء في العالم النامي أو الرأسمالي أو الاشتراكي، حيث أنه ظهر في دول الرأسمالية في العقد الثاني من القرن العشرين بظهور مشاريع تخطيطية

[1] فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، **مدخل إلى التخطيط الاقليمي والحضري**،(عمان، الدار المنهجية، ط1 ،2016)، ص، ص.60-62.

إقليمية في فرنسا،لمعالجة مشكلة التكتل السكاني الشديد بالعاصمة، التي تتركز بها عناصر البناء الاقتصادي،في بولندا التي كان من أجل تطبيق سياسة توزيع القوى العاملة والسكان لتحسين النظام الاجتماعي ، وبريطانيا كان العمل به رغبة في تطوير القطاع الصحي ،وفي الولايات المتحدة من خلال تنفيذ المشاريع التي اهتمت بتطوير عملية الإصلاح الزراعي لتحقيق إقليم زراعي صناعي ،إذن فكان الهدف من العمل بفكرة التخطيط الإقليمي في هذه الدول كما يلي :

- استغلال أفضل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة والكامنة، لتحقيق أفضل معدلات نمو اقتصادي؛
- تشجيع اللامركزية،من أجل إدراك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي وإشراكه في عملية التخطيط والنهوض بالمناطق المهمشة؛
- توفير فرص عمل جديدة في المناطق التي ترتفع فيها معدلات البطالة؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع وإعادة توزيع الموارد والاستثمارات بين الأقاليم.

أما في الدول الاشتراكية، فقد كان تبني التخطيط الإقليمي، بهدف الاهتمام بالسكان والتوزيع المتوازن للموارد الاقتصادية، حيث أن الخطة التنموية الإقليمية تساير الخطة المركزية للدولة، وتنسجم معها في التنفيذ والإعداد، بمعنى أن لكل إقليم دوره في التنمية المكانية، لكن بما تخططه الدولة في فترة زمنية معينة.

أما بخصوص الدول النامية فقد كان ظهوره متأخرا ،نظرا لمجمل الفروقات الموجودة بين اقاليمها،سواء من ناحية تجسيد الأساليب الإدارية المركزية واللامركزية ،حيث أن العديد منها بعد الاستقلال على غرار الجزائر، سارعت إلى بناء قاعدة اقتصادية قائمة على الصناعات الثقيلة،كوسيلة للخروج من الفقر والتخلف المعاش في الحقب الاستعمارية ،إلا أن هذه الاستراتيجية فاقمت من العديد من المشاكل منها الهجرة نحو المدن الصناعية، والنزوح الريفي نظرا لتهميش القطاع الزراعي ،عمقت من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، ورفعت من معدلات البطالة داخل مجتمعات هذه الدول، وفشل هذه الخطوات الاقتصادية راجع لمجموعة أسباب التي على رأسها التبعية الاقتصادية والثقافية للغرب، إضافة إلى أن فجوة الفوارق الإقليمية زادت في اتساعها لعدم قدرة هذه الدول المستعمرة على التغلب والتخلص من الموروث الاستعماري،وعلى هندسة وتبيئه الاستراتيجيات التنموية المستوردة حسب خصوصيات اقاليمها،وكان لبروز التخطيط الإقليمي كسبيل لتطبيق اللامركزية،وكمنهج لتكريس المشاركة الشعبية التخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .[1]

[1] فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، المرجع نفسه، ص، ص.63-66.

ثانيا: تعريف التقسيم الإداري:

إذا ما تحدثنا عن تعريف دقيق لمفهوم التقسيم الإداري، فلم تكن هناك اتفاقات لمختصين حوله، إلا أنه هناك مجموعة تعريفات تقريبية لمعناه، والتي من شأنها إعطاء فكرة حول هذاالمصطلح ومن بينها:

عرف التقسيم الإداري من الناحية القانونية:**أنه جزء من نظام الإدارة الهرمي مع وظيفة الحكومة الوطنية**، أما سياسيا: **فهو الإقليم الوطني الذي يشكل لغرض تعزيز الحكم**، أما من منظور الجغرافيا البشرية: **فهو توزيع المجتمعات البشرية مثل توزيع السكان و أنماط العمران حضريا كان أم ريفي**، أما من ناحية الجغرافيا، فقد عرف على أنه: **تقسيم سطح الأرض إلى شر ائح، ترسم حدودها على أساس المساحة والبعد المكاني.**[1]

كما اعتبر أيضا أنه: **ذلك التقطيع التر ابي، الإقليمي والإداري الذي تتولاه الدولة على اقليمها، بغية تجزئته بعدة وحدات تنشئ على كل منها إدارة محلية، تعمل في إطار لامركزية إدارية مدعمة باستقلال مالي وشخصية معنوية على مشاركتها القرار، وتسيير الشؤون المحلية تحت إشراف جزئي للإدارة المركزية.** [2]

كما يعرف على أنه: "**التنظيم الإداري الذي تقوم به الحكومة عن طريق تقسيم الدولة الى أقاليم إدارية لأغراض تخفيف الأعباء وتوزيع الاختصاصات بين جميع مناطقها بموازاة مع السلطة المركزية، وذلك للقدرة على تسيير اقاليم البلاد، واستغلال مواردها الاقتصادية، و أيضا لإعطاء فرصة لمشاركة الأهالي والمواطنين في إدارة الخدمة المحلية والمشاركة في صنع و اتخاذ القرار، وكذا الإدلاء باحتياجاتهم وحقوقهم المدنية.**"[3]

وكتعريف إجرائي نقول أن:

التقسيم الإداري: " **عملية هيكلية تعتمدها الدولة بناء على دراسة علمية واستر اتيجية مدققة بمعايير، من شأنها تقسيم الإقليم الجغرافي لوحدات تشترك في مجموعة خصائص معينة، تسير**

---

[1] عادل الشريف، دينا خواجة، أسس التقسيم الإداري في ضوء الخبرات الدولية للتنمية المحلية، دراسة مقارنة، **المجلة العربية للإدارة**، م 45، ع2، (مايو2022)،ص 37.

[2] أحمد غاوي، التقسيم الإداري كمدخل لتمكين الحكامة في الجزائر، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**،م05، ع1، (جانفي2018) ، ص.619.

[3] عباس غالي داوود، خالد محمد بن عمور،منطقة الجبل الأخضر في ليبيا: دراسة في الجغرافية الإدارية، **مجلة الأستاذ**،م2012، ع203، (ديسمبر2012)، ص1589.

وفقا لنظام الهيئات اللامركزية، والتي تعمل بدورها على مقاسمة الحكومة مهام تحسين المستوى المعيشي للمواطن، وتلبية احتياجاته وتوفير الامن والاستقرار في مكان سكنه، فالهدف العام لهذا الأخير هو تنظيم شؤون المدن والتجمعات السكانية ، للتمكن من برمجة مخططات تنموية محلية ومستدامة متعددة الرؤى في بيئة مستقرة ومهندسة إداريا وجغرافيا وبشريا.

ويرتبط مفهوم التقسيم الإداري بمفاهيم أخرى منها:

التخطيط الإقليمي: **" الذي هو مستوى من مستويات التخطيط يأخذ في اعتباره البعد المكاني ويتأثر بالموارد المتاحة بالإقليم والبعد الزمني اللازم لإنجاز الخطة، وبمدى المشاركة الشعبية لأبناء الإقليم في وضع الخطة و إنجازها و اتساقها مع إطار الخطة العامة للدولة، وذلك كله بهدف إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وعمرانية للإقليم، وتحقيق التوازن الاقتصادي بين أقاليم الدولة."** [1]

وكذلك مصطلح "الإقليم الإداري "الذي يعرف على أنه: **ذلك الجزء من سطح الأرض، الذي يتخذ قرار من الجهات العليا، باعتباره اقليما إداريا وله مستوى معين من القيادة الإدارية القادرة على السيطرة على ذلك الجزء تحقيقا لأهداف معينة مثل أقاليم المحافظات ذات الحدود الإدارية الواضحة.**[2]

ثالثا: عناصر التقسيم الإداري:

تعتبر وحدة التقسيم الإداري هي قسم مكاني في الدولة، قد قسمت لغرض إدارة أراضيها وشؤون شعبها، ولها درجة معينة من الاستقلال طبقا لنظام الحكم في الدولة، وتعتبر هيئات التقسيم الإداري، امتداد لهيكل تنظيم الدولة المكون من الإقليم والسكان، إضافة إلى أنه يتميز بالشرعية، فهذه الوحدات لها نفس المكونات الثلاث،والمتمثلة في [3]:

- ✓ الإقليم (الحيز المكاني): باعتباره يأخذ مساحة معينة من سطح الأرض وله حدوده الطبيعية والإدارية، حيث تصنف حسب الخصائص المادية من تضاريس وتوافر الموارد الطبيعية، وأخرى غير مادية

[1] حنان عبد القادر خليفة، **التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية (دراسة مقارنة)**، (القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2016)ص.203.

[2] سليم ضيف ، **رهان التقسيم الإداري كألية من اليات التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماستر منشورة (جامعة محمد بوضياف-المسيلة-: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2022/2021) ، ص.11.

[3] عادل الشريف، دينا خواجة،المرجع نفسه ،ص، ص. 37-38.

مثل الحضر أو الريف والبنية التحتية المنشئة لحياة الإنسان، ويعتبر هذا الأخير من الموارد المهمة للتنمية المحلية.

✓ السكان المحليين: في دراسة التجانس الاجتماعي، السكان الأكثر تجانسا تقدم خصائص تنموية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وهذا ما يسمح بالانسجام عند تحديد ومتابعة المؤسسات المختلفة والأهداف الاقتصادية على المستوى الوطني على عكس نظيراتها غير المتجانسة التي تتسم بخصائص سلبية تحول دون تحقيق تنمية محلية وشاملة.

✓ الحكومة المحلية: حيث أنه عندما تقوم الدولة بتقسيم اقليمها الجغرافي إلى وحدات محلية تديرها هيئات محلية مستقلة (مجالس محلية) لها شخصيتها الاعتبارية.، تعمل على تجسيد اللامركزية الإدارية، وتقوم على تمثيل المواطنين وتقديم الخدمات الأساسية لهم وتسعى لتحقيق التنمية المحلية بالمناطق المعينة بها.[1]

المطلب الثاني: مقومات التقسيم الإداري.

أولا: أشكال وأساليب التقسيم الإداري:

1. أشكال التقسيم الإداري :تختلف الدول في تقسيمها لأقاليمها ووحداتها المحلية باختلاف الظروف السياسية والاجتماعية الاقتصادية، فنجد أن نظام الإدارة المحلية إما يكون قائم على:

➢ نظام الجماعات المحلية (الولاية والبلدية): حيث أصبح من مظاهر الدولة الحديثة نظرا لأن مختلف الأنظمة السياسية تأخذ بنظام اللامركزية الإقليمية المجسدة في هاتين الوحدتين وهما الولاية والبلدية على غرار الدولة الجزائرية التي تعرفهما دستوريا أنهما جماعات إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لهما اسم ومقر ولا يعدلان ولا يلغيان إلا بموجب مراسيم قانونية صادرة من الهيئات المعنية بذلك[2].

➢ نظام المقاطعات الإدارية: يوجد هذا النظام في المملكة البريطانية، إضافة إلى أن الجزائر عملت بهذا الأخير في سنة1997في العاصمة وحسبما يعرفها الفقهاء أنها:" **وحدة إدارية جديدة تداعمت بها الإدارة الجزائرية، استحدثت بموجب الإصلاحات السياسية والإدارية في عدد من ولايات الجنوب**

[1] سمير محمد عبد الوهاب. **اللامركزية والحكم المحلي بين النظرية والتطبيق**،(القاهرة، دار الجلال،بدون طبعة، 2009)، ص.40.

[2] عبد الناصر صالحي، **الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية والتبعية**، رسالة ماجيستير منشورة ، (جامعة الجزائر1: كلية الحقوق بن عكنون ،2010/2009) ص، ص.12-13.

والهضاب التي تمتاز بخصوصيات جغرافية وسيادية وأخرى اقتصادية وثقافية، فهي تهدف إلى تجويد وترقية الخدمات العمومية من خلال الاستجابة لمصالح وحاجيات المواطنين المتزايدة بكفاءة ونوعية في المكان والزمان المناسبين".[1]

- نظام المحافظات: نجد هذا النوع اعتمد في النموذج الفرنسي في دستور 1958، وهي وحدات أكبر حجما من البلديات، وتمثل المستوى الثاني للجماعات الاقليمية، على اعتبار أن البلديات هي القواعد الإقليمية القاعدية، والأقاليم هي المستوى الثالث، كونها أكبر حجم.[2]

2. أساليب التقسيم الإداري: هناك أساليب يمكن استعمالها لتقسيم أقاليم الدولة من أجل تطبيق نظام الإدارة المحلية تتمثل أساسا[3]:

ا- التقسيم الكمي: يتم الأخذ بالتقسيم الكمي من أجل تحقيق المساواة المطلقة في حجم الوحدات ذات المستوى الواحد، أو في حالة الرغبة في تحقيق المساواة بينها في النطاق الإقليمي، وفي هذا الأسلوب، لا يتم الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الاجتماعية والثقافية الموجودة بين المجتمعات المحلية، التي تكون غالبا غير متجانسة مع بعضها البعض.

ب-التقسيم الوظيفي: يستعمل التقسيم الوظيفي بهدف تحقيق كفاية إدارة وخدمات، عن طريق إدارة الخدمة في نطاق ملائم لطبيعتها. اي تقسيم الدولة إلى وحدات وظيفية متعددة، بتعدد الخدمات المحلية، حيث توجد وحدات خاصة بالتعليم، الصحة والبيئة، لتشكل في الأخير شبكة من الوحدات.

ج- التقسيم الطبيعي: يرتكز هذا النوع على اعتراف بالمجتمعات القائمة أو الموجودة في القرى والمدن كوحدات رئيسية للحكم المحلي، أي ملائمة للمجتمع المحلي، ويعمل هذا النوع من التقسيم على إحداث وحدات اجتماعية حقيقية، وينمي الولاء والانتماء المحلي، لهذا فهو يطبق على كافة النظم للحكم المحلي.

---

[1] الأزهر لعبيدي. "استحداث مقاطعات إدارية في الجزائر في ظل انتهاج سياسة تقشفية خطوة مناسبة في الوقت غير المناسب دراسة تحليلية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-140"، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**،م1،ع3،(ديسمبر2017)، ص.71 .

[2] كاهنة شاطري. تطور اللامركزية الإدارية (فرنسا والجزائر نموذجا)، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، م3،ع13، (ديسمبر2017) .ص.27.

[3] سليم ضيف . المرجع السابق، ص.14.

ثانيا: معايير وأهمية التقسيم الإداري:

1. معايير التقسيم الإداري: تدرس الدول قرارات التقسيمات الإدارية في حيزها الجغرافي، بناء على مجموعة معايير من بينها[1]:

أ. تجانس وتكامل عناصر التنظيم: يتجه هذا المعيار نحو المجموعات، التي تتميز بعناصر بنيوية متشابهة نسبيا، ويفضي هذا المسعى إلى تجانس وحيوية التنظيم الهيكلي، بحيث يتسنى حصر عناصر التجانس، من خلال تحديد السمات أو الخاصيات المتشابهة فيما بينها، بالاعتماد على أصناف النشاطات الاقتصادية السائدة: سقف المداخيل، البيانات الديموغرافية وغيرها، بحيث يشكل نسقا، ينطوي على عناصر هيكلية وثيقة الصلة، ودائمة الترابط ببعضها البعض.

ب. المعيار الاستراتيجي الأمني: يندرج هذا المعيار في إطار مصالح تسيير الإقليم، والتنظيم الخاص بكل دولة في مجال الدفاع والامن، وذلك من أجل ضمان مراقبة فعالة وواسعة على طول الحدود، حيث تعمل الدولة على النهوض بمراكز حضرية حدودية يرفعها إلى مستوى وحدات إدارية إقليمية، وتقوم بتطبيق برامج تجهيزية اقتصادية واجتماعية، بهدف تعمير وجلب الأمن والاستقرار لهاته المناطق وسكانها، واحتمالا لكل خطر أجنبي يحتمل وصوله عبر الحدود الإقليمية للدولة.

ت. معيار حيوية الوحدات الإقليمية: يعبر عن عامل التجانس من خلال توحيد المقاطعات الغنية والفقيرة والتكافل فيما بينها، إلا أنه يقتضي بالضرورة توحيد العوامل الأخرى من حيث التركيبة الفيزيائية للإقليم والتوزيع السكاني، لوضع هندسة إقليمية ناجحة. وترتبط أيضا إمكانية الوحدات بطبيعة الأنشطة الاقتصادية، وتوازنها المادي على تحصيل تموين نشاطاتها، إضافة إلى العوامل البشرية من حيث استطاعتها على تحمل الأعباء، والالتزامات الإدارية ذات الصلة بالهيئات الإقليمية.

ث. المعيار الاقتصادي : حيث ينظر إليه من الزاوية الملموسة، وليس من الناحية النظرية ، يتضمن المجال الجغرافي ، المجال الرياضي والاقتصادي ، والتي يتوجب عليه مراعاتها في التفكير في وضع الأعمال التي من شأنها حل مختلف مشاكل واختلالات التنمية المحلية ، وذلك من خلال تبني سياسة تطوعية لتهيئة الإقليم، التي تعد من اهتمامات الدول الصناعية ، وكذلك السائرة في طريق النمو في نفس الوقت،فعلى الصعيد الاقتصادي يشكل التنظيم الإقليمي الركيزة الأساسية لتنمية الاقتصاد

[1] محمد زروالية . **التنظيم الإقليمي في الجزائر**، أطروحة دكتوراة منشورة ، (جامعة الجزائر1:كلية الحقوق -201/ 2015)،ص، ص.251-252.

الوطني ، وكذلك تحقيق التوازن الجهوي المتناسق ،ورسم سياسة التهيئة العمرانية، والتي إذا ما نقص يصبح المخطط التنموي الاقتصادي والاجتماعي للدولة ناقصا وقصير المدى.[1]

2. أهمية التقسيم الإداري: تقر الدول هذه التقسيمات الإدارية لرقعتها الجغرافية، لما له من أهمية والمتمثلة في:

- إمكانية أفضل لبلوغ إلى مقرات الولايات والبلديات: أي بمعنى أخر تقريب الإدارة من المواطن، من خلال تقريب المسافات له، على اعتبار أنه بين المقر والضاحية عنصر هام في مجال رسم الحدود الإقليمية، ذلك لأنها تضمن نجاعة نشاط الإدارة في تلبية احتياجات المواطن من قبل المصالح العمومية بشكل أيسر.
- توفير تمركز أكبر لمصالح الدولة والجماعات المحلية: وهي من الغايات المنشودة من التقسيمات الإدارية للدول، وذلك لتكريس تساوي المواطنين في الاستفادة من الخدمات العمومية، وهو هدف صعب المنال بفعل الطبيعة الجغرافية للبلاد، واختلاف مساحة الجماعات المحلية، والفوارق التنموية التي كانت موجودة بينها، والغاية من هذه الوحدات الإقليمية هو تدوير عجلة التنمية المحلية بكافة القطاعات بالمناطق المعنية.
- إعادة هيكلة المجال الوطني والنظام الحضري: من أجل الحد من ظاهرة النزوح الريفي للمدن، واكتظاظها وتباينها طبعا من منطقة لأخرى، حيث مثلا في الجزائر تأتي في الصدارة المدن الواقعة في جهة الشمال خاصة الجزائر العاصمة، عنابة ووهران، البليدة وتيزي وزو، ثم تليها الولايات الواقعة في الهضاب العليا، وقد تسبب هذا التوسع العمراني لهذه المدن في إحداث خسارة كبيرة بالأراضي الزراعية الأكثر خصوبة.
- التوازن الجهوي : من خلال إعادة التوزيع الأفضل لعوامل الإنتاج لرفع حظوظ الوطن في تنمية الدخل ، وحسبما ما صرح وزير الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم أن التقسيم الأخير يهدف إلى تعزيز اللامركزية ،وشغل الإقليم بطريقة متوازنة ،والرفع من جاذبيته، بما يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة المواطنين ، خاصة بالمناطق الحدودية، وتقريب الخدمات

[1] اسيا فينيش، ليلي قريمس، **التقسيم الإقليمي في الجزائر و أثره على التنمية المحلية**، مذكرة ماسترمنشورة، (جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016)، ص.18.

والمرافق العمومية منها ،وجعل ولايات الجنوب محركا للتنمية الوطنية ،ذو قدرة وفاعلية في التكفل بالمواطنين، وخلق الحركية الاقتصادية المنشودة وجعلها قطبا حيويا بامتياز .[1]

- علاج مشكلة التفاوتات الإقليمية، والتي تكمن في عدم تناسب وقصور في عملية التنمية في بعض الأقاليم مع ازديادها في أقاليم أخرى، مثلما هو الحال في الجزائر كمفارقة بين الشمال والجنوب ،وقد أدى تمتع بعض الأقاليم بموارد ومميزات، إلى أتجاه نوع من التنمية الاحتكارية من قبل الدولة مما ترتب عليه نشوء أقاليم جذبت إليها معظم الاستثمارات والإنفاقات والأنشطة على حساب أقاليم أخرى تعاني من التخلف والتدهور والركود الاقتصادي والاجتماعي ، وكانت النتيجة ظهور حدة الاختلافات والفوارق الإقليمية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بين أقاليم الدولة.[2]

المبحث الثاني: التنمية المحلية: المضامين المفاهيمية والنظرية

المطلب الأول: مفهوم ومرتكزات التنمية المحلية، واهم نظرياتها.

تحوز التنمية المحلية اهتماما من قبل الدول المتقدمة أو النامية ويتباين الاهتمام ، طبعا بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى ،وذلك حسب إيديولوجية الدولة، و تطورات مؤسساتها الاجتماعية، وحجم الموارد الطبيعية والاقتصادية والمالية القابلة للاستغلال في إقامة المشاريع التنموية، وتعتبر عملية التنمية عملية إرادية جماعية، بتظافر جهود الهيئات المحلية المركزية واللامركزية ،و هادفة لتحقيق المنفعة العمومية، من خلال التخطيط لها، وتوفير المناخ الملائم لتحقيقها تقويما وتقييما لتعديل مسارها من خلال الإطار التشريعي لها و الموارد المالية المجندة .

أولا: مفهوم التنمية المحلية:

1. نشأة مصطلح التنمية المحلية:

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينيات القرن الماضي، بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية، من خلال تنامي اهتمام الدول

[1] عطية عيساوي ، **التقسيم الإقليمي وإشكالاته في الجزائر**، مذكرة ماستر منشورة ، (جامعة زيان عاشور -الجلفة -:كلية الحقوق والعلوم السياسية 2020) ص، ص. 8-9.

[2] حنان عبد القادر خليفة، **التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية (دراسة مقارنة)**، (القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2016).ص.259.

بالتسيير على المستوى المحلي، كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي، الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم.[1]

وقد بدأ الظهور الأولي لمفهوم التنمية المحلية في سنة 1944، في اجتماع اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا الذي رأى بضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي في القارة، لتكون خطوات البداية للحكومات لوضع وتنفيذ سياساتها ، ليتم للمرة الثانية وبصورة واضحة مناقشة الموضوع عام 1954 في المؤتمر الصيفي لمكتب المستعمرات البريطانية (كامبردج)،الذي شدد هو الاخر على ضرورة تنمية المجتمعات المحلية ، إلا أن المناخ التنموي لم يتهيأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية أين نشطت الموجات التحررية للدول المستعمرة ،التي بدأت في اعتماد أفكار التنمية المحلية كسياسة قومية، وبرنامج إصلاح قوي لتعديل الأوضاع المتردية بالاعتماد على الجهود الذاتية للمواطنين .

وفي عام 1955،أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة إعلان شامل عن موضوع "التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي "، التي شخصت في أول تقرير لها بهذا الخصوص على مشاكل التحضر ،ووجهت تركيزها على تنمية المجتمعات المحلية الحضرية اعتماد على تطوير الخبرات المكتسبة في نموذج تنميتها للمجتمعات الريفية ،التي أولتها الاهتمام في توفير الخدمات في مختلف القطاعات كالزراعة والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية .أما في سنة 1961 تعمق فهم الأمم المتحدة في كيفية تطبيق مصطلح التنمية المحلية ، حيث اتضح أنها ليست مقتصرة على الجانب الاجتماعي فقط وانما حتى الاقتصادي، الذي يجب أن يأخذ نصيبه من التخطيط ليكون في توازن مع القطاع الاجتماعي، وهذا ما كان محور نقاش خبراء الأمم المتحدة سنة 1963لدراسة أهم الترتيبات والتنظيمات لمشاريع التنمية المحلية ، و التي من شأنها تحقيق تطوير متوازن ومتناسق بين الجانبين، في سنة 1967 سلطت الأمم المتحدة الضوء على علاقة التنمية المحلية بالتخطيط المركزي، أين خلصت في تقريرها أن التنمية الحقيقية لا تكون بفرض الخطط من السلطات المركزية العليا واستعمال تنمية المجتمع المحلي لتنفيذ مخططاتها[2].وإذا ما لخصنا ظهور مفهوم التنمية في مجموعة عوامل فستكون كالتالي[3]:

---

[1] خيضر خنفري ، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر و اقع و افاق**، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير ،2012/2011،) ص.12-13.

[2] عبد المطلب بيصار، حسين الأمين شريط، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية، مجلة **العلوم الإدارية والمالية**، م2، ع2(2018)، ص.40.

[3] عبد اللطيف رشاد أحمد ، **التنمية المحلية**، الإسكندرية، دار وفاء، الطبعة الأولى 2011، ص، ص.15-16.

✓ فترة الكساد العالمي، ومشكلات الإفلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وما ترتب من مشكلات اجتماعية كالبطالة وغيرها.

✓ الأضرار الفادحة للحربين العالميتين الأولى والثانية على اقتصاديات العالم الرأسمالي، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

✓ الموجة التحررية للدول النامية الراغبة في وضع البرامج التنموية لبناء كيانها وسيادتها، ومحاولة مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية بما يتناسب مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية.

✓ توسع التفاوت الاقتصادي والاجتماعي ما بين الدول النامية والمتقدمة، ليكون دراسة لعلماء للإجابة على تساؤل ما سبب تخلف دول وتقدم أخرى وما الوسائل لمحو الفوارق.

✓ ظهور المجتمع الصناعي وأساليب الإنتاج الاقتصادي الجديدة، ما أثر على العلاقات الاجتماعية والحاجة لطرح مفاهيم جديدة للتنمية.

2. <u>تعريف التنمية المحلية:</u> هناك العديد من المفاهيم، التي تلتقي وتتداخل مع مفهوم التنمية المحلية مثل"التقدم والتطور والتحديث والتصنيع "،ويرجع ذلك إلى البلدان التي حققت الدرجة العليا من التطور الصناعي.[1]

حسبما عرفتها هيئة الأمم المتحدة1963: **"أنها عملية التي يتم بواسطتها توحيد جهود الناس مع جهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وإدماج هذه المجتمعات في حياة الأمة، وتمكينها من المساهمة في تحقيق التقدم على المستوى القومي، وعليه فإن هذه المجموعة المركبة من العمليات، تتكون من عنصرين أساسين هما مشاركة الناس أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين احوالهم المعيشية بأكبر قدر ممكن، والاعتماد على مبادراتهم الذاتية. "**[2]

ويعرفها الدكتور فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية ، بأن التنمية المحلية هي: **"تلك العمليات التي توجد بين بين جهود الأهالي والسلطات الحكومية ، لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي،وتقوم على عاملين أساسيين هما:**

[1] محلابي علي، **مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية -دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية البويرة**، مذكرة ماستر منشورة ، (جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017)، ص.19.

[2] علوني عامر،" التنمية المحلية: الأهداف والسياسات مقاربة نظرية"، **المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية**، م2، ع1(جوان2019) ص.66.

مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ،وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع."[1]

ويعرفها البنك الدولي في دراسة له عن مدن التغيير صدر سنة 2004على أنها" **تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية، من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في المنطقة، فهي عبارة عن عملية يقوم بها الشركاء في القطاع الحكومي، وقطاع الأعمال إلى القطاع غير الحكومي والمجتمع المدني بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل".**[2]

وتعرف أيضا بأنها **"عملية تكاملية مستدامة لإحداث تفاعل بين الطاقة المجتمعية، التي تشمل القدرات والمهارات البشرية، إضافة إلى العناصر الطبيعية التي يستمد منها المجتمع قدرته على التنمية، وبين الطاقة التنموية له، في مسعى إرادته في تحسين نوعية الحياة، ويكون هذا التفاعل من خلال عدالة التوزيع، تحريك طاقات المجتمع، وتعديل المسار المجتمعي "الطاقة التوجيهية" التي تستمد نجاحها من الجهود الحكومية والأهلية بالحوارات المجتمعية الهادفة ".**[3]

إذن ومن خلال ما تقدم وكتعريف إجرائي نقول أن **التنمية المحلية: هي عملية موجبةمتواصلة وهادفة لتنمية المجتمع المحلي، ترتكزعلى محورين أساسين وهما العامل البشري والمورد الطبيعي، حيث تعمل الحكومة بهيئاتها الموزعة في كامل الدولة على تخطيط استراتيجي فعال للتمكن من الاستثمار بدمج الموردين مع بعض فيما يخدم تحقيق التنمية المحلية والمستدامة التي تطمح لها .**

ثانيا: مرتكزات التنمية المحلية، وأهم نظرياتها:

1. مرتكزات التنمية المحلية:

[1] عبد الحكيم بيصار، نور الدين بلقليل، "استراتيجيات التنمية المحلية في ظل الإصلاحات والدور الجديد للجماعات المحلية بالجزائر"،**مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية**، م3، ع2(2019)، ص.3.

[2] ياسين بن الحاج جلول ، **التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر-في إطاربرامج دعم النمو 2003-2014**، أطروحة دكتوراةمنشورة ، (جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير ، 2016/2015)، ص.63.

[3] عبد اللطيف رشاد أحمد ، المرجع السابق، ص.12.

لا يمكن أن تتحقق التنمية المحلية، إلا عبر مجموعة قواعد وأسس تقوم عليها وتحقق من خلالها الأهداف المسطرة في التنمية المحلية وهي كالاتي[1]:

- الاستراتيجية الملائمة: التي يقصد بها الإطار العام ،والخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية، في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، وتختلف الاستراتيجية عن الخطة، التي تعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف ، وملائمة الاستراتيجية التنموية في البلدان النامية، تتطلب قيامها على أساس تدخل الدولة في جميع الأنشطة ،حيث تلعب دور الموجه للنشاط الاقتصادي ،من أجل تحقيق أهداف اجتماعية عادلة ،والسعي إلى توفير مستوى عالي من الرفاهية والازدهار لكافة المواطنين ،كما أنها تتطلب القيام على أساس التكامل والتوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونجاح الاستراتيجية وتوافقها داخل المجتمع متوقف على عدة اعتبارات ملخصة فيما يلي:
  - ✓ الأخذ بطبيعة ظروف المجتمع، ودرجة تخلفه.
  - ✓ نوع الاستعمار المحتل للبلاد، ومخلفاته والفترة الزمنية للحصول على الاستقلال.
  - ✓ طبيعة ونوعية نظام الحكم السائد في البلد بعد تحرره ودرجة الاستقرار السياسي ونوعية الإدارة وشكل جهازها الحكومي.
  - ✓ طبيعة النظام الاقتصادي المطبق.
  - ✓ حجم المناطق الريفية والحضرية وتركيبة سكان المجتمع من حيث المستوى الثقافي، التعليمي الصحي، والقيم والعادات والتقاليد.
- اللامركزية الإدارية أو التنظيم الهيكلي للإدارة المحلية: إن أسلوب اللامركزية الإدارية هو المفتاح، لمنح الوحدات المحلية نوع من الاستقلالية والمرونة الكافية، في تجسيد البرامج والنشاطات حسب خصوصية مناطقها، حيث أن المشروعات الاستثمارية اللازمة لخطة التنمية، تكون وفقا لأولوياتها واحتياجاتها الفعلية، وهذا يستوجب إيجاد اليات التمويل الذاتي لهذه الوحدات، والقواعد القانونية التي تسمح بتجسيد اللامركزية مما يجعل المواطن المحلي مساهم ومسير في إدارته.
- تفعيل المشاركة الشعبية وتكريس دور المجتمع المحلي: من خلال إشراك أعضاء المجتمع في التفكير ووضع البرامج التنموية، عن طريق تطبيق مبدأ الديموقراطية وحرية الرأي، للوصول إلى قناعة

[1] الزوهيررجراج، **التنمية المحلية في الجزائر-واقع وافاق**، أطروحة دكتوراه منشورة ، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير،2013/2012)،ص،ص.38-39.

تامة بمدى ضرورة اكتساب مهارات عمل تؤهلهم على تطبيق أساليب، وأنماط جديدة من العادات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي تمكنهم من تحظقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي لمستوى معيشتهم.

➢ الموارد المحلية: لكي تحقق التنمية المحلية أهدافها، فلابد أن تتوافر لها عبر الزمن المقادير الكافية من التمويل المحلي سواء المادي أو البشري، فالجانب المادي من خلال محاولة الوحدات المحلية تنويع وتعبئة الموارد المالية الذاتية أو الخارجية، أما من الناحية البشرية فيكون بالعمل على بعث روح المبادرة والابتكار لدى المؤهلين بالاستثمار في الطاقات المتوفرة، التي من شأنها دعم حركية هذه العملية بشكل أو بأخر. حيث أن هذا يؤدي بدوره إلى تحقيق نفع اقتصادي قليل التكلفة.

➢ المسؤولية المحلية: وتتمثل هذه المسؤولية، في الحرص على تفعيل دور الجماعات الإقليمية، ومؤسسات المجتمع المدني بما يضمن الوصول إلى أهداف التنمية المحلية عن طريق تفعيل المشاركة الحقيقية، وإبراز المبادرات الفردية، والإسراع في تحقيق الحاجات الضرورية للمجتمع المحلي كالإسكان، وتعبيد الطرقات وغيرها من الحاجات اليومية القائمة.

2. أهم نظريات التنمية المحلية: أدى التناقض بين تنمية الدولة من جهة، والمناطق من جهة أخرى، إلى بروز أفكار وتوجهات جديدة، وقد تميزت بظهور مجموع نظريات بالخصوص التنموي، والذي من شانه تنظيم هذا التناقض الحاصل[1]:

❖ نظرية أقطاب النمو: ظهرت في مرحلة الستينات كان يمثلها كل من "**فرونسوا بيرو**" و "**ديفل**" و"**هيرشمان** "، كانت النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة حيث وجهتهم لتعمير الأرياف والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف.

تقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب، والذي يعرفه" **بيرو** ":**"أنه فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها، وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة."**

كما يعرف **"فيليب ايدلو** " هذه النظرية أنها" **نظرية النمو القطاعي غير المتوازن وفي ان واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة ...، إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق والنظرية التي تأخذ بعين الاعتبار عدم تساوي بين الفضاءات."**

[1] خنفري خيضر، المرجع السابق،ص، ص.15-16.

هذه التعاريف، تبين ان فكرة النظرية تقوم على أساس تقسيم الأقاليم بصفة غير متجانسة سيؤدي اليا بالبحث عن استراتيجيات تسمح بتطويرها مع مراعاة خصوصية الأقاليم وكيفية تسيير ها لإحداث التنمية المحلية والشاملة.

❖ نظرية القاعدة الاقتصادية: التي تعتمد بالأساس على فكرة الصادرات لتنمية المناطق، فحسب هده النظرية، مستوى التشغيل والانتاج لأي منطقة، يعتمد على مدى قدرتها على التصدير الذي يتحدد بدوره حسب الطلب الخارجي، حيث يقول **كلود كلور "أن النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل الذي يخلق مداخيل، التي تأتي من خلال النشاطات المتميزة، وهذه النشاطات تؤدي للتصدير، الذي يؤمن مداخيل من الخارج، وتسمح بإشباع مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسيع دائرة النمو.** "

تقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة، إلى نشاطات قاعدية، والمتمثلة في النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة، التي تساهم في خلق مناصب شغل، وجلب مداخيل من الخارج مثل قطاع السياحة وغيرها، ومن ناحية أخرى إلى نشاطات داخلية تلبي الحاجيات الداخلية للمناطق، وبالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة والبلد بأكمله.

❖ نظرية التنمية من تحت: تركز فكرتها، على تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها، ظهرت هذه النظرية في فترة السبعينيات، التي تميزت بارتفاع أسعار البترول، وتكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية، ما نوه التفكير في خلق بدائل، من خلال التفكير في التنمية، التي تنطلق من الأسفل إلى الأعلى ،خصوصا بعدما تم مطالبة المجتمعات المحلية بإسهامها في القرارات التي تمس حياتهم ، ويقول "**جون قويقو**" بهذا الصدد، أن هذه النظرية "**هي تعبير عن تضامن محلي ، الذي يخلق علاقات اجتماعية جديدة ،ويظهر إرادة سكان منطقة معينة، لتثمين الثروات المحلية الذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية.**"

الملاحظ من هذه النظرية انها تركز على جانبين، أولهما تنمية الجانب الثقافي للمجتمع المحلي، وتوعيته بضرورة الاشتراك في عملية التنمية الى جانب دولته وهيئاتها، أما الجانب الثاني، فهو متعلق بالاقتصاد من خلال استغلال الثروات المحلية، والموارد المتاحة والتي من شأنها دعم المسار التنموي.

❖ نظرية الوسط المجدد: ظهرت هذه النظرية نتاج جهود الباحثين العلميين الأوروبيين حول الوسط المجدد ،وكان يرأسها "**فيليب إيدلو**"، وتعتبر أن الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحابها أن التنمية المحلية، هي سلسلة تطور متجدد في إقليم معين ، أي أن الإقليم هو

أحد شروط ومقومات التنمية المحلية، باعتباره يحوي على العناصر والعوامل التي تستوعب مختلف المعارف ،وتستطيع التأقلم مع مختلف التغيرات ، ويقول "**دينيس مايلات**" في هذا الإطار "**أن الوسط يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج ،وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على معرفة ،وتنظيم واستعمال التكنولوجيات، ودخول السوق ،وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب والفهم والحركة المتواصلة**" .

إذن فتركز هذه النظرية على الإقليم، كركيزة أساسية والمكان الملائم لإحداث التنمية المحلية.

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية، أبعادها ومجالاتها، مقوماتها ومعوقاتها

أولا: خصائص التنمية المحلية، أبعادها ومجالاتها.

1. خصائص التنمية المحلية: تتمثل خصائص التنمية المحلية فيما يلي:

❖ الشمولية: تمتاز بهذه الخاصية، كونها خطة متكاملة وشاملة، من شأنها تغطية مختلف مجالات احتياجات المجتمع، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية باختلاف شعبها (الصحية، التعليمية، الأسرية، العمرانية...).

❖ التفاعل المجتمعي: فعالية التنمية المحلية وملموسيتها في الواقع، تقتضي إيجاد المناخ الملائم للتعاون، والتأثير المتبادل بين أنشطة المجتمع، وعناصر الحياة الاجتماعية سواء الأجهزة الحكومية أو غير الحكومية.[1]

❖ التوازن والتنسيق: تقتضي هذه الخاصية، مراعاة توازن وتكافؤ برامج التنمية المختلفة، يعني الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل منها احتياجاته التي تفرض وزنها الخاص، فمثلا في المجتمعات الفقيرة، تأخذ قضايا التنمية الاقتصادية الحيز الأكبر، من ناحية كيفية الترميم والإصلاح، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس والقضايا الأخرى فروعا منها، وهذا العمل كله بالتنسيق والتعاون بين الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتظافر جهودها، بحيث لا تصبح هاته المشاريع متكررة ومتناقضة ومتداخلة فيما بينها.

❖ الاستمرارية: من أهم خصائص عمليات التنمية المحلية الديمومة والاستمرارية، فمدخلات التنمية مواكبة لمتغيرات مطالب المجتمع المحلي، باعتبار أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، ما ينعكس على ثبات أهدافها وأولويات برامجها، واستمرارية عملياتها، التي من أهم دواعيها رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل فكلما ارتقى لدرجة، تطلع لدرجات أعلى.

[1] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسون وفاعلون**،(عمان، دار الصفاء،ط1، 2015)، ص.42.

❖ محلية الموارد واستفادة منها وضمان استدامتها: أي التمويل الذاتي القائم على المورد المحلي، وذلك بمشاركة المجتمع المحلي في التمويل ماديا وبشريا، إضافة إلى الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة.[1]

2. مجالات التنمية المحلية: ترتبط التنمية المحلية بمختلف القطاعات التي من بينها:

❖ التنمية السياسية: وتعتبر شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير حد أدنى من الاستقرار السياسي، والأمن للنظام الداخلي فضلا عن تطبيق القانون، وفي هذا الصدد حدد بعض الباحثين بعض من مقومات التنمية السياسية والمتمثلة في:

- تحقيق المساواة بين جميع مواطني المجتمع، دون الأخذ بالاختلافات والانتماءات والثقافة الفرعية؛
- مشاركة الجماهير في صنع القرارات ديموقراطيا، من خلال النظم البرلمانية، والمؤسسات الدستورية والقانونية، لتنمية قدراتهم في التعامل مع المشكلات برشاده؛
- عدم تركيز السلطة في هيئة واحدة وبنائها على أسس عقلانية رشيدة.[2]

❖ التنمية الاقتصادية: وهي إحدى ركائز التقدم الشامل في الدول النامية وغيرها، لأن التنمية في جوهرها تعني زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، أي تحقيق نمو اقتصادي بمعدل أكبر من معدل نمو تزايد السكان، وهو ما يعني متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد.[3]

❖ التنمية الإدارية: حيث تعرف على أنها "**العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات ومهارات الأفراد المسؤولين عن إدارة المنظمة**"، حيث تهدف إلى تحسين فعالية التنظيمات وتطويرها، بالحرص على هيكلة قيادة إدارية فعالة، لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته وتطوير القدرات البشرية ،حيث انه يؤثر على العامل النفسي لدى الأفراد العاملين بالمنظمة ببث روح العمل الجماعي ،والتفاعل وتوعيتهم بضرورة التنسيق فيما بينهم لتحقيق الأهداف والتطلع لمزيد من

[1] سليم ضيف ، **رهان التقسيم الإداري كآلية من اليات التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماستر منشورة(جامعة محمد بوضياف-المسيلة- : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021) ص، ص.45-46.

[2] ليلى لعجال، **و اقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة ماجيستير منشورة ، (جامعة منتوري قسنطينة : كلية الحقوق ،2010/2009)، ص.29.

[3] ليلى لعجال، المرجع نفسه، ص.26 .

الإنجازات ، هذا ما يساعد لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية وزيادة مهاراتها، ورفع مستوى أدائها لتحقيق أقصى ما في التنمية الاقتصادية .[1]

❖ التنمية الاجتماعية والثقافية: تسعى إلى إحداث تحولات على مستوى الفرد والمجتمع، بحيث تؤدي إلى تغير السلوك، والأنماط وإصلاح العادات والتقاليد والقيم، في ضوء الحاجة المستمرة إلى تكوين قناعات، وبلورة اتجاهات تساعد على رفع معدلات الأداء الاجتماعي في جميع مناحي الحياة، وتحقيق مزيد من عدالة التوزيع، وتكافؤ الفرص فضلا عن دورها في إيقاظ الضمير الأخلاقي، والحث على تحمل المسؤولية المجتمعية.

❖ التنمية البشرية والإنسانية: حيث عرض تقرير التنمية البشرية لعام 1990التنمية البشرية، على أنها "**تعني توسيع خيارات الناس، والخيارات الأساسية التي تتراوح بين العيش مدة أطول بصحة جيدة، واكتساب خبرات ومهارات، من خلال المعرفة وإشباع الحاجات الأساسية إلى ضمان حقوق الإنسان والحرية السياسية**"، لكن بعد سنة 2002، توسع مفهوم التنمية البشرية ليشمل التنمية الإنسانية، بكونها عملية لتوسيع الخيارات، باعتبار أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، وينبغي توجيهها لنطاق أوسع.

إذن فالتنمية الإنسانية ليست مجرد تنمية موارد بشرية، أو وفاء الحاجات الأساسية للناس فحسب، وإنما هي منهاج أصيل للإنسانية في التنمية الشاملة المتكاملة للبشر والمؤسسات المجتمعية، تستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.[2]

1. أبعاد التنمية المحلية: تأخذ التنمية المحلية أبعادا مختلفة من بينها:

❖ البعد الاقتصادي: ويعبر عن التقويمات الإيجابية في التغييرات الهيكلية في منطقة جغرافية، أو في السكان بتحسين مستواهم المعيشي، ولهذا يرتبط البعد الاقتصادي بتطور الدولة، إذ أن استغلال الموارد لا يشكل تنمية اقتصادية، بل يعتمد على الإبداع والبحوث العملية، التي من شأنها تحسين تقنيات الإنتاج وتنويع المنتوجات. يرتبط الجانب الاقتصادي بمجموع عناصر، يستوجب العمل عليها، وهي الإنتاجية: باعتبار أن نموها وتنوعها لا يؤثر فقط على الحياة الاجتماعية للأفراد، بل حتى على عامة الإستراتيجيات السياسية للتنمية، بحيث تسعى للتخفيف من حدة البطالة وخفض معدلاتها، ويتمثل العنصر الثاني في حجم الاستثمارات، الذي يساعد في استقرار الحياة الاجتماعية، بتوفير

[1] نصيرة براهمي ، عبد القادر ناصور ، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، م3، ع2، (ديسمبر2018)، ص.84.

[2] حنان عبد القادر خليفة، **التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية (دراسة مقارنة)**، (مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2016)ص، ص.134- 135.

فرص عمل، زيادة على حجم الدخل الفردي، الذي يحدد مستوى التنمية المحلية الاقتصادية، بحيث أنه وفي 2015، سجل البنك الدولي حجمه في افريقيا ودول الساحل ب 1.045دولار[1].

❖ البعد الاجتماعي والثقافي: الذي يعتمد على تهيئة عوامل التقدم الثقافي والاجتماعي للمجتمع، من خلال تحسين الجوانب المادية والمعنوية للمستوى المعيشي، ورفع مستوى الوعي الفكري والإصلاح الاجتماعي القائم على ثقافة المنطق، والعقلانية الإبداعية المتجاوبة مع حاجات المجتمع، الشيء الذي يقوي شخصية الفرد ووعيه بضرورة المساهمة في بناء الحياة النوعية المطلوبة، وذلك بمساعدة دور الإعلام في إيجاد الأليات، التي تسمح بتكيف الأطر وتغيير العلاقات الاجتماعية، وفقا لمتطلبات التنمية الشاملة باعتبارها عملية حضارية.[2].

❖ البعد البيئي: أدت المشاكل البيئية العابرة للحدود الجغرافية ،على غرار الاحتباس الحراري والامطار الحمضية ،ونقص المساحات الخضراء والتنوع البيولوجي إلى دعم إصلاحها في التخطيط الإنمائي للدول ،حيث عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة والتنمية في ريودي جانيرو بالبرازيل 1992،من خلال وضع الاستراتيجيات ،والتقييدات لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أنه ومن خلال التركيز على مراعاة الجوانب البيئية، يتم وضع حدود أمام الاستهلاك ،والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية، واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة [3].

ثالثا: مقومات ومعوقات التنمية المحلية:

1. مقومات التنمية المحلية: تتطلب التنمية المحلية مجموعة من العناصر والركائز الأساسية، التي لا بد من تفعيلها وتثمينها للنهوض بها[4] :

❖ المقومات البشرية : ويعد أهم مقومات التنمية المحلية ،فالإنسان هو الركيزة القاعدية في تحقيق التنمية ،ولأن هدفها يشمل تنمية الموارد البشرية ،خاصة في العملية الإنتاجية، من خلال الاستثمار في طاقاته وقدراته الذهنية في كيفية استخدام الموارد المتاحة، وإدارة التمويل اللازمة لتجسيد الأفكار إلى

[1] Fayçal houilmi, **impact du développement local sur l'espace oasien-interactivité et dysfonctionnement cas de tolga** .mémoire de magister en architecture,(université Mohamed khiderm: faculté des sciences et de la technologie 2015) P30.

[2] حنان عبد القادر خليفة، المرجع نفسه،ص.128.

[3] أحمد غريبي ، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، **مجلة الأبحاث والدراسات العلمية** ،ع**04**،(أكتوبر2010)،ص.48.

[4] الحاج سي فضيل ، محمد بن حيتالة، محمد بن عطه، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات،**المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة**،ع09 (جانفي2017) ص، ص.165- 166.

مشاريع ، إذن فنجاحها متمحور حول مدى المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية ، وإذا ما تم تجاهل هذا المورد الثمين ، سيصبح عامل سلبي كابح لعملية التنمية المحلية، لان وجود العنصر البشري،الذي يزداد عددا ويقل كفاءة، يضاعف الأعباء على دولته في توفير متطلبات مستواه المعيشي، وعليه فتحقيق التنمية من هذا الجانب متعلق بتفعيل العناصر التالية:

- تكريس الديموقراطية الشعبية، بإشراك المواطن في سيرورة السياسة العامة للتنمية المحلية، وكذا بالتركيز على الطاقة الشبابية، وتأهيلها ودمجها في المسارات التنموية؛
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تلبية احتياجات الملحة للمجتمعات المحلية.

❖ المقومات المالية: تعتبر الموارد المالية المحرك الرئيسي لمشاريع التنمية المحلية للنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها، وتوفير مستلزمات المواطنين وتقديم الخدمات لهم، وهذا يقتضي طبعا إنفاق مبالغ مالية لتغطية نفقاتها المتعددة، وكذا تمكين الجماعات المحلية من أداء مهامها واختصاصاتها، وبخصوص هاته الموارد فهناك:

- الموارد المحلية الذاتية: وهي من مجموعة الموارد الناتجة عن الرسوم والضرائب المحلية الأصلية، والمضافة على الضرائب والرسوم الوطنية، وإيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية، إضافة إلى الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية التي تختلف في تنوعها من بلد لأخر، بحكم الإمكانات المالية والنظام الاقتصادي المتبع.
- الموارد المالية الخارجية: التي تتمثل في القروض والإعانات، والتبرعات والهبات، وما يقدمه الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وتلجأ لهذه الموارد عندما تعجز الموارد الذاتية عن تغطية كافة حاجيات السكان.

❖ المقومات التنظيمية والمؤسسية: وتتمثل في وجود نظام للإدارة المحلية، بإدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، حيث أن الحديث عن التنمية المحلية والمشاركة الشعبية، يقتضي توفير نظام لامركزي، كألية لتفعيلها وتنشيطها لضمان تنظيم مخططاتها وسيرورتها، ومن تطبيقات الإدارة المحلية في الجزائر هي البلدية والولاية الذي ينظمهما قانون خاص بهما.

حيث خصت البلدية في المجال التنموي بالتهيئة والتنمية، التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز، إضافة إلى نشاطاتها في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضية، والشباب والثقافة والتسلية والسياحة، النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية.

أما الولاية اعتبرت جماعة إقليمية للدولة، لها اختصاصاتها هي الأخرى في المجال التنموي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، إضافة إلى الفلاحة والري وغيرها من التجهيزات.

وفي إطار تشجيع الاستثمار لبعث روح المبادرة لدى الفاعلين في الإدارة المحلية للمشاركة في تحقيق مسعى التنمية المحلية، أسست مجموع مؤسسات في ذات السياق.[1]

2. معوقات التنمية المحلية: تلقى التنمية المحلية العديد من الحواجز التي تحول دون تحقيق أهدافها المسطرة ومن بينها[2]:

❖ المعوقات سياسية: وتبرز فيما يلي

- غياب الديموقراطية في كثير من المجتمعات المحلية، التي تتسم بضعف المشاركة السياسية، ما ينجر عنها من ضعف مستوى أعضاء المجالس المنتخبة المساهمة في عملية التنمية المحلية؛
- سيطرة العلاقات والروابط التقليدية على عملية اتخاذ القرارات السياسية، والذي يؤثر على برمجة المشاريع التنموية المحلية؛
- غياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع المحلي، يتيح الفرصة لنفوذ الصفوة الحاكمة باتخاذ قرارات دون منافسة؛
- عدم الاستقرار السياسي والاعتماد على الجانب السياسي، والتركيز عليه دون المجالات الأخرى في تحقيق الأهداف المرجوة في المجتمع؛
- قيادة نخبة عصرية، يصاحبها هوة سياسية بين الحاكمين والمحكومين.

❖ معوقات إدارية: وتتمثل فيما يلي

- روتينية العوامل الإدارية في اتخاذ القرارات؛
- عدم كفاءة الجهاز الحكومي، وعدم تطبيق أساليب الإدارة الحديثة في كافة القطاعات؛
- ضعف الأداة التنفيذية وسوء إدارتها لبعض الوحدات المحلية؛
- عدم واقعية الأهداف مع الاحتياجات المطلوبة، والافتقار إلى إرادة الإصلاح الإداري؛

[1] سي فضيل بلحاج، محمد بن حيتالة، محمد بن عطة، المرجع نفسه، ص.167.

[2] عيشوش سوفلي، **الرشادة الإدارية والتنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة ولاية بسكرة-**، أطروحة دكتوراه منشورة ، (جامعة باتنة الحاج لخضر1: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2019/2018)، ص.81.

- عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي؛
- عدم التخطيط لمشاريع التنمية المحلية بما يتماشى مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي..

❖ المعوقات الاجتماعية والثقافية: وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي [1]:

- النظم الاجتماعية السائدة من العادات والتقاليد والقيم الموروثة للمجتمع المحلي والتي تقف كمانع في تحقيق التنمية كنظام الملكية والقرابة المضعف لروح التضامن الاجتماعي في المجتمع المحلي؛
- تعارض مبادئ وقيم التنظيم الديني مع السياسات التنموية في المجتمع المحلي كإنتاج بعض السلع والمنتوجات المحرمة؛
- التقاليد والمعتقدات السائدة في المجتمع المحلي بخصوص التمسك بالموروثات التقليدية ومعارضة كل ظواهر التغيير والتحديث؛
- ظاهرة التزايد السكاني وتناسبها المطرد مع مستوى التنمية المحلية، وما ينجم عنها من مشاكل اجتماعية كالبطالة وتفشي الأمراض؛
- تغيير مناخ التخطيط للمشاريع التنموية وعدم مراعاة القيم الاجتماعية والثقافية خاصة المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج (الزراعة والصناعة)؛
- الصراع على السلطة داخل المجتمع المحلي ما يحول دون تحقيق هدف تنميته وتحسين ظروفه الاجتماعية.

❖ **المعوقات الاقتصادية:** فيما يخص العوائق الاقتصادية والمتمثلة في [2]:

- ضعف وسوء التسيير مصادر التمويل المالي المحلي، لاسيما إسهامات الدولة وسياسة تجميد المشاريع الاقتصادية؛
- غياب سياسية التصدير المحلي وسوق المحلي مما يؤثر على الاستثمارات المحلية وقلة الموارد المالية التي تساهم إنعاش التنمية المحلية على مختلف المستويات؛

---

[1] محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)**،أطروحة دكتوراة منشورة ، (جامعة منثوري-قسنطينة-: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية 2011/2010)، ص.116.

[2] زهيرةبن علي ،"واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر -بين المقومات والمعوقات-"، **مجلة أستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، م3،ع4(2016)، ص، ص.124-125.

- معاناة المجتمع الجزائري من أزمة العلاقات العشائرية في التوظيف واختيار المنتخبين داخل المجالس المنتخبة؛
- أزمة التلاعب بالصفقات العمومية وإدارة وتسيير المشاريع الاقتصادية التنموية سواء في القطاع العام والخاص.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه من خلال هذا الفصل أن التقسيم الإداري يبقى شأنا داخليا للدولة،مرنا بطبيعته يحتاج إلى التعديل والمراجعة الدائمة،ليواكب التحولات الجديدة ويستجيب لمتطلبات الحياة العصرية لاحتياجات السكان،وأن هذه العملية تهدف إلى تحسين الأداء وزيادة الاستقرار وتحقيق التوازن الجهوي التنموي والنفعي للمواطنين،طبقا لمجموعة من المعايير والأشكال والأساليب التي تدعم تحقيق معدلات تنموية معتبرة في مختلف مناطق البلاد ، وهذا الذي تؤسس من أجله الوحدات المحلية الجديدة، باعتبار أن هذا الأخير يرتبط ارتباطا متلازما في تحقيق التنمية المحلية، بحيث أنه يسلط الأضواء على النقائص التنموية بمختلف أنواعها ومجالاتها، إلا أنه مربوط بشرط أخر وهو في مدى قدرة الحكومة أو الدولة في تسيير الاستراتيجيات التي رسمت في افق هذه التقسيمات المتبناة .

الفصل الثاني:

التقسيم الإداري الجديدكأسلوب تنظيمي في تفعيل التنمية المحلية في ولايات الجنوب الجز ائري

تمهيد:

بعدما حاولنا في الفصل الأول توضيح السياق المفاهيمي لمصطلحي التقسيم الإداري والتنمية المحلية، سيتم في الفصل الثاني تسليط الضوء على التطور التاريخي لهما في الجزائر، وذلك للتمكن من تكوين حوصلة، لفهم مدى إمكانية أن يخدم التقسيم الإداري الجديد مساعي الحكومة الجزائرية في حل إشكالية التنمية المحلية، وذلك في إطار الصلاحيات القانونيةالممنوحة للجماعات المحلية في ظل الدستور،وهذا على اعتبارها القواعد الإقليمية الرسمية المعتمدة في تجسيد لامركزية التسيير في البلاد، إضافة إلى الاليات التي تمارس من خلالها هذه الأدوار لتحقيق التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية ، وكذا لمحاولة فهم دوافع وافاق هذا التقسيم الإداري الجديد على مستوى ولايات الجنوب.

المبحث الأول: السيرورة التاريخية للتقسيم الإداري والتنمية المحلية في الجزائر

عمدت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على انتشال نفسها من ويلات المستعمر واثار سياسته الفوضوية، على اعتماد العديد من الاستراتيجيات الإصلاحية والمتمثلة أولها في التقسيمات الإدارية لتنظيم تسيير حيزها الجغرافي الواسع، طبقا لمعايير الديموقراطية التشاركية ، ومنطق اللامركزية الإدارية في التسيير من خلال وحدات الولاية والبلدية، التي عملت على توسيع دائرة صلاحياتها القانونية لدعم المسار التنموي للبلاد ،حيث جعلت منها الداعم الرئيسي لتحقيق التنمية المحلية ، وهمزة الوصل المحورية لنقل انشغالات المواطن واحتياجاته والعمل على معالجتها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتقسيم الإداري.

في دراسة سياق أي ظاهرة لا نستطيع تشخصيها ومعرفة حيثياتها الانية، دون الرجوع للخلفيات التاريخية، وكذلك هو الحال بالنسبة للنظام الإداري الإقليمي الساري المفعول حاليا في الجزائر، فالمستوجب الرجوع للعوامل والمبررات التاريخية التي ارتكز ونشأ عليها، لمعرفة ما أل إليه، مع إبراز الهياكل والأسس التي قام عليها في التسيير، من منطلق أن التنظيم الإداري عامة، بما في ذلك ما تعلق منه بشقه الإقليمي، يعد انعكاسا للبنية الإدارية للسلطة التنفيذية للدولة. فماهي المراحل التي مر بها التقسيم الإداري في الجزائر بداية من العهد العثماني لحد اليوم؟

أولا: التنظيم ما قبل الاستقلال 1962/1516:

1. التنظيم الإداري للجزائر في العهد العثماني1830/1516:

بعد توالي الحملات الإسبانية على المرسى الكبير ودلس وبجاية (1505-1510) ، استنجدت الجزائر بالأخوة بربروس للتصدي لهذه الحملات سنة1514 ، حيث أصبحت الجزائر بعدها إيالة عثمانية بحكم البايلر باي هو "**خير الدين**" سنة1518، الذي كان معينا من طرف السلطان العثماني مباشرة، بعدها تم تغيير نظام الحكم للباشوات سنة1588،وحدد الحكم ب 3سنوات ،ثم سيطر الأغاوات على السلطة عام 1659، وبسبب قوة رياس البحر، انفرد الدايات بالحكم من عام 1671م إلى غاية الاحتلال الفرنسي 1830، وفي عهدهم استقلت الجزائر نهائيا عن الخلافة العثمانية وبقيت تابعة

بصفة شكلية [1]،مرت الجزائر في العهد العثماني بأربع فترات حكم مختلفة، وكل مرحلة تميزت بأسلوب معين في تسيير شؤون البلاد. وتتمثل هذه المراحل أو العصور فيما يلي:[2]

1-عصر الباي، البايلربايات 1514-1587م(920-995هـ): اعتبر أزهى عصور الحكم التركي في الجزائر، حيث ازدهرت البلاد من جميع النواحي: التعليمية، الاقتصادية، العمرانية بفضل تعاون الرياس، وأبناء الجزائر في القيادة وكذا مهاجرو الأندلس، الذين ساهموا في تنمية البلاد، حيث وظفوا خبراتهم ومهارتهم في ترقية المهن والبناء العمراني وتقوية الاقتصاد الجزائري.

2-عصر الباشوات :1587-1659م(995-1065هـ): حيث تميزت بتعيين الباشا التركي، في كل من الجزائر وتونس وطرابلس، بعد أن كان هناك حاكم واحد للمنطقة يوجد مقر حكمه بالجزائر، وبروز قوة الرياس، لدرجة خوف أوروبا من قوة الجزائر، وسعت لإقامة علاقات تعاون معها، وعند تعثرها شنت حملة عسكرية عليها سنة 1701، حيث تصادم جنود البحرية واليولداش (القوات البرية) وتنافرا، وهذا ما سبب في إضعاف الدولة الجزائرية.

3-عصر الأغوات :1659-1671م(1065-1081هـ): من أقصر العهود، بسبب انقلاب على الباشا المعين من طرف الإمبراطورية العثمانية المدعوم من طرف فئة الرياس، وتقرر أن يكون الحكم ديموقراطيا، وأن يستعان بالحاكم بالديوان العالي، الذي كان يضم أعضاء الفرق العسكرية البرية، وتوسع ليشمل الرياس وبعض كبار الموظفين ومفتي الجزائر، وقد تميزت هذه الفترة باضمحلال وغياب السيادة العثمانية في الجزائر، وتذمر أبناء الشعب من الفساد السياسي وانتشار الفوضى، استفحال الصراعات المحلية بين ضباط الجيش البري والجيش البحري.

4-عصر الدايات :1671-1830م (1081-1246هـ): أصبحت الجزائر هنا دولة مستقلة عن تركيا، حيث صار الداي ينتخب من طرف الديوان العالي (المجلس)، وأصبح دور السلطان العثماني منحصرا في إصدار فرمان تثبيت اختيار الديوان العالي بالجزائر، ويطلق على عصر الدايات بعصر القوة العسكرية باعتبار أن جيشها وأسطولها البحري كانوا أقوى، وانفردت بميزانية مستقلة، حيث تم صك عملة خاصة بها كغيرها من الدول تلك الفترة، وتمتعت الجزائر وقتها بحرية العمل في المجال السياسي من خلال عقد المعاهدات، وبعث القناصلة للدول مجاورة دون مشاورة تركيا.

---

[1] جابر قويدر، **التقسيم الإداري في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة حالة دائرة بريكة**،رسالة ماجيستير منشورة،(جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا:كلية علوم الأرض،الجغرافيا والتهيئة العمرانية ،2012) ص.18.

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي الجزائري من البداية ولغاية1962**،(بيروت،دار الغرب الإسلامي،ط1،1997)، ص، ص. 57- 61.

اعتمد الأتراك أثناء حكمهم للجزائر في عهد الدايات، على نظام البايلك، حيث قسموا الجزائر إلى أربع مقاطعات إدارية، وهي كالتالي[1]:

1- دار السلطان: هي أصغر المقاطعات الإدارية، توجد في الجزائر العاصمة ونواحيها، يوجد بها مقر السلطان العثماني أو الداي. وتمتد هذه المقاطعة من مدينة دلس شرقا، إلى مدينة شرشال غربا، ويحدها من الجنوب بايلك التيطري.

2- بايلك الشرق: ويعتبر من أكبر الولايات الموجودة في الجزائر، حيث أنه يمتد من الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل الكبرى غربا، ويحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الصحراء، وكانت مدينة قسنطينة عاصمة له.

3- بايلك الغرب: الذي كانت عاصمته مازونة حتى سنة 1710ثم مدينة معسكر، وعند استرجاع مدينة وهران من الإسبان في سنة 1792م صارت هي عاصمة المقاطعة، وقد كانت تمتد من الحدود المغربية غربا إلى ولاية التيطري شرقا، ومن البحر شمالا إلى الصحراء جنوبا. وتأتي في الدرجة الثانية من ناحية المساحة، أي بعد ولاية قسنطينة.

4- بايلك التيطري: كانت عاصمته مدينة المدية، وهو أصغر ولايات القطر، يحده من الشمال سهل المتيجة، ومن الجنوب الصحراء.

الشكل رقم 01: خريطة تبين التقسيم الإقليمي للجزائر في العهد العثماني.

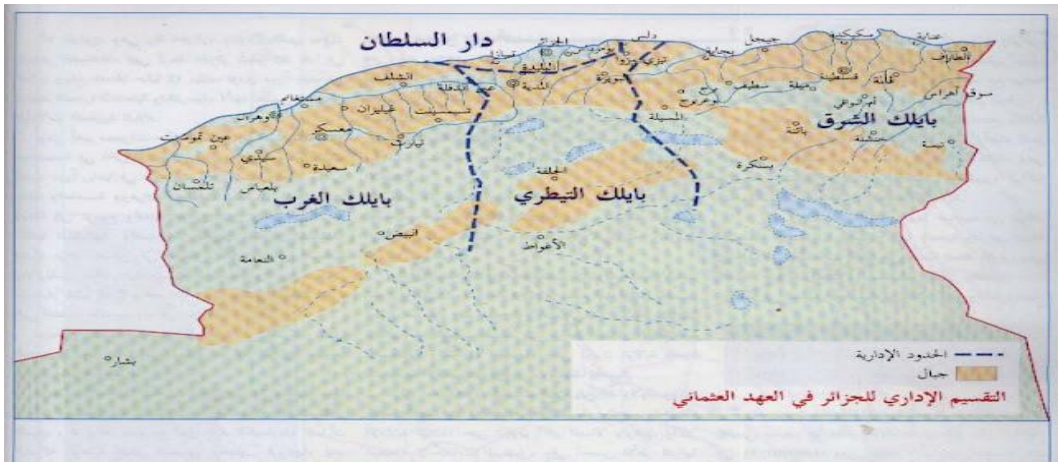

المصدر: https://cutt.us/1rZJv ،شوهد بتاريخ2023/02/19،على الساعة h14.30 .

[1] عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص.63.

2. التنظيم الإداري المحلي أثناء فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1962):

1.2التنظيم الإداري ما قبل اندلاع الثورة (1954/1830) [1]:

بعد سقوط الدولة العثمانية،خضعت الجزائر للاحتلال الفرنسي عام 1830،فظهرت المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر،الذي تم اختياره كرئيس للدولة الجزائرية في 27نوفمبر 1832الموافق ل3رجب 1248هـ، حيث شرع في تنظيم الدولة الجزائرية بجعل مدينة معسكر هي مقرها،وبالإضافة إلى تشكيل الحكومة، تم تكوين مجلس الشورى،المشتمل على 11 عضوا برئاسة القاضي "**أحمد بن الهاشمي المراحي**"،كان التنظيم الإقليمي من اختصاص الأمير، حيث يتم بموجب مرسوم يصدره في مجلس الوزراء ،ويصبح نافذا بشرط مصادقة مجلس الشورى الوطني، وقد أنشأت المقاطعات بمراحل ،بحيث كلما أصبح للأمير نفوذ على منطقة أنشا فيها مقاطعة ثم يقوم بتنظيمها.

قام التنظيم السياسي لدولة الأمير عبد القادر على أسس فيدرالية ،يتمثل في وجوده ثماني مقاطعات إدارية يرأس كل مقاطعة خليفة للأمير، سلطة الأمير عند مبايعته كانت في بعض مناطق الجهة الغربية، وقد قام بتقسيمها إلى مقاطعتين:

- ✓ الأولى مقاطعة الشرق مقرها مدينة معسكر بقيادة الخليفة "**محمد بن فريحة المهاجي**"، ثم مصطفى بن أحمد التهامي وعاصمة للدولة وتضم سبع نواحي.
- ✓ الثانية مقاطعة الغرب مركزها تلمسان بقيادة الخليفة (محمد البوحميدي الولهاصي)؛ وشملت خمس نواحي، وبالنسبة للحدود، كانت تمتد من وادي وجدة غربا إلى وادي فودا شرقا، ويفصل بينهما واد الصفصاف.

خلال سنوات 1837/1832توسعت سلطته في البلاد، فقام بإنشاء مقاطعتي المدية والتيطري، ومليانة التي كانت تشمل كل من شرشال وتنس، وأضاف أربع مقاطعات جديدة، وهي مجانة التي تضم سطيف، الأغواط، منطقة الصحراء الغربية، ومقاطعة بسكرة التي تشمل الزيبان والصحراء الشرقية، والمقاطعة الثالثة حمزة (البويرة حاليا)، التي كانت تضم منطقة القبائل الكبرى وأصبح عدد المقاطعات ثمانية في سنة 1839.

لم يأخذ الأمير عبد القادر من الإدارة العثمانية سوى الألقاب الإدارية، حيث تميزت فترة حكمه بحسن التنظيم، والتدرج وتعدد المستويات في النظام الإداري، صعودا من الشيوخ إلى الخلفاء ومنه

[1] عمار بوحوش، نفس المرجع، ص، ص.109-111.

للأمير، وقد كانت كل منطقة تنقسم إلى دوائر، وكل دائرة يرأسها أغا معين لمدة سنتين قابلتين للتجديد. وكل دائرة تنقسم إلى وحدات إدارية صغيرة يحكمها قايد معين لمدة سنة قابلة للتجديد، حيث يساعده شيوخ في كل قبيلة أو قرية يعينون لمدة غير محددة.

بالرغم من خضوع هذا التقسيم للاعتبارات العسكرية والسياسية، إلا أن الهرمية والتسلسل اللذان اعتمدهما الأمير عبد القادر في تنظيمه للإدارة المحلية في تسيير شؤون البلاد، كانت بناء على مراعاة العوامل الجغرافية والخصوصيات الاجتماعية، وهذا جعل المسؤولين قادرين على الجمع بين الوظائف الإدارية في وقت السلم، والوظائف العسكرية وقت الحرب، وتمثلت الوحدات المحلية في العشائر إلى غاية المقاطعات، التي كانت بمثابة ولايات [1].

وتمثلت تنظيماتها فيما يلي فيما يلي[2]:

أ. المقاطعة: كانت تدعى أحيانا ولاية، وهي أعلى مستوى في الإدارة المحلية ،وكانت تتمتع بصلاحيات إدارية وقضائية وسياسية وعسكرية واسعة ،تضم مجلس شورى(مجلس تشريعي محلي) مكون من 11عضوا من ذوي العلم والكفاءة، مكلف بالمصادقة على الضرائب ،ودراسة المسائل التي تهم المقاطعة ، يترأس المقاطعة الخليفة الذي يعين داخل الديوان، ويتم تثبيته بمرسوم يصدره رئيس الدولة لمدة زمنية غير محدودة، والخليفة كان يعتبر أعلى موظف محلي، و الرئيس السامي لكل المصالح الموجودة بمقاطعته، بحيث أنه في وقت السلم يكون مسؤولا عن التنمية والنظام والأمن، وأثناء المعارك مع العدو يتحول إلى قائد عام عسكري .

ب. الدائرة (الناحية): كل مقاطعة كانت تشمل نواحي، تشبه الدوائر الحالية في شكلها، كان يرأسها موظف يدعى أغا، معين من طرف الخليفة لسنتين قابلتين للتجديد، وترجع مسألة تعيين الاغا لأهمية الدائرة بحيث يعينه الأمير مباشرة، وهذا ما حصل عند تعيين اغا كل من سباو وفليسة، وفي مقاطعة حمزة (البويرة حاليا).

ت. القبيلة: الدائرة بدورها كانت تنقسم إلى قبائل، وكل قبيلة يديرها قائد يعين من قبل أغا الدائرة لمدة سنة قابلة للتجديد، وإذا كانت مهمة فيعينه الخليفة مباشرة.

---

[1] سليم ضيف ، **رهان التقسيم الإداري كآلية من اليات التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماستر منشورة ، (جامعة محمد بوضياف-المسيلة-: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2022/2021)، ص.20.

[2] رشيد فلاح ، **دورالتقسيم الإداري في التنمية المحلية بالجزائر(1962م،2000)**،رسالة ماجيستير منشورة ،(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام ،2013) ص.25.

ث. العشيرة: وهي جزء من القبيلة، حيث يرأسها شيخ لمدة زمنية غير محدودة، وكانت تتمثل مهمته في مساعدة القائد على أداء وظائفه.

2.2التقسيم الإداري في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي 1962/1830:

بعدما تم احتلال الجزائر، خضعت للحكم العسكري لوزارة الحرب الفرنسية، حيث أضحت بعد مرسوم 22جويلية 1834، تسير وفق الحاكم العام المنفذ للسياسة العسكرية، وقامت وفق التنظيم الإداري التالي:

1-المسؤول الإداري والمالي والمدني: المكلف بالشؤون المدنية، والمسائل المالية.

2-رئيس وحدات الاحتلال في افريقيا: وهو المسؤول عن جميع العمليات العسكرية

3-مجلس الإدارة: إضافة الى ما تم ذكره ومسؤول البحرية الفرنسية، والمسؤول العسكري، وممثل الجمارك، والمسؤول عن أملاك الدولة[1].

ويتفق المؤرخون على مراحل الإدارة المحلية خلال الفترة الاستعمارية في ثلاث مراحل وهي:

❖ المرحلة الأولى1847/1834:

تولى الحاكم العام ممثل السلطة الفرنسية في الجزائر، والتابع لوزير الحربية تسيير شؤون الجزائر، يعني خضوعها لسيطرة وسلطة الجيش الفرنسي دون أي منافس، وقد كان يسانده مجلس من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية، لكل دائرة اختصاصه، كما كان لهذه المجالس صفة استشارية، وبصدور الأمر الملكي المؤرخ في 1845/04/15، الذي قضى بأن يتمتع الأوروبيون بحكم مدني، وتقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات أو وحدات إقليمية: الجزائر، قسنطينة، وهران، وفي كل منطقة من هذه المناطق تضم ثلاث أنواع من الأقاليم بحسب نوعية السكان القاطنين بها ،حيث قسمت إلى أقاليم مدنية والمتمركزة في الجهة الشمالية ،و تطبق فيها القوانين والنظم الفرنسية على الأغلبية الأوروبية ، كما كان هناك أقاليم أخرى عسكرية يقطنها الجزائريون ، حيث كانت تتولى المكاتب العربية المؤسسة في 1844،إدارتها بتجسيد فعلي للتميز العنصري بين المعمرين والجزائريين ، حيث أنها كانت مزروعة في هذه المناطق بهدف الجوسسة والتعذيب ، أما فيما يخص ثالث صنف منها فهو المختلط والذي يجمع

[1] محمد علي ، **مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجزائري**، مذكرة ماجيستير منشورة ، (جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011) ص.14.

بين النوعين السابقين حيث تطبق فيه الإدارتين العسكرية والمدنية ، على حسب الفرد المتعامل معه، سواء كان معمرا أوروبيا ، أو جزائريا.[1]

❖ المرحلة الثانية1847/1867:

بعد انتخاب لويس نابليون ،ألغت الإمبراطورية الثانية منصب الحاكم العام ،وأحدثت وزارة المستعمرات والجزائر في 24جوان 1857 وعين على رأسها "الأمير **جيروم نابليون**" ،حيث صرح "**لويس**" في خطابه ببوردو الفرنسية سنة 1852 ،أنه يتعين على فرنسا إقامة إدارة مدنية، تشرف على الشؤون الجزائرية لغاية 1857،هنا تم إلغاء الحكم العسكري وإخضاع الجزائر للحكم المدني ،[2] وقسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات وهي الجزائر، وهران، قسنطينة، وعين على رأس كل منها والي ،كما شكل فيهم المجلس الولائي على غرار النمط الذي كان سائدا في فرنسا .تم خلال هذه الفترة وحسب النصوص القانونية المعمول بها على توحيد جميع المصالح الحكومية والهيئات الجزائرية ،بحيث تخضع لسلطة مركزية واحدة مقرها باريس، إضافة إلى إعادة تنظيم الأمور الإدارية ،وتقرر إنشاء أمانة عامة تشرف على قضايا العدالة ، والشؤون الدينية والتعليم، إضافة إلى إدارات رئيسية هي إدارة الشؤون الداخلية والمالية، وإدارة الشؤون العسكرية والبحرية ،ومن بين هذه المصالح تشكل : المجلس الأعلى للجزائر والمستعمرات وهو عبارة عن هيئة استشارية لوزارة الجزائر.[3]

❖ المرحلة الثالثة 1848/1863:

في هذه المرحلة قسمت البلاد إلى ثلاث محافظات فقط (الجزائر، قسنطينة، وهران)، وعين على رأس كل منها محافظ، ومجلس محافظة، وكانت البلاد آنذاك مقسمة إلى:

✓ البلديات الكاملة الصلاحيات: (commune de plein exercice): توجد في القسم الشمالي الذي يتمركز فيه الأوروبيون، أين أقيمت المجالس البلدية ذات الصلاحيات الكاملة، كما هو معمول به في

[1] إسماعيل فريجات ، **مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري**، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الوادي:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013)، ص.38.

[2] محمد على ،المرجع نفسه، ص.16.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997)، ص.127.

فرنسا، وكانت هذه البلديات تدار من طرف المجلس البلدي ورئيسه، اللذان ينتخبان من طرف السكان المحليين للبلدية[1].

✓ البلديات المختلطة: (Les communes mixtes): نظم هذا الصنف من البلديات في بادئ الأمر في الأقاليم العسكرية، بقرار من الحاكم العام في 20ماي 1868، ثم أتم التنظيم بمرسوم سنة 1874. أنشئت البلديات المختلطة، في مناطق بها عدد قليل من الأوروبيين وعدد كبير من المسلمين، لم تكن قائمة على مبدأ اللامركزية وأجهزة البلدية المنتخبة ،كنظيرتها كاملة الصلاحيات بل كانت خاضعة للمبدأ السلطوي وشيء يشبه المبدأ الديموقراطي، حيث أن جهازها الإداري كان برئيس معين اسمه المتصرف الإداري أو المسير أو الحاكم ونوابه المعينون من المسلمين ،والمبدأ الديموقراطي كان مجسدا بوجود نواب أوروبيين، وأعضاء اللجنة البلدية المنتخبون من الأوروبيين ،ومن أهم سمات البلديات المختلطة أنها كانت غير متجانسة في مكوناتها، باعتبارها تجمع بين المراكز الاستيطانية والدواوير ،دون رابطة اقتصادية أو اجتماعية أو جغرافية، ولا يجمع بينها سوى بنية إدارية بسيطة في مسير ولجنة بلدية التي كانت واسعة للغاية في رقعتها بحجم دائرة أو عمالة .[2] لم يكن هذا النوع من البلديات إلا إطارا إقليميا يشمل مجموعة من الخلايا في شكل أقسام متباينة ، وهي كالتالي :[3]

- مراكز المعمرين (Les centres de colonisation) :مناطق استيطانية حضرية لاستقبال المعمرين، تنشأ بموجب مرسوم ويدير كل منها نائب خاص، وازداد عددها بازدياد الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، وكلما وصلت إلى حد معين من النمو والتطور تم تحويلها لبلدية كاملة الصلاحيات.

- الدواوير (les douars): نشأت بموجب قانون **سيناتوس كونسلت 1863،الذي أقره الامبراطور نابليون بشأن الغموض التي يكتنف النظام العقاري بالجزائر ،حيث تم تقسيم أراضي القبائل على الدواوير، وأصبحت بمثابة بلدية في المرسوم الصادر في 23ماي 1863م ،القاضي بتأسيس الملكية الفردية وتحرير العقود ،وبموجب القرار الصادر عن الحاكم العام في 24نوفمبر 1871م ،أنشأ كل دوار

[1] محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)**، رسالة دكتوراه منشورة، (جامعة منتوري-قسنطينة- :كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2011/2010)، ص.138.

[2] صالح بلحاج، التنظيم البلدي في عهد الاستعمار الفرنسي: وجه عنصري وأداة للسيطرة والقهر الاستعماري، **مجلة المصادر**،ع21(2010)، ص ،ص.99-100.

[3] رشيد فلاح ، المرجع السابق،ص، ص.34-36.

****قانون سيناتوس كونسلت 1863:** أو قانون مجلس الشيوخ، جاء هذا القرار متضمنا عرضا تفصيليا حول وضعية الملكية العقارية، حيث تمحور على توطيد الوجود الفرنسي بالجزائر، (للتفصيل أكثر: قانون سيناتوس كونسلت 1863حول الملكية العقارية في الجزائر: قراءة تاريخية للدكتور صالح حيمر،**مجلة عصور**،ع19/18(ديسمبر2012).).

مجلس بما يسمى الجماعة،وكانت حقيقة عديمة التمثيل والصلاحيات ، ولم تعمر هذه التجربة التنظيمية طويلا ،حيث تم إلغاؤها ولم يبقى سوى كون الدوار إطار جغرافي جامع لعائلات رسمتها السلطة الاستعمارية.

- المراكز البلدية (Les centres municipaux): كانت خاصة بالبلديات المختلطة، أنشأت بمقتضى المرسوم المؤرخ في 25اوت 1937من خلال تحويل بعض الدواوير لمراكز بلدية،حيث كان كل منها تحت إشراف قائد الذي يمارس المهام العسكرية، ورئيس جماعة الذي يهتم بالاختصاصات الإدارية، وخصت بشخصية معنوية واستقلال مالي.

- البلديات الأهلية:les communes indigènes:إن البلديات الأهلية هي بلديات قديمة للتقسيمات المقلصة في نطاق الدائرة أو الملحقة العسكرية ،والتي أعيد تنظيمها من خلال مرسوم 13نوفمبر1874،وتقع في جنوب الجزائر ،وهي حسب الكاتب **بول فيالات (Paul viallete)**منسوخة من البلدية المدنية المختلطة ،ولكنها تختلف لأنها تدار من قبل ضابط يأخذ اسم القائد الأعلى، ولديها ميزانية واحدة ينظمها الجنرال الذي يقود التقسيم الفرعي، وتوجد بها لجنة بلدية تتكون من قائد عسكري للدائرة ورئيس ملحق بصفته رئيس بلدية ورئيس مكتب شؤون الأهالي نائبا، إلى جانب اغا وقواد ورؤساء القبائل المدرجة في الدائرة أو الملحق، تم قبول هده الهيكلة الإدارية لتسييرها في مرسوم 20ماي 1868.[1]

3.2التقسيم الإداري أثناء الثورة التحريرية 1962/1954:

بعد قيام الثورة، أقامت فرنسا تنظيمات جديدة لقمع الثورة بصدور مرسوم في 2سبتمبر 1959، بخصوص الأقسام الإدارية المتخصصة والحضرية، بمنحها رؤساء عسكريين بمكاتب متخصصة منها مكتب الشؤون الاجتماعية، ومكتب المسائل النفسية (الإرهاب والتعذيب النفسي)، إضافة إلى أنه تم إنشاء ولاية بون (عنابة حاليا) في مرسوم07أوت 1955، واخر في 28جوان 1956الذي قسمت من خلاله الجزائر إلى 12ولاية، إضافة إلى ولاية سعيدة في 1959.[2]

وعلى المستوى المحلي، فكانت الثورة الجزائرية ترمي إلى أن تحل محل النظام الكولونيا لي نظام بديلا من بنى الدولة الوطنية، وتجسد ذلك من خلال هيكلتها الإقليمية، التي شملت مجمل البلاد، وذلك بغرض تنظيم العمل المسلح، وضمان تسيير عملياته على كامل التراب الوطني، حيث قسمت في بادىء

[1] عثمان زقب، نظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19، **مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، م5،ع2 (ديسمبر2021)، ص.30.

[2] محمد علي ، المرجع السابق، ص.18.

الأمر إلى خمس ولايات مقسمة إلى ستة أقاليم، عرف كل منها بالولاية في مؤتمر الصومام في 20أوت 1956الذي عقدت مجرياته في ضيافة الولاية الثالثة (القبائل).[1]

تم إنشاء تنظيم إداري جديد للجزائر خلاله، الذي تمثل في إقرار لستة ولايات، حيث أنه شمل الصحراء كولاية سادسة تدخل ضمن التسيير الثوري (خريطة02)، وقد تم الاحتفاظ بالترقيم لهذه المناطق بداية من الأوراس حيث يكون عكس عقارب الساعة، مع تعديل طفيف من حيث التسميات فالمنطقة أصبحت ولاية، والناحية منطقة، والقسم ناحية، وبالنسبة لرسم الحدود الجغرافية للولايات فقد تم تحديدها قبيل الثورة وفق معطيات جغرافية وبشرية، لكن لإحداث نوع من التوازن بين المناطق رأى الحاضرون في المؤتمر[2]،وتم تعديل هذه الحدود لتكون كالتالي [3]:

- الولاية الأولى: تغطي الأوراس والنمامشة وجبال بلزمة وجزء من شرف الحضنة.
- الولاية الثانية: تغطي جزء من منطقة القبائل الصغرى من جهة المغرب إضافة إلى القسم الشرقي للسلسلة الجبلية للبابور وجبال القل.
- الولاية الثالثة: التي تضم الجزء الغربي لمنطقة القبائل الصغرى، سلسلة جبال البابور بالشرق وسلسلة البيبان بالوسط، أما بالغرب تضم جبال الحضنة الغربية والجنوبية سلسلة جرجرة بالشمال والغرب.
- الولاية الرابعة: تتميز بمناطقها الجبلية مثل الجزء الشرقي للظهرة الشرق والونشريس بالغرب، وجبال البليدة والتيطري بالوسط وتتواصل من جهة الجنوب والجنوب الشرقي مع الخواصر الجبلية لجرجرة والبيان والحضنة.
- الولاية الخامسة: تعتبر من أوسع الولايات، تمتد لأقصى الصحراء الجنوبية، حيث تشمل الأطلس الصحراوي إلى جبل العمور، ومن جهة الشرق في الأطلس التلى الغربي الذي ظهر من الغرب إلى الشرق جبال طرارة وتلمسان وتسالة وسعيدة وبني شقران والجزء الغربي للكتلتين الجبليتين للظهرة والونشريس.

---

[1] مصطفى السعداوي، التقطيع الإقليمي أثناء الثورة التحريرية بين الجغرافيا المتحركة والتاريخ المتوقف (الولاية الثالثة أنموذجا 1962/1954)، **مجلة مصادر تاريخ الجزائر المعاصر**،م17،ع1 (2019)،ص.143.

[2] إشراق براك، **استراتيجية جبهة التحرير الوطني في تعبئة وتنظيم وتأطير الجماهير الشعبية 1954-1962**، مذكرة ماسترمنشورة ، (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية،2021/2020)، ص.25.

[3] يمينة عون ، **الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتأثره على الثورة 1954-1962.الولاية السادسة أنموذجا**. مذكرة ماستر منشورة، (جامعة محمد خيضر -بسكرة-: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،2013/2012)، ص.27.

- الولاية السادسة: جاءت هذه الولاية المستحدثة على إثر قرارات الصومام، وقد ورثت بعض أجزاء من الولاية الخامسة مثل: الأغواط وحاسي الرمل وغرداية من جهة الغرب، كما ورثت من جهة الشرق جزء من الولاية الأولى والمتمثل في بسكرة والوادي، ويعود لها الجزء الأوسط من الأطلس الصحراوي وجبال أولاد نايل وجبال الزواب

وتتجسد السلطة أو الهيئة التي تدير شؤون المنطقة في مجلس في كل ولاية، الذي يرأسه عقيد وأربعة ضباط برتبة رائد في الجيش وكل واحد منهم مسؤول عن قطاع معين، بين مسؤول سياسي، مسؤول عن العمليات العسكرية، مسؤول عن الاستعلامات ومسؤول عن التموين.[1]

طريقة التنظيم الإداري للثورة كانت في تناسق مع الجهاز العسكري وذلك لضمان التخطيط المحكم والتوزيع المتساوي للموارد والوسائل وكذا المعلومات والمعطيات التي تزيد من حجم التنسيق والترابط لإنجاح الكفاح المسلح بالدعم الشعبي.

الشكل رقم 02: خريطة تبين التقسيم الإقليمي للجزائر في1962/1954

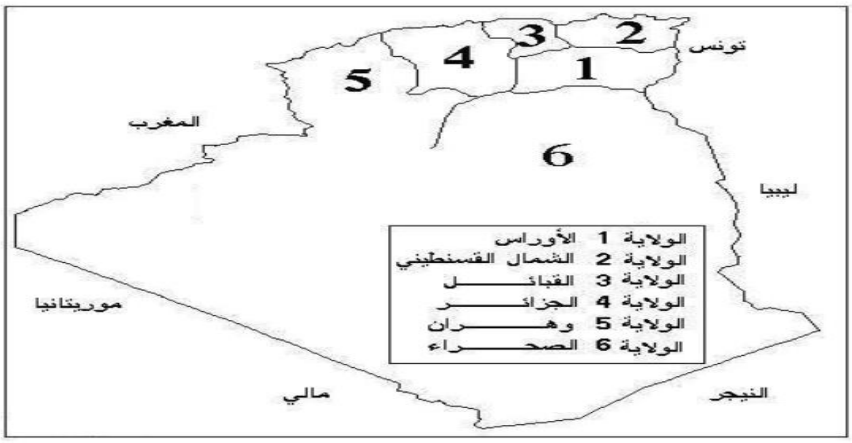

المصدر: https://cutt.us/6FKas ،شوهد بتاريخ 2023/03/05،على الساعة h08.00.

ثانيا: التقسيم الإداري في الجزائر بعد الاستقلال 1962:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال، نظما قانونية فرنسية مختلفة ومتنوعة، استمر العمل بها تطبيقا لقانون 62/157المؤرخ في 1962/12/31، والمتضمن استمرار العمل بالتشريع الفرنسي لهذه القوانين بما فيها القانون الإداري بخصائصه ومبادئه، وأهم تلك المبادئ المتعلقة بالتنظيم الإداري، وفق نظامي

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي الجزائري من البداية لغاية 1962**، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997)، ص.394.

المركزية واللامركزية، التي عرفت نوعا من الضعف في الجزائر إبان الاستقلال بحكم سيطرة الفكر الاشتراكي القائم على وحدة الحزب والدولة.

1.2 تنظيم اللامركزية في دستور 1963:

حسب ما نصت عليه المادة (09)من الفقرة الأولى لدستور1963،باعتباره أول دستور للبلاد بعد الاستقلال ،فيما يخص مسألة تكريس الجماعات المحلية في التمثيل المحلي **"على أنه تتكون الجمهورية من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد حقل امتدادها واختصاصها "**، وتعتبر هذه المادة دلالة على وجود فكرة اللامركزية لدى المشرع، على الرغم من أن صياغة المادة لا تعبر بشدة عن مضمونها ، أما الفقرة (02)من نفس المادة فقد نصت على ما يلي" **إن المجموعة الإقليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية القاعدية هي البلدية "**، وأكد عليها ميثاق الجزائر1964 ،من خلال النص على ضرورة إعطاء الجماعات المحلية سلطات حقيقية ،واعتبار البلدية قاعدة التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد ،إلا أن هذا كان محصورا ضمن المبادئ العامة للدولة بميزة عدم الدقة والتحديد.[1]،إلا أنه وفي دستور 1967، وفي قانون المادة (24)،تم تحديد صلاحيات هذه الأخيرة في مجال التنمية المحلية سواء من الناحية التقليدية المتمثلة في إدارة الأملاك العقارية، والمصادقة على قبول أو رفض الهبات، وإقرار الصفقات العمومية وتأسيس المرافق والمؤسسات العمومية البلدية ،أو الوظائف المالية المتمثلة على الخصوص في التصويت على الميزانية، بعد تجسيد الاختصاصات الاقتصادية والاجتماعية بها .

وبالعودة إلى مضمون قانون البلدية سنة 1963، نجد أنه حدد جملة من الاختصاصات للمجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في التجهيز والإنعاش الاقتصادي، الفلاحة والثورة الزراعية، التنمية السياحية والخاصة بالصناعة والصناعة التقليدية، النقل والإسكان والتسويق والمنشأت الأساسية، التخطيط والتهيئة العمرانية، التنمية الاجتماعية.

غير أنه ومن ناحية الواقع العملي للتنفيذ، بقيت هاته الصلاحيات حبيسة المواد والقوانين الدستورية، باعتبار أن القرارات المركزية هي التي كانت تتحكم في القرار التنموي المحلي على مستوى البلدية والولاية معا ،هذا ما انجر عنه جمود المجالس البلدية في القيام بأدوارها ،وغيب روح المبادرة لديهم ، دون أن ننسى بالذكر علاقة الإدارة المحلية بالحزب الحاكم الذي كان مسيطرا على شؤون

[1] لحول عبد القادر، شريكي جهاد، مسار اللامركزية الإدارية في الجزائر، **مجلة افاق العلوم** ،ع1(2016) ص، ص.286-287.

البلاد بما فيها قضية عضوية المجالس الشعبية البلدية ،التي كانت عن طريق الاحتكار في إعداد القوائم للانتخابات المحلية، وكذا في مستوى التوظيف في المناصب الإدارية العليا في البلاد.[1]

2.2التقسيم الإداري لسنة 1974م:

ظهر هدا التنظيم في جويلية1974، بصدور قانون بأمر74-69، للجمع بطريقة ملائمة بين المناطق الترابية، كتصحيح لموروثات التقسيم الاستعماري، ولإزالة الازدواجية وضم المناطق المهمشة ودمجها للاستفادة من المشاريع التنموية الوطنية، أي أنه تقسيم جذري للبنى الإدارية، من أجل ملائمتها لحقائق الإقليم، مع تفضيل اختيار وتبني اللامركزية وعدم التركيز للسلطات الإدارية.

هذا الدستور أكد على أن اللامركزية يجب أن تطبق على الولايات والبلديات ،كبنى إدارية تستطيع التوافق مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية ،على اعتبار أن الجزائر عرفت أنذاك موجة تصنيع كبيرة وتحضر ملموس وسريع ،استلزم منها تعزيز وتأطير المناطق الداخلية بالتساوي، لتغيير مسار تدفق سكان الريف إلى المدن الكبيرة المكتظة بسبب النزوح الداخلي ،والتركيز كان أيضا لتحقيق الترابط الجغرافي بين الولايات الجديدة، التي تنوب عن الدولة في أقاليمها ،نتج عن هذا التقسيم ارتفاع في عدد البلديات ل691بلدية ،160دائرة، و31ولاية كما هو مبين في الجدول .

[1] بومدين طاشمة،محاضرة في دراسة لتطور قوانين تنظيم دور البلدية ،جامعة تلمسان ، الجزائر،https://cutt.us/QLZsl ، ص.21.

الجدول رقم01: التقسيم الإداري للجزائر سنة 1974م

الولاية	عددالدوائر	عددالبلديات	الولاية	عددالدوائر	عددالدوائر
أدرار	03	10	الجلفة	04	12
الأصنام	06	29	جيجل	04	17
الأغواط	05	12	سطيف	07	34
أم البواقي	04	18	سعيدة	06	23
باتنة	07	34	سكيكدة	05	22
بجاية	05	28	سيدي بلعباس	06	37
بسكرة	06	22	عنابة	03	14
بشار	04	13	قالمة	06	14
البليدة	07	33	قسنطينة	06	12
البويرة	04	19	المدية	06	12
تمنراست	02	02	مستغانم	06	37
تبسة	05	18	مسيلة	04	23
تلمسان	07	21	معسكر	05	25
تيارت	07	38	ورقلة	04	07
تيزي وزوو	08	38	وهران	03	11
الجزائر	08	15	المجموع :31	160	691

المصدر : ; BENAKZOUH CHAABANE. LA Décentralisation en Algérie du centralisme au Décentralisme ALGER

office des publications universitaire ; edition179 ; avril 1984 ; page 245

سعى التقسيم الإداري لسنة 1974، لإنشاء وحدات إقليمية بغرض تخفيف الضغط على المدن الكبرى، والتكيف مع مبادئ التسيير اللامركزي، توزيع السلطة وتقريب الإدارة من المواطن بنقل المصالح العمومية لمجال التركيز السكاني، اعتمادا على معايير ديموقراطية قائمة على العدالة الاجتماعية، والتوزيع المتوازن لوسائل التنمية لضمان السير في خطى التنمية الاقتصادية، بما يتطابق مع ما خطط وبرمج مسبقا.[1]

[1] عطية عيساوي ، **التقسيم الإقليمي وإشكالاته في الجزائر**، مذكرة ماستر منشورة ، (جامعة زيان عاشور-الجلفة-: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2020/2019)، ص.42 .

3.2.التقسيم الإداري لسنة 1984:

بمقتضى الأمر 84-09المؤرخ في 04فبراير 1984 المتعلق بتنظيم الإقليمي للبلاد، وحسب المادة الأولى من هذا القانون التي تقول «يستهدف هذا القانون الإطار الاقليمي للولايات والبلديات طبقا لمبادئ اللامركزية ولا تمركز كل ولاية وكل بلدية، ثم ملائمة كل قاعدة إقليمية مع أهداف تنمية البلاد وترقية السكان الذين يعيشون فيها «.

نجم عن هذا الإطار الإقليمي، إنشاء ولايات جديدة منبثقة عن دمج جزئين أو عدة أجزاء من ولايات أوعن تقسيم ولاية واحدة، حيث أصبح عدد الولايات 48ولاية، وعلى اعتبار أن هذا التقسيم هدف أيضا الى إعادة تهيئة الحدود الإقليمية الحالية لبعض الولايات، تم إنشاء بلديات جديدة منبثقة عن تقسيم بلدية موجودة ودمج جزئين أو عدة أجزاء من البلديات، حيث أصبح عددها 1541بلدية[1]، كما هو مبين في الجدول:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **الأمررقم الأمر84-09**المؤرخ في 02جمادى الأولى 1404الموافق ل 04فبراير 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، ص139.

الجدول رقم 02: عدد الولايات والبلديات في تقسيم 1984

الولاية	عددالبلديات	الولاية	عددالبلديات	الولاية	عددالبلديات
أدرار	28	جيجل	28	بومرداس	38
الشلف	35	سطيف	60	الطارف	24
الأغواط	24	سعيدة	16	تندوف	02
أم البواقي	29	سكيكدة	38	تيسمسيلت	22
باتنة	61	سيدي بلعباس	52	الواد	30
بجاية	52	عنابة	12	خنشلة	21
بسكرة	33	قالمة	34	سوق اهراس	26
بشار	21	قسنطينة	12	تيبازة	42
البليدة	29	المدية	64	ميلة	32
تمنراست	10	المسيلة	47	النعامة	12
تبسة	28	معسكر	46	عين تموشنت	28
تلمسان	53	ورقلة	21	غرداية	13
تيارت	42	وهران	26	غليزان	38
تيزي وزوو	67	البيض	22	المجموع	1541
الجزائر	33	اليزي	06		

المصدر: قانون رقم 84-09 المؤرخ في 02جمادى الأولى عام 1404الموافق ل 04 فبراير سنة1984.

إن التقسيم الإقليمي الذي حدث سنة 1984،جاء في وقت أين كانت الجزائر بحاجة لهكذا تعديل، نظرا لمجمل التغيرات التي عرفها المجال الإقليمي من الناحية الديموغرافية ، والاقتصادية والحضرية، للوصول إلى التماسك والتكامل الإقليمي ،وضم المناطق المعزولة وأيضا لخلق أقطاب جديدة للتنمية، وهدف هذا التقسيم بدوره على التركيز على العنصر البشري ،وعلى مدى ترابط العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فيما بين السكان على عكس التقسيم السابق ،إضافة إلى تشخيص مؤهلات المناطق المحلية، لمعرفة مدى مساهمة الوحدات الإدارية السابقة في مجال التنمية ،ودراسة معمقة لوضعية البلديات المقترحة لتحديد إمكانية ترقيتها وفق ظروف حسنة.[1]

[1] عطية عيساوي ، المرجع السابق، ص.43.

4.2التحول السياسي لسنة 1989وانعكاساته على التقسيم الإداري:

تميزت فترة الثمانينات بالتمزق الاجتماعي ،وغياب الانسجام المقبول بين مطالب المجتمع ونوايا السلطة نظرا للاستقرار السياسي ،بسبب مشكلة الصراع على القيادة السياسية وامتلاك الدولة، وغياب العدالة الاجتماعية ،إضافة إلى طريقة الحكم المبنية على الولاءات الخاصة ،شكل الغضب الاجتماعي في 05أكتوبر 1988محورا مفصليا في تنظيم اللعبة الديموقراطية ،حيث تسببت في صياغة قرار الانفتاح الديموقراطي،والتخلي عن الخيار الاشتراكي،وتم على إثره صياغة دستور 1989،بالتحولات العميقة في بنية السلطة وشكلها،حيث بلور مجموعة قواعد في إدارة شؤون البلاد، نذكر منها :

- ✓ الانتخاب هو الطريق الوحيد إلى الحكم؛
- ✓ الحزب هو الوسيلة الوحيدة في التعبير عن برنامج سياسي وأداة ضغط موضوعية؛
- ✓ رفض اللجوء للعنف وعدم التدخل في سير مؤسسات الدولة؛
- ✓ احترام الثوابت المشتركة بين الأحزاب.

جاء دستور 23فيفري 1989، تتويجا لمسار الإصلاحات ذات الطابع الديموقراطي، التي تعكس تطلعات الشعب، الذي فتح له المجال بالمشاركة في تسيير الشؤون المحلية، ومراقبة عمل الإدارة من خلال المجالس المحلية المنتخبة كما جاء في سياق ديباجة هذا دستور[1].

عرفت مرحلة ما بعد 1989ظهور قانون البلدية الجديد 90/08 ،الذي سبقت مرحلة تطبيقه مرحلة انتقالية دامت 06أشهر الجو المشحون بالأزمات أنذاك، حيث تم توقيف المسار الانتخابي الخاص بتجديد أعضاء المجالس الشعبية البلدية سنة 1991، حيث كانت بدايته الإضراب السياسي ،الذي دعت إليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، الذي أدى إلى استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في 1992/01/11، تزامنا مع حل المجلس الشعبي الوطني وشغور المؤسستين الدستوريتين ،وعلى إثر إنشاء المجلس الأعلى للدولة في 14جانفي 1992بقيادة محمد بوضياف ،صدر المرسوم الرئاسي رقم 92-44مؤرخ في 09 فيفري 1992 ،لتجديد هيكلة المؤسسات السياسية في الجزائر، وقد تضمن إعلان حالة طوارئ لـ: 12شهرا وطنيا،إلى أجل غير محدد بموجب المرسوم التشريعي 93/02المؤرخ في 02/06/ 1993،الذي تمخض عنه حل الكثير من المجالس الشعبية البلدية التي سيطرت عليها الجبهة الإسلامية

[1] حمداني الوناس ،الانتقال الديموقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر (1989-1992): التجربة والاليات، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع8(ديسمبر2017) ص.13.

للإنقاذ ، وتم بناءا على نص المادة 08من مرسوم 92- 44على تعيين مندوبيات تنفيذية على مستوى الجماعات الإقليمية ،نظم سيرها المرسوم التنفيذي 92/142الصادر في 11/04/1992. وبالرغم مما عرفته البلاد في مرحلة تسعينات من اللاستقرار السياسي والأمني، والذي انعكس سلبا على التنظيم والسير العادي لمؤسسات الدولة وفروعها إقليميا، إلا أنه ومن ناحية أخرى رسم معالم الإطار التنظيمي للهيئات المحلية في الجزائر ما بعد العشرية السوداء [1].

5.2 التقسيم الإداري لسنة 1996:

تعززت الخريطة الإدارية للجزائر عام 1996،بنظام إقليمي جديد_هو نظام المحافظة الذي طبق في العاصمة 1996/11/24،بعد إصدار قانون 477/96المؤرخ في 20نوفمبر 1996م لتجهيز العاصمة وتطويرها بمصاف العواصم العالمية، حيث استولت العاصمة في هذا الإطار على مساحة 809.19كلمترمربع عام 1997،مشكلة هيكليا ب28بلدية حضرية و29بلدية عادية، موزعة على 12قطاع إداري ،على رأسها ولاة منتدبون تحت إدارة محافظ بدرجة وزير ،إلا أنه ألغي سنة 1998،باعتباره يتعارض و روح الدستور وقوانين البلاد، التي تهيكل التراب الوطني والمبنية على الولاية والبلدية والدائرة، حيث عادت لنظام الولاية في سنة 2000،تطبيقا للقرار الصادر عن المجلس الدستوري تحت رقم 9.0/02/ ج /2000الموافق ل 27فيفري 2000.[2]

ولقد حظيت الجماعات المحلية باهتمام جديد،بترقية مشاركتها في بناء مؤسسات وطنية، حيث أصبحت تشترك في تركيب مجلس الأمة، **حسب نص المادة (101)من هذا الدستور أنه** :"ينتخب ثلثا أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من بين، ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية والمجلس الشعبي الولائي ...."،إضافة إلى كونها أصبحت مدرسة سياسية توصل للمشاركة في المستويات العليا من التنظيم السياسي للدولة. أبقى دستور1996على التركيبة المزدوجة للامركزية الولاية والبلدية (اللامركزية الإقليمية)،تكريسا لديموقراطية الإدارة وعدم تحيزها حسب المادة 23، مخضعا إياها لرقابة مختلفة الأشكال،بين رقابة شعبية عن طريق المجالس المنتخبة،سياسية بمصادقة البرلمان على الميزانية العامة،وقضائية على قرارات السلطات الإدارية [3].

[1] بومدين طاشمة ، المرجع السابق ، ص.19.

[2] سليم ضيف ، **رهان التقسيم الإداري كالية من اليات التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماستر منشورة ، (جامعة محمد بوضياف – المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021)، ص.34.

[3] لحول عبد القادر، شريكي جهاد، مسار اللامركزية الإدارية في الجزائر، **مجلة افاق العلوم**، ع1(2016). ص.290.

6.2التقسيم الإداري الحالي في الجزائر 2020/2019:

أصبح القانون المعدل للتنظيم الإقليمي للبلاد الذي يقضي بإنشاء 10ولايات جديدة في الجنوب ساري المفعول، بعد صدوره في العدد الأخير من الجريدة الرسمية (العدد 78)، وينص القانون رقم 19-12المؤرخ في ديسمبر 2019المعدل للقانون 84-09المؤرخ في 4 فيفري1984المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، حيث نص في مادته 3، على أن **"التنظيم الإقليمي الجديد للبلاد يتكون من 58ولاية، و1541بلدية."**[1]

يهدف هذا التقسيم الإداري الجديد إلى تعزيز اللامركزية، وشغل الإقليم بطريقة متوازنة والرفع من جاذبيته، بما يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة المواطنين، خاصة بالمناطق الحدودية حسبما أوضحه بيان مجلس الوزراء، إضافة إلى تقريب الخدمات والمرافق العمومية منها، وجعل الولايات الجنوبية التي سينتقل عددها إلى 19ولاية محركا للتنمية الوطنية، ذو قدرة وفاعلية في التكفل بالمواطنين وخلق الحركية الاقتصادية المنشودة، وجعله قطبا جهويا بامتياز حسب البيان ذاته.

كما أوضح أيضا، أن مجلس الوزراء استهل جدول أعماله بالمصادقة على مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 84-09المؤرخ في 4فيفري 1984والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد ،قدمه وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ،حيث أشار البيان إلى أنه يهدف إلى ترقية المقاطعات الإدارية والموزعة على 08ولايات ، إلى ولايات كاملة الصلاحيات بعد 04سنوات من إنشاءها ، وهذا بالنظر لنضج الإطار المؤسساتي والعملياتي لها لتضطلع بمهامها بكل استقلالية ، وبناء على ذلك نص القانون وبصفة رسمية على إنشاء عشر ولايات جديدة وهي تيممون، برج باجي مختار ، أولاد جلال ، بني عباس ، عين صالح ، عين قزام ،تقرت ،جانت ، المغير والمنيعة.

عقب المصادقة على مشروع هذا القانون، أشار رئيس الدولة إلى أن هذا القرار يعد تتويجا لمسار تطوير التنظيم الإقليمي للبلاد ،بما يتناسب والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد ، ويصبو إلى ضمان التكفل بمتطلبات مواطنينا بهذه المناطق ،وتعزيز مشاركتهم في تسيير شؤونهم ، وكذا مرافقة السلطات العمومية لحركية التنمية المحلية على أحسن وجه ، وقصد التسريع في التجسيد

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد78، **القانون رقم 19-12**مؤرخ في14ربيع الثاني 1441،الموافق ل 11ديسمبر سنة 2019المعدل والمتمم للقانون 84-09لسنة 1984والمتعلق بالتنظيم الأقليمي الجديد للبلاد.

الفعلي لأحكام هذا القانون ،كلف السيد رئيس الدولة، الحكومة بوضع الية خاصة تشرف على كل النواحي ذات الصلة بضبط الجوانب التقنية المتعلقة بتجسيد إنشاء هذه الولايات ،وإحصاء الهياكل التي ستوجه لاحتضان المديريات الولائية وتنظيم مصالحها الإدارية ، وكذا من ناحية المورد البشري والجانب المالي وتحويل الاختصاصات طبعا تحت رقابة الولايات الأم وولاتها إلى غاية الثبات في الهيكلة التنظيمية والإدارية لها ،بصورة لا تمس بالسير الحسن لمصالح الدولة والتكفل بحاجيات المواطنين.[1]

الشكل رقم 03: خريطة تبين الولايات المستحدثة وموقعها من خريطة الجزائر لسنة2019

المصدر: https://cutt.us/hbFaV ،شوهد بتاريخ2023/30/15،على الساعة h15.00

نلاحظ أن الجزائر اتخذت من التقسيمات الإدارية المتوالية استراتيجية مرنة، تعدل في كل مرة لترميم مؤسساتها السياسية والإدارية، فهذا التقسيم مثلما هو متداول بين عامة المجتمع، يسعى لوضع أسس جديدة مواكبة لبناء الجزائر الجديدة، بالمعايير التنموية المعصرنة التي من شأنها القضاء على الفوارق الجهوية، وتلبية متطلبات المواطنين، بتعزيز أدوارهم التشاركية في تسيير القرار المحلي، وبالحد من النزوح نحو المدن بحكم الفروقات المعيشية، وكذا لخفض معدلات البطالة محليا، ودعم تنويع الاقتصاد الوطني وموارده المالية.

[1] التنظيم الإداري الجديد للبلاد "ساري المفعول "، جريدة البلاد نت،تاريخ النشر (2019/12/19)، في https://cutt.us/lCtwT ، تاريخ الإطلاع (2023/03/09).

إلا أنه وبالنظر في مضمون فكرة هذا التقسيم الجديد في الولايات الجنوبية، باعتباره بني على أسس ومعايير مدروسة،تبقى الآراء والتحليلات متضاربة في كونه سيحذو في مسار فعاليته وفاعليته حذو سابقيه في السياسة العشوائية القائمة على الأساس الكمي للإكثار من الجماعات الإقليمية، التي تصبح عاجزة فيما بعد عن تمويل المشاريع التنموية،أم أنه سيكون منعطف حقيقي لتعزيز الديموقراطية التشاركية،وتوسيع لدائرة اللامركزية الإدارية المنشودةفي البلاد لتحقيق التنمية المحلية المأمولة،نظرا للتغييرات التي مست طاقم صناع القرار في البلاد في الأونة الأخيرة .

ولو نرجع للوراء قليلا في بدايات الحديث عن هذا التقسيم سنوات 2015، فقد تكلم الوزير الأسبق عبد المالك سلال ،عن إمكانية إدراج ولايات منتدبة، والتي تتعارض في مفردتها مع القانون الدستوري في وجودها كقاعدة إقليمية معترف بها إلى جانب الولاية والبلدية والدائرة،زد على ذلك أن الترقية الأخيرة لهاته الدوائر لمقاطعات إدارية،صعب من ممارسة كلتا الهيئتين لمهامها،نظرا لغياب النص القانوني الذي من شأنه تنظيم دائرة الاختصاص لكلتا الوحدتين،لتفادي الوقوع مشكل التداخل ،والذي يجعل المواطن في حيرة من أمره، من ناحية المستوى الإداري الذي من خلاله يطرح انشغالاته ومتطلباته، وهذا يعني وجود لتضخم وظيفي وإداري غير المؤطر والمؤثر سلبا على وحدة القرار وأداءه،أما من ناحية الحديث عن إدراج هذه المقاطعات الإدارية كولايات كاملة الصلاحيات سنة 2019، فلازالت الإجراءات متواصلة في تهيئة هذه الولايات وتأهيلها ،لتكوين مناخ قابل لاحتضان المشاريع التنموية المرصودة وإنجاحها،وهنا يبقى السؤال مطروح: هل سينجح التقسيم الإداري الجديد في كسب رهان التنمية والتوازن الجهوي المنشود من عهد الاستقلال ؟، وهل سيحقق العمل بمبادئ الحوكمة المحلية التي غابت في تقسيم 1984 ؟

المطلب الثاني: مسؤولية ودور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية بالجزائر.

لقد اقترن مفهوم التنمية المحلية وتطوره في التشريع الجزائري، بتطور النصوص القانونية المنظمة للجماعات المحلية، إذ نجد أن المفهوم يستخرج أساسا من الصلاحيات المسندة للجماعات المحلية، التي أضحت تلعب دورا محوريا في مساعدة الحكومة في تحريك وتيرة التنمية خاصة بالمناطق المنعزلة، ولهذا احتلت التنمية المحلية موقعا بارزا في استراتيجية، وسياسة التنمية الوطنية بالجزائر في جميع

مراحلها ومحطاتها سواء في ظل نظام التخطيط (1989/1967)، أو في إطار الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه سنة 1990.[1]

أولا: مراحل التنمية المحلية في الجزائر من خلال المخططات التنموية الوطنية:

1-مرحلة التخطيط 1989/1967:

تعتبر سنة 1967بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، لأنها كانت سنة البدء في تحديد توجه الدولة المستقلة في ظل الثنائية القطبية، وصب اختيار الجزائر على التوجه الاشتراكي، القائم على التخطيط والعمل بالمخططات الإنمائية، التي تمكنها من استغلال واستخدام الموارد البشرية والمادية والطبيعية المحصورة بطريقة أفضل، مسايرة لظروفها ما بعد الاستعمار، وقد باشرت فعلا ذلك بتطبيق مجموعة من المخططات ذات المدى الزمني المتدرج، والحجم الاستثماري المتزايد كما يلي[2]:

- المخطط الثلاثي الأول1969/1967؛
- المخطط الرباعي الأول 1973/1970؛
- المخطط الرباعي الثاني 1977/1974؛
- المخطط الخماسي الأول 1980-1984؛
- المخطط الخماسي الثاني 1989-1985.

انصب اهتمام هذه المخططات على تطوير قطاعات ثلاثة توزعت عليها استثماراتها وهي:

- القطاع المنتج: والذي شمل الزراعة، الري، الصيد البحري، والغابات، المحروقات، الصناعات التحويلية والأساسية، الطاقة والمناجم والأشغال العمومية والبناء الذي احتل الصدارة في جميع المخططات، باعتباره القاعدة المادية الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- قطاع البنية التحتية: من خلال الاهتمام بقطاع شبكة النقل (الطرق،السكك الحديدة،الموانئ والمطارات)،المناطق الصناعية، السكن، التهيئةالعمرانية، التربيةوالتكوين، الصحةوالحماية

[1] يوسف سلاوي ، **مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري**، أطروحة دكتوراه منشورة ، (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة : كلية الحقوق ،2018/2017)، ص.42.

[2] عيسى دراجي،خليفة منية،محمد البشير مركان،إسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرين، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، م6، ع2 (2020)، ص.17.

الاجتماعية، تزويد السكان بالماء الشروب والكهرباء والغاز والإنارة العمومية، فهذا القطاع يلعب دورا أساسيا في تزويد القطاعات الأخرى بالإطارات واليد العاملة المدربة والفنية المؤهلة.

- قطاع الخدمات: أعطت المخططات عناية معتبرة لقطاع الخدمات مقارنة بالقطاعات الأخرى، كونه حلقة وصل بين الإنتاج، التداول، إسناد للقطاع المنتج ومده بالخدمات المختلفة بنقل واتصالات وتخزين، توزيع وتقديم المعلومات عن حالة السوق وحجم العرض والطلب.

2-مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد سنة 1990):

في نهاية الثمانينات، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وارتفاع المديونية الخارجية، أعاد ت الجزائر النظر في توجه التخطيط المركزي في تجسيد وتعميم التنمية المحلية على كامل التراب الوطني بصفة متوازنة، نظرا للعديد من السلبيات أهمها: عدم احترام خصوصية الأقاليم المحلية، الفساد الإداري وإهدار الثروات، وهذا إضافة لتغييب وغياب وعي المواطنين بضرورة المشاركة في تسيير الشؤون المحلية، فمع صدور دستور1989، أعلنت الجزائر خلالها تغيير المسار الاقتصادي التنموي للرأسمالية الذي تمشي بخطاه لحد اليوم.[1] فاعتمدت على إثرها مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية التي تمثلت في:

- إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية1982م؛
- إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984م؛
- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986م؛
- صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989م.

ولتدارك الأزمات وعوامل فشل المخططات التنموية السابقة على الصعيد المحلي، باشرت الدولة الجزائرية في مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من 1998، والتي بلغ حجمها 883.24مليار دج[2]،حيث نالت منها الجماعات المحلية نصيبا من الأولويات وكانت البرامج كالتالي:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: هو برنامج تنموي، خصص له غلاف مالي حوالي 525مليار دج، قبل أن يدعم ببرامج مضافة، وتقوم مشاريع أخرى مبرمجة مسبقا، ليصبح بحوالي

[1] عبد السلام عبد اللاوي ، مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة، **مجلة التنمية الاقتصادية**،م3، ع5، (جوان 2018)، ص.45 .

[2] عيسى دراجي ،خليفة منية ،محمد البشير مركان ،المرجع السابق، ص، ص.18- 19.

1.216مليار دج، وقد وجه هذا البرنامج لدعم المؤسسات الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري والنقل، وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية المحلية، التي نالت 114مليار من ميزانية هذا البرنامج.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: هو برنامج تكميلي للبرنامج السابق، حيث بلغ حجمه الاستثماري 9000مليار دج، خصص منها 1908.5مليار للبرامج المحلية، وكان لتحقيق جملة من الأهداف منها: دعم التنمية الاقتصادية، تحديث وتوسيع الخدمات العامة، تطوير المنشآت القاعدية وترقية المستوى المعيشي للسكان.

أما بخصوص الاطار التنموي في مناطق الجنوب والهضاب، فقد استفادت ولايات الجنوب ضمن البرامج الخماسية في 2006،من الصندوق الخاص بتطوير الجنوب، بتخصيص مبالغ من ميزانية الدولة بـ: 2بالمئة من الجباية البترولية ، وتخصيصات الميزانية الممنوحة سنويا لهذا البرنامج ، ومن بين الجماعات المحلية المستفيدة منه آنذاك هي أدرار ، بشار ، تندوف ، بسكرة الوادي ، ورقلة ، الأغواط ، اليزي وتمنراست، أما مناطق الهضاب العليا فكان من خلال انشاء صندوق التنمية الاقتصادية بتخصيصات 3بالمئة من الجباية البترولية، ومن بين الولايات المستفيدة هي الجلفة ،تيارت ،مسيلة، باتنة وخنشلة وبلدياتها التابعة[1].

- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014: يندرج هذا الأخير ضمن برامج الاستثمارات العمومية حيث شمل شقين هما[2]:

✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700مليار دج.

✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534مليار دج.

و تم توزيع المبالغ المالية لهذا البرنامج في الإطار التنموي المحلي على القطاعات التالية :

- التنمية البشرية(التربية والتعليم،السكن والصحة والمياه ،الرياضة والمجاهدين والتجارة،التضامن والشؤون الدينية) بمبلغ 10122مليار دينار .

[1] نور الدين حاروش ، رفيقة حاروش ، التنمية المحلية في ةالجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم ، **المجلة الأكاديمية للحوث القانونية والسياسية**،م5،ع2،(2021)،ص.493.

[2] محمد صلاح ،أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور(دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2014/2010)،**مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيروالعلوم التجارية**،م10،ع16،(2016)،ص.274.

- المنشأت القاعدية الأساسية (الأشغال العمومية ، النقل ، تهيئة الإقليم)بمبلغ 6448مليار دج.
- التنمية الاقتصادية (الملاحة والصيد البحري ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية)بمبلغ 1566مليار دج.
- كما تم العمل على توفير مناصب شغل للتخفيف من حدة البطالة ، والعمل على تطبيق تقنيات البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال .

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019: المتمثل في المخطط الخماسي للتنمية، الذي رصدت له الدولة22.100مليار، حيث استهدف هذا النموذج تمكين الجزائر من التحول لدولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة ، تمحورت الأهداف الأساسية لهذا المخطط في[1]:

✓ برنامج استثمارات بقيمة 280مليار دولار، نمو قوي للناتج الداخلي الخام، تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات، منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن والتربية، التكوين، التجارية والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز واستحداث مناصب شغل.

✓ مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية، وبذل كل ما من شأنه أن يسمح مع حلول 2019، بتحقيق نسبة 7بالمئة من النمو الاقتصادي، طبقا للأهداف والتوقعات التي تتوخاها الحكومة.

✓ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، وذات القيمة التكنولوجية القوية، ودعم المؤسسات المصغرة بتوفير العقار وتبسيط الإجراءات، وقد تم تسليط الضوء على التنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي، وذلك من خلال برنامج دعم تنمية المناطق الصحراوية والحدودية للاستفادة من ميزة الأراضي الزراعية المتوفرة بها.

✓ عصرنة الإدارة الاقتصادية، ومكافحة المماطلات والسلوكيات البيروقراطية، وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من خلال تعزيز وتكريس الديموقراطية الشعبية، وإشراك المواطن المحلي في سيرورة شؤونه الداخلية الى جانب الحكومة والهيئات المعنية، وذلك لضمان خدمة عمومية جديدة واستقرار اجتماعي وتنموي.

[1] رزين عكاشة، التنمية المحلية الاقتصادية في الجزائر من(1967-2019م)، **مجلة دراسات اقتصادية**، م23، ع2 (2020)، ص.69.

✓ ترقية الاقتصاد الوطني وحمايته، من خلال إنتاج معايير تقنية والنوعية، وقواعد الدفاعات التجارية، وترقية الشراكة العمومية، الخاصة الوطنية والأجنبية.

وقد كانت القطاعات المحلية من بين أولويات التنمية التي اهتمت بها الدولة، حيث استفادت من مبلغ مالي نظيرا لإنجاز 4مقرات ولائية، و103دائرة و06مراكز تكوين للمستخدمين، وحوالي 450مقرا للأمن الولائي ،وأمن الدائرة والأمن الحضري و330وحدة للحماية المدنية ، أما في مجال التنمية المحلية، فقد تم منح الجماعات المحلية مبلغا ماليا مقدرا بحوالي 4705مليار ،لإنجاز نحو 2700عملية في اطار البرامج التنموية البلدية ،وأكثر من 22000في اطار البرامج التنموية الفرعية ،مما يسمح باستمرارية حركة التنمية في جميع الولايات.[1]

ثانيا: هيئات الجماعات المحلية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر.

يلعب التقسيم الإداري وما يصاحبه من هيكلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير البنى التحتية، إلى إشراك الجماعات المحلية كونها المحرك الأساسي في تسيير الشؤون العامة، وتنمية المجتمع المحلي، ومصدرا لنقل احتياجاته ومتطلبات مستواه المعيشي للسلطات العليا للبلاد، حيث أنها تلعب دورا مهما في تشجيع المشاركة الشعبية لرسم السياسات التنموية المحلية وتنفيذها، وتتمثل هذه الهيئات في الجزائر في نظام الإدارة المحلية (البلدية والولاية)، حيث أنها خصت قانونيا بمجموعة صلاحيات في كافة الميادين والمجالات، إضافة لنشاط فواعل أخرى غير رسمية كالقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني التي برزت بأدوار ثانوية لدعم هذه الهيئات .

1. هيئات الجماعات المحلية وصلاحياتها في إطار التنمية المحلية:

البلدية: تمثل البلدية القاعدة الإقليمية الأولى التي اعتمدها المشرع الجزائري في أولى خطواته لإعداد الدستور، حيث فصل في تعريفها وهيئاتها في القانون الذي خصصه لها والمتمثل في القانون 10/11البلدي[2]:

1.1 تعريفها: حيث نصت المادة الأولى من قانون 11/ 10، على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يتم إنشاؤها طبقا للقانون الذي يصدره

[1] نور الدين حاروش، رفيقة حاروش، المرجع السابق، ص.493.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 37، **القانون رقم 11-10** مؤرخ في 20رجب عام 1432الموافق ل 22يونيو سنة 2011، المتعلق بالبلدية.

البرلمان، تتميز بإقليم جغرافي معين، اسم ومركز، كما أن تغيير أي بلدية أو تعديل حدودها أو نقل مقرها، لا يتم الا وفق مرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من وزير الداخلية، يصدر بدوره بعد استشارة الوالي وكذا المجلس الشعبي الولائي المسؤولين على الولاية التي تتواجد بها هذه البلدية.

2.1 هيئات تسيير البلدية: حسب المادة15من قانون البلدية11-10المؤرخ في 22يونيو 2011،"أن هيئتا البلدية هما المجلس الشعبي البلدي كهيئة مداولة، ورئيس المجلس الشعبي البلدي كهيئة تنفيذية، وكذا إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، وتمارس هده الهيئات أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما. "

3.1صلاحيات البلدية في إطار التنمية المحلية: إن للبلدية دور كبير في تنمية المجتمع المحلي في المجال الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي وحتى البيئي، وذلك عن طريق الصلاحيات الممنوحة لها في القانون الخاص بها 10-11، الشيء الذي يجعل منها أداة لخدمة المواطن في مختلف المجالات التنموية، والتي نبرز منها[1]:

1. في مجال التنمية الاجتماعية: فحسب المواد من 113إلى 122من القانون 11/10، أنها تقوم في هذا المجال ب:
   - مساعدة المحتاجين والتكفل بالفئات المحرومة، إعانة العاطلين عن العمل؛
   - إنجاز وصيانة المراكز الثقافية وتسيير المرافق الخاصة بالسينما والفن؛
   - إنجاز المؤسسات التعليمية وتسييرها بمختلف مرافقها من ناحية الاطعام والنقل المدرسيين؛
   - العمل على خلق برامج السكن والترقية العقارية، والمشاركة في إنشاء جمعيات السكن ولجان الأحياء؛
   - التكفل بحفظ الصحة وإنجاز قاعات العلاج، والمحافظة على النظافة العمومية؛
   - الحفاظ على المورد المائي وصحة الأغذية ومكافحة الأمراض المتنقلة؛
   - العمل على تشجيع القطاع السياحي بحماية التراث المعماري والمعالم التاريخية والمناطق السياحية.
2. في مجال التنمية الاقتصادية: فالبلدية مكلفة بما يلي:
   - بوضع برامج التجهيز والتخطيط المحلي في حدود السياسة العامة للدولة؛

[1] الزوهير رجراج ، **التنمية المحلية في الجزائر-و اقع و افاق**، أطروحة دكتوراةمنشورة ، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2013/2012)، ص.93.

- المساهمة في تأسيس التعاونيات الخاصة بالإنتاج والتسويق، والمشاركة في أعمال المتعلقة باستصلاح الأراضي الزراعية وتعديلها؛
- الحق في إنشاء مؤسسات ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية؛
- حق إنشاء لجنة مكلفة بالشؤون الاقتصادية والمالية والاستثمار، ولجان لمتابعة النشاطات الاقتصادية بالبلدية.

3. في المجال البيئي: الذي أصبح من أهم المواضيع التي تهتم بها الدولة، فتلزم البلدية من خلال المواد (109/108) برسم النسيج العمراني، الذي يتوافق مع حماية البيئة والأراضي الزراعية والمساحات الخضراء في الإطار العام للدولة، إضافة لنشر الوعي وثقافة المحافظة على البيئة في أوساط المجتمع المحلي، تقديم التراخيص للنشاطات الصناعية المصاحبة للبيئة فقط والمحددة بدورها في القوانين والتنظيمات الخاصة بصلاحياتها .[1]

الولاية:تعتبر الهيئة المحلية الرسمية الثانية إلى جانب البلدية تمتاز هي الأخرى بإطار عملها المتثمل في القانون 12- 07المفصل لجميع النشاط الولائي:[2]

1.2تعريفها: حيث تعرفها المادة الأولى من القانون 12- 07 المتعلق بالولاية "أن الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، للولاية اسم ومقر رئيسي يحددان بموجب مرسوم رئاسي، ويخضع كمل تعديل بالخصوص الى القانون، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفات فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة."

2.2هيئات تسيير الولاية: حسب المادة 02و12 من قانون الولاية، فلها هيئتان مختصان في تسيير شؤونها المحلية، وهي المجلس الشعبي الولائي المنتخب عن طريق الاقتراع العام وهو الهيئة المداولة للولاية والوالي إلى جانب أجهزة وهياكل الإدارة العامة للولاية حسب المادة 33، كاللجان الدائمة التي يشكلها المجلس الشعبي الولائي للمسائل التابعة لمجال اختصاصه والمتعلقة بـ:

- التربية والتعليم العالي والتكوين المهني؛

[1] مليكة بن علي، لعبيدي مهاوات، واقع إصلاح منظومة الجماعات المحلية بالجزائر في مجال تحقيق التنمية المحلية والمستدامة، **مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة**،م2 ،ع1 (2019)، ص، ص.89-90.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد12، **القانون رقم 12-07**المؤرخ في 28ربيع الأول عام 1443الموافق ل 21 فبراير سنة2012، المتعلق بالولاية.

- الاقتصاد والمالية؛
- الصحة والنظافة؛
- الاتصال وتكنولوجيا الاعلام والاتصال؛
- تهيئة الإقليم والنقل؛
- التعمير والسكن؛
- الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة؛
- الشؤون الاجتماعية والثقافة والشؤون الدينية والوقف والرياضة والشباب؛
- التنمية المحلية والتجهيز والاستثمار والتشغيل.

ويمكنه أيضا تشكيل لجان خاصة، لدراسة كل المسائل الأخرى التي تهم الولاية.

3.2صلاحيات الولاية في إطار التنمية المحلية:

تمارس الولاية صلاحياتها باعتبارها جماعة إقليمية لامركزية ، طبقا للمبادئ المحددة في قانونها وعن طريق المداولات ، حيث يمكنها من خلال مجلسها الشعبي التابع لها من التكفل بالمهام المنوطة بها، والتدخل في المجالات التابعة لاختصاصات الدولة ،وبالمساهمة في تنفيذ النشاطات المقررة في اطار السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن للمجلس أيضا اقتراح قائمة مشاريع قصد تسجيلها في البرامج القطاعية العمومية ، ويبادر أيضا حسب القدرات والطابع الخاص بالولاية وعلى عاتق الميزانية الخاصة بالولاية، بكل الاعمال التي من طبيعتها المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة لمجال ترقية الاستثمار حيث يعمل على تشجيع المبادرات لتفضيل التنمية المنسجمة والمتوازنة لإقليمها[1].

✓ ويمكن إبراز دور الولاية في تأطير التنمية المحلية، من خلال الصلاحيات المخولة في مختلف المجالات منها[2]:

- مجال الفلاحة والري: حيث وحسب المواد 77و84و87من قانون الولاية، يبادر بتجسد كل العمليات التي ترمي إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهز القروي، كما يقوم بأعمال الوقاية من

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد12، **القانون رقم 12-07**،المرجع نفسه.

[2] محمد برابح ، مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**،ع11 (2017)، ص.67.

الكوارث الطبيعية، وحماية الصحة الحيوانية وتنمية الأملاك الغابية، أما في مجال الري فيقوم بإنجاز أشغال التهيئة والتطهير، وتطوير الري الصغير والمتوسط.

- في مجال المنشآت السياسية والاقتصادية: حيث يقوم المجلس الولائي طبقا للمواد (80-83،88.91و99)، بالمبادرة بتهيئة وصيانة الطرق الولائية، وفك العزلة عن الريف في مجالي الإنارة والطرق، كما يقوم بترقية هياكل استقبال الانشطة وتمثيلها.

- مجال التربوي والتكوين المهني: حسب المادة92، فيقوم المجلس الشعبي وفقا للخريطة التكوينية والمدرسية، بإنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتتكفل بصيانتها، والمحافظة عليها وتجديد تجهيزات المدرسية.

- مجال النشاط الاجتماعي: حيث يشجع برامج ترقية التشغيل كما يتولى انجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلدية، كما في النشاطات الاجتماعية المختلفة، كما يقوم بإنشاء منشأت ثقافية ورياضية وترفيهية بالتشاور مع البلديات، كما أنه يقوم في مجال السياحة باستغلال القدرات السياحية في الولاية، ويشجع كل استثمار في المجال وذلك بمواد (75،93،99) القانونية.

- **مجال السكن**: يعمل المجلس على تدعيم البلديات، فيما يخص تطبيق برامجها الاسكانية من خلال المواد (100و101)، حيث يقوم بمساهمات الإنشاء للمؤسسات وشركات البناء العقاري، ويشجع على تنمية الحركة التعاونية في ميدان السكن، كما يشارك في ترقية برامج السكن المخصصة للإيجار بعد ذكر اختصاصات الجماعات المحلية.

من خلال ما سبق نجد أن البلدية والولاية، فعلا تتمتعان بمهام وصلاحيات قانونية موسعة في المجال التنموي، إلا أن أدوارها تتباين ميدانيا، من ناحية الواقع الممارساتي والاستقلالية الموفرة لها والتي اتضحت في فشل المخططات التنموية المعتمدة من قبل، إلا أنه في مطلع سنة 2020ظهرت رؤية جديدة في ظل الجمهورية الجديدة ،التي اكدت إرادتها في تجاوز كل الصعاب والعوائق التي تعترض عمل المجالس المحلية المنتخبة ،بالحرص على تطبيق مختلف الإصلاحات والمقترحات التي جاءت في برنامج الرئيس، بتبني كل الافاق والتطلعات التي تتمحور حول تفعيل دور المواطن في دعم البرامج التنموية، والارتقاء بمستوى تخطيطاتها.[1]

2. اليات مساهمة الجماعات المحلية في التنمية المحلية:

[1] صفيان بخدة ، تفعيل دور الجماعات المحلية في رسم السياسات والخيارات التنموية المحلية بالجزائر في ظل التحولات السياسية الجديدة لعام2020.**مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية**، ع7 (سبتمبر 2021) ،ص.304.

تساهم الجماعات المحلية في دعم المسار التنموي المحلي وتحيينه، من خلال مجموعة اليات والمتمثلة في برامج تخطيطية تطرحها على مستوى الحكومة، لدراسة تفاصيلها والمصادقة على إنجازها، وتتمثل هذه الأخيرة في:

- المخطط التنموي للبلدية (PCD): ورد المخطط البلدي للتنمية تحت مسمى "برنامج التجهيز المحلي"، في قانون البلدية رقم67-24المؤرخ في 158يناير 1967، حيث يعبر على مجموعة من الوسائل القانونية والمالية، التي تسمح للبلدية بتقدير وتجسيد سياستها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي فهو يمثل الوسيلة المثلى ،التي تمكن البلدية من دفع عجلة التنمية ،من خلال الدراسات وتنفيذ المشاريع على مستوى البلدية، وكل اقتراح من البلدية لتسجيل أي عملية في المخطط الوطني للتنمية يجب ان تسبقه دراسة متعلقة بمجموعة إجراءات والمتمثلة في إمكانية انجاز المشروع وصلاحياته، تقدير التكلفة تقديرا دقيقا، إمكانيات التمويل وإجراءاته وكيفياته، المردودية الاقتصادية للمشاريع ذات الطابع الإنتاجي، طبيعة البرامج المرافقة التي تترتب عن الاستثمار وانعكاساتها على البيئة.[1]
- المخطط التنموي القطاعي (PSD) يقوم المجلس الشعبي الولائي بإعداد المخطط التنموي على المدى المتوسط بتوضيح الأهداف، البرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة، ويعتمد هدا البرنامج كإطار للترقية والعمل، من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية، ويناقشه المجلس الولائي ويبدي اقتراحاته بشأنه.

يتم تحضير المخطط القطاعي غير الممركز للتنمية من طرف المجلس الشعبي الولائي ،والذي يصادق عليه بعد ذلك ثم يخضع لدراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التنفيذية على مستوى مديرية التخطيط، بعد المصادقة عليه يبعث الى وزارة المالية ، التي تقوم بدورها بدراسته والمصادقة عليه، ثم تقوم بتحرير رخص البرامج واعتمادات الدفع ،حيث يعتبر هذا الإجراء بمثابة ترخيص للولاية لتطبيق وتنفيذ البرامج التنموية .تسجل البرامج القطاعية غير الممركزة باسم الوالي ، الذي يسهر على تنفيذها عن طريق اعتمادات الدفع التي تخصص من طرف وزير المالية[2].

[1] ياسر علاوي، سليمان بوفاسة، مساهمة الولاية في تنفيذ مخططات التنمية المحلية -دراسة حالة لولاية المدية، **مجلة معارف علمية دولية محكمة**،ع23(ديسمبر2017)، ص.31.

[2] الياقوت قديد ، محمد بوقناديل، عيد القادر بن مصطفى ، المخططات البلدية للتنمية ودورها في دعم التنمية المحلية، **مجلة التكامل الاقتصادي**، ع7(2015)، ص، ص.235-236.

- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU: حيث يعتبر أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة والتعمير للبلدية أو مجموعة بلديات، مع الاخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي "POS"من خلال التقرير التوجيهي، الوثائق البيانية التي يحويها. يعمل هذا البرنامج على توجيه السلطات المحلية والبلديات بكيفية التسيير وتحديد الاحتياجات المستقبلية، حيث أنه يحدد برنامج التجهيزات والهياكل القاعدية للمدينة، وينجز من طرف مبادرة رئيس المجلس الشعبي البلدي، إضافة إلى أنه يأخذ توجيهات المخطط الوطني للتهيئة SNAT، والمخطط الجهوي للتهيئةSRAT، ومخطط التهيئة الولائي.[1]

التنمية المحلية في الجزائر وبالرغم من المبالغ المالية الضخمة المرصودة لكل مشاريها في المخططات الوطنية المعتمدة من 1967 ليومنا هذا، والصلاحيات الدستورية الممنوحة للجماعات الإقليمية المعتمدة في هذا الإطار، إلا أنه لم تعطى كل أبعاد التنمية المحلية حصتها من الأولوية في التخطيط كما ينبغي، الأمر الذي أحدث التناقض من ناحية أين يكمن الخلل في فشلها، باعتبار أنه لازالت فجوة التفاوتات الجهوية الفادحة بين أقاليم البلاد في اتساع .

إذن يمكن القول أن إشكالية التنمية المحلية في الجزائر تنحصر في مجموعة من الأسباب منها:

- ✓ غياب الاستقلالية المالية في التسيير[2]، ومحدودية الموارد الممولة للمشاريع التنموية على غرار الجباية البترولية كمصدر وحيد لدخل الاقتصاد الوطني؛
- ✓ ضعف تفاعل منظومة الجماعات المحلية مع محيطها السياسي، الاجتماعي،الثقافي، الاقتصادي والإداري، باعتبار أن هذا التفاعل يولد اتصالا وتنسيقا يرفع من نسب نجاحها من خلال تدعيم التخطيط المحلي المشترك،الذي يثمن بدوره البرامج القطاعية غير المركزة والمخططات البلدية؛
- ✓ ضعف الوعي الاجتماعي بأهمية المشاركة في صنع التنمية المحلية، وبكونه الداعم الرئيسي لتحقيقها؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد52.**قانون90-29**المؤرخ في14جمادى الأولى 1411، الموافق ل 1990/12/01المتعلق بالتهيئة والتعمير.

[2] نصيرة براهمي ، عبد القادر ناصور ، معوقات التنمية المحلية بالجزائر، **مجلة اقتصاد المال والاعمال**، م3 ،ع2(ديسمبر2018)، ص.85.

- ✓ تخلف المنظومة الإدارية، وتغلغل البيروقراطية في مضامين التسيير من طرف المنتخبين المحليين خاصة [1].

ومنه فحل مشكلة التنمية المحلية في الجزائر ليس بالضرورة متعلق حصرا بزيادة عدد الوحدات الإدارية والتقسيمات المتكررة، بقدر ما هو متعلق بكيفية تنظيم تسييرها،وهذا لا يكون إلابمنح جماعاتها المحلية الضوء الأخضر للمشاركة والمبادرة في إعداد المخططات التنموية ،وذلك بناءا على التقارير المشخصة للوضع على مستوى هذه الوحدات، بحيث أنه كلما اتسعت دائرة التشارك والتعاون الفعلي بالتنسيق مع الحكومة،التي تعمل بدورها على فتح المجال للمبادرة والتحاور ودعم الرؤى البناءة ، كلما كان فيه معالجة مفصلة لجل أبعاد التنمية المحلية بإرادة سياسية قوية من قبل الفاعلين في هذا الإطار، والتي من شأنها تحقيق معدلات تحسن معتبرة .

المبحث الثاني: دو افع و افاق التقسيم الإداري الجديد في تفعيل التنمية المحلية في ولايات الجنوب.

نظرا لتداخل الشق الأمني والتنموي واندماجهما في تحقيق مسعى الاستقرار والتقدم للدول، تغيرت رؤية الحكومة الجزائرية في ضمان الأمن الداخلي بمناطقها الجنوبية خاصة الحدودية، التي هي في تماس مع الدول المضطربة بتكثيف أعمدة القوة الصلبة، حيث تبنت المفهوم المرن هذه المرة، من خلال تشخيص مختلف الاختلالات التي ساهمت في تعميق أزمة التفاوت الجهوي بالمناطق الصحراوية للحد من تفاقمها، و اتجهت في تسليط الضوء على مختلف الموارد الاقتصادية الممكن استغلالها في تحقيق التنمية المحلية بالولايات الحدودية الصحراوية ،بهدف الوصول لمكسب التنويع الاقتصادي ، وقد باشرت بأولى الخطوات من خلال التقسيم الإداري الجديد، الذي أقر تبعا لعديد من الدوافع نذكر منها:

المطلب الأول: دو افع التقسيم الإداري في تفعيل التنمية المحلية في ولايات الجنوب:

أولا: الدوافع الاقتصادية:

1. عامل التفاوت التنموي بين الشمال والجنوب: بالرغم من أن التنمية المحلية كانت ضمن المخططات الإنمائية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لتحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية وحتى سياسية في مجمل

[1] عادل إنزارن، التنمية المحلية في الجزائر:دراسة في الفواعل والمحددات، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ،ع16(جوان2017)، ص.385.

ولايات الوطن، إلا أنه ونظرا لغياب الاليات الفعالة، لتوزيعها بصفة تسمح بتحقيق توازن جهوي ما بين شمال ووسط وجنوب البلاد، وكذا بين المدن والمناطق الريفية، ومن هذه الأليات:

- القاعدة الريعية للاقتصاد الوطني، وانعدام تنوعه هو العامل الأول والأساس الذي بدوره يفشل العمليات التنموية المجالية المتوازية، إن لم نقل المتساوية في البلاد باعتبار أن الجباية البترولية تحوز حصة الأسد في إيرادات الخزينة العمومية، وأن هذه الأخير في تقلبات، وتذبذب من ناحية العائدات المالية؛
- الاقتصاد المخضرم بين عدم تحرر من الاشتراكية المتبناة إبان الاستقلال، وعدم تأصيل النموذج الليبيرالي على واقع الاقتصاد الوطني، مع تهميش وإهمال خصائص المناطق باختلاف جهاتها من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى المناخية؛
- افتقاد إلى ثقافة المنجمنة والتسيير لإدارة التنمية، الذي تبينه المخططات التنموية السنوية المفتقرة للدقة والوضوح الأهداف وغياب فعاليتها في الميدان؛[1]
- عدم تفعيل المستوى الوسطي بين الدولة كسلطة مركزية من جهة، والولاية والبلدية كسلطة محلية من جهة أخرى، أي بقاء صلاحياتها في الإطار القانوني دون الميداني، وبالتالي لن يكون لها دور في تحريك المناطق تنمويا، أو إبراز مواردها المختلفة؛
- انصباب الاهتمام على الفضاء الوطني لتحقيق "الاندماج الوطني "، أدى بالدرجة الأولى إلى تضاعف موجات النزوح الريفي نحو الشمال التي صعبت تسيير مجال المدن؛
- أن الحكومة ركزت تنميتها على الأقاليم المتطورة نسبيا من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية في وقت الاستعمار الفرنسي، مما أدى إلى نشوء هيكل اقتصادي مختل مكانيا؛
- أسلوب التخطيط المركزي، والدولة الراعية الدال على عدم وجود الإرادة السياسية الحقيقية للأخذ بالجهوية.[2]

قد يشكل عامل التفاوت التنموي، وغياب شبه الكلي للمشاريع التنموية المتنوعة في المناطق الحدودية على غرار نظيراتها الساحلية، ونقص الهياكل القاعدية ،والمرافق الحيوية بها على الاستقرار والسلم الاجتماعيين بالمجتمع المحلي الجزائري عامة والصحراوي خاصة ،وذلك بتنامي أفكار الانتماء

[1] نفيسة رزيق ، رهان التنمية في الجزائر...نحو تبني نموذج تنموي جديد، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية** ،م6،ع1، (جوان2021) ،ص.1792.

[2] فاتح حاجي ، الجهوية في الجزائر: الواقع والافاق، **مجلة العلوم الاجتماعية**،م 15، ع 26(2018) ، ص.121.

والوطنية، والاندماج الوطني بين الاثنيات العرقية المتواجدة بالجزائر، التي من شأنها أن تتفاقم وتتطور لتصبح عامل رئيسي في إثارة التوترات ، إذن فقرار الحكومة الجزائرية، باستحداث تقسيمات إدارية خصت بها الجهة الجنوبية ، من شأنه أن يساهم في بلورة الأهداف التي ترسمها الرؤى المستقبلية التنموية للحكومة لضمان إحداث التنمية في حيز جغرافي مؤمن ومستقر، وذلك طبعا بتعاون مع هيئاتها المحلية على مستوى هذه الولايات ، حيث أنها تعمل على محور رئيسي وهو تنمية الشريط الحدودي وتحسين العلاقات مع دول الجوار لضمان أمنها الإقليمي، وهذا الذي يتطلب بالدرجة الأولى العمل على تحسين المستوى المعيشي لقاطني هذه المناطق ، وتكريس الديموقراطية التشاركية بالتعاون مع المجالس المحلية للولايات الصحراوية ، هذا الذي يعطي حيوية لدور المواطن في المشاركة في صياغة القرار المحلي ،و هذا الاتصال والتفاعل المتناسق والذي يستوجب أن يكون بصفة دورية ، يلعب يجدد معنويات ونفسيات الأهالي الصحراويين، كونهم أصبحوا مواطنين فعليين ،ذوي أدوار متباينة في رسم السياسات العمومية إلى جانب الحكومة، وهذا يعد مكسب كبير للدولة لضمان الحفاظ على اللحمة الوطنية للمجتمع الجزائري وأمنه وتمكنه من التصدي لكل ما يمكنه أن يمس باستقرار ترابها،نظرا لأن سياسة الدول في ضمان أمنها الداخلي أصبحت على اعتبار أن سياسة تدميرها وزعزعة أمنها تضرب بمدى رضا المواطن و ثقته بحكومته وقوانينها .[1]

2. عامل الاستثمار في المؤهلات الاقتصادية في الولايات الجنوبية: حيث أنها عنيت بهذا التقسيم الجديد الذي بهدف خصها بالأولويات اللازمة والصلاحيات الموسعة لجماعاتها الإقليمية من أجل استغلال مؤهلاتها الاقتصادية في مختلف القطاعات على غرار الزراعة والصناعة والطاقات المتجددة وغيرها والتي من شأنها دعم التنويع الاقتصادي والتخلص من تبعيته لموارد المحروقات التي تشير الدراسات أنه سينفذ احتياطيه بحلول 2050،وهذا ما يحفز الدول للعمل على استراتيجيات مغايرة كالتي تتوفرها ولايات الجزائر الجنوبية خاصة ، والتي نجد من بينها :

- قطاع الزراعة: فبالرغم من أنها مناطق صحراوية، إلا أنها تسجل تطورات في قطاع الزراعة والرعي، خصوصا في مجال زراعة النخيل والحبوب في ولاية ورقلة مثلا، بفضل المناخ المناسب والتعبئة الجيدة والمناسبة للموارد المائية ، إضافة إلى أنها تملك 4877393هكتار من المساحة الزراعية الإجمالية إلى جانب الثروة الحيوانية من إبل ب28966رأس ، 447من البقر ،وما يقارب

[1] نزار بلة، الياس المسعود بن دراج ، دور الجماعات الإقليمية في تنمية وتطوير الحدود، **مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة**،ع7 (مارس2020)، ص.75.

119803من الأغنام والماعز[1]،إلى جانب ولاية أدرار التي تحوي هي الأخرى على 584318هكتار وهذا جراء استصلاح الأراضي الذي اعتمدته الدولة ،حيث أنه تتم زراعة العديد من المحاصيل الزراعية أهمها : زراعة الحبوب (القمح بنوعيه اللين والصلب) التي تعتبر المادة الاستراتيجية في الاستهلاك الزراعي ، الذرة الصفراء ،الشعير ،الخرطال، دون أن ننسى نصيب المحاصيل الغذائية المتمثلة في زراعة الخضروات (الطماطم)، سواء المنتجة في البيوت البلاستيكية أو المساحات الحقلية، إضافة إلى الإنتاج الحيواني الذي هو بمثابة المكمل الحيوي للإنتاج النباتي من حيث الطلب على الأغذية العلفية المتنوعة، أو ما يحققه من دخل زراعي مهم من حيث المساهمة في تغطية الحاجات الاستهلاكية للسكان من ناحية توافر أنواع اللحوم والحليب.[2]

وفي ذات السياق، تتمتع ولاية الوادي هي الأخرى بخصائص تؤهلها لتكون قطب فلاحي ورعوي هام في الجزائر، والذي من شأنه أن يسهم في تغطية الحاجيات الغذائية للوطن، حيث أنها تحوي 1591869هكتار كمساحة فلاحية، إضافة إلى احتياطي معتبر من المياه الجوفية. وقد أضحت هذه الولاية من الولايات الرائدة وطنيا في زراعة البطاطا، والساعية لتنمية الزراعات الجديدة كالقمح والزيتون وأكيد دون التفريط بشجر الصحراء الرمزي (النخيل).[3]

- قطاع الصناعة: هذا القطاع لايزال يحتاج إلى رعاية وتنمية أكبر ،مقارنة بالإمكانات الموجودة في مختلف الولايات الجنوبية كولاية عين قزام، وولاية ورقلة وتقرت التي تختص في عديد من النشاطات منها الحديد والصلب، الكيمياء، المطاحن (السميد والدقيق)، مواد البناء (الأجر الأحمر)، إضافة إلى أنها تملك 08مناطق صناعية ،وأخرى تنشط في عديد المجالات على غرار ما تم ذكره كتعبئة وتغليف الاسمنت، إنتاج الغاز الصناعي، الفولاذ، تحويل المعادن والبلاستيك إنتاج الزجاج والسيراميك، الألبان، التمور، المشروبات الغازية، ومن بين أهم القطاعات التي من شأنها أيضاأن تشجع الاستثمار الصناعي في ولايات الجنوب والتي سنأتي على ذكرها مفصلا في ما هو لاحق وهي:

---

[1] وسيلة سعود ، عباس فرحات ، واقع التنمية المحلية في الجنوب الجزائري -دراسة تقييمية لولاية ورقلة وإليزي، **مجلة الإبداع**، م9،ع1 (2019)،ص.412.

[2] محمد بن يبا، بلقاسم ميموني، ميلود عبود ، الفلاحة الصحراوية بوابة التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر-ولاية أدرار أنموذجا،**مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية**، م4، ع1 (جوان 2021)، ص.147.

[3] أبراهيم بوجلخة، محمد يوسف عمامرة، انعكاس روح المقاولاتية والإبداع على واقع تنمية الفلاحة الصحراوية، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، م2،ع1 (جوان2018)، ص.161.

- ✓ إمكانيات كبيرة في مجال الطاقات المتجددة، والمقومات المنجمية (المعادن)والمقومات السياحية؛
- ✓ الموارد المائية الجوفية الكبيرة والتي يمكن الاستثمار فيها على المدى البعيد؛
- ✓ زراعات المزدهرة ذات الافاق الواعدة، كإنتاج التمور "دقلة نور" وسلالة الأغنام الجيدة بولاية أولاد جلال، والبستنة؛
- ✓ التنوع الإيكولوجي المنوع للمواقع والمناطق الممكن استغلالها اقتصاديا، مع مراعاة طبعا الخصائص المناخية والبشرية والمجتمعية للمنطقة[1].

- قطاع الطاقة: تولي الحكومة الجزائرية في الأونة الأخيرة، اهتمام خاص بالموارد الطاقوية، من خلال تبنيها استراتيجية "اس، اش أفاق 2030" لتحقيق مسعى الاستثمار في الطاقات المتجددة خاصة التي تزخر بها الجهة الجنوبية، حيث أنها رصدت من خلال هذا التقسيم الإداري الجديد، أكثر المناطق التي تحوي البدائل الطاقوية لتفعل خاصية استغلالها وإيلاءها اهتمام خاص في التنمية والتطوير[2].

- ومن بين هذه الإمكانيات المتوفرة بهذه الولايات الجنوبية نجد[3]:

- الطاقة الشمسية، حيث أن الإشعاع الشمسي بالولايات الجنوبية يصل إلى 3500ساعة، أي بمعدل إشعاع أكثر من 1900كيلوواط ساعي /م2/سنة؛
- طاقة الرياح التي تصل إلى 5أمتار في الثانية مما يعطيها قدرة على ضخ طاقة أكبر وبتكلفة أقل، وهذا ما يتيح فرصة الاستثمار في الطاقة الكهربائية خاصة في المناطق النائية ذات الكثافة السكانية القليلة بإنشاء المحطات الكهربائية، وهذا الاستثمار ما إن تم تطويره سيساهم في تخفيض استخدام الطاقة الأحفورية وتكاليفها؛
- إمكانيات مائية جوفية متفاوتة العمق، في كل من ولاية بسكرة، الأغواط إليزي، حيث تقدر احتياطاتها 0000000000 6م^3 ، حيث يتم العمل على استغلالها في الآونة الأخير تزامنا مع هذا التقسيم في العمل على إحصائها واستغلالها؛

[1] وسيلة سعود ، المرجع السابق،ص.408.

[2] حسيبة بلاطش،السياسة الطاقوية في الجزائر وانعكاساتها على التنمية المستدامة، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،م10، ع1(جانفي2021)، ص.21.

[3] محمد الأمين قاسمي، الاستراتيجيات الطاقوية البديلة للتجسيد مبادئ التنمية المستدامة -دراسة بدائل الطاقوية المستدامة في الاقتصاد الجزائري-، **مجلة التمويل والاستثمارالتنمية المستدامة**، م01، ع1(جوان 2015)،ص،ص.45-46.

- أما من ناحية إمكانيات الحرارة الجوفية، فتحوي مصادر درجات حرارة كبيرة في ولاية بسكرة بدرجة 118م^{0}، إضافة إلى الطبقة الجوفية من المياه الحارة، التي تتربع على مساحة الاف الكيلومترات المربعة حيث تدعى بالطبقة المائية الألبية "القاري الكبيس"، الممتد من ولاية بسكرة لولاية عين صالح وأدرار إلى غاية الحدود التونسية.

قطاع السياحة: تتميز الصحراء الجزائرية لوحدها دون الولايات الساحلية والهضاب العليا بتنوع أماكن الجذب السياحي بين سياحة دينية وأخرى حموية، سياحة رياضية وثقافية تراثية، سياحة علمية واستكشافية، وسياحة ترفيهية استجماميه ،حيث أنها تحوي على ما يلي[1]:

- الواحات الصحراوية: يبلغ عدد الواحات بها عن مايزيد200واحة، موزعة في اثنتي عشر ولاية جنوبية (بسكرة، الأغواط، ورقلة، غرداية، أدرار، النعامة، جانت، تمنراست، البيض، الوادي، إليزي، بشار).

- الشواطئ الرملية: التي هي محل شغف الكثير من السائحين، إضافة إلى اثار اللوحات الصخرية والنقوش العالمية لحضارات كثيرة، المصنفة ضمن التراث العالمي.

- السلسلة العمرانية المتناسقة التي تعكس التراث التاريخي للبيئة الصحراوية بصور فنية متنوعة، ومن بين هذه القصور هي قصر تماسين في ولاية ورقلة، قصر كوردان الأثري الذي يعود إنشاءه لسنة1883، قصر التيوت بولاية النعامة ذو الشكل المعماري المغاربي.

- المنابع العلاجية التي يبلغ عددها ب 202منبع حيوي بخصوصيات مختلفة، التي تجعل منها مرافق سياحية ذات قيمة ومنفعة صحية، ترفيهية وإيكولوجية.

- المتاحف الطبيعية والحظيرة الوطنية الأهقار المصنفة ضمن أكبر المتاحف الطبيعية المفتوحة في العالم، إضافة منطقة الطاسيلي التي صنفتها منظمة اليونسكو ستة 1982ثراثا عالميا وخزانا للبحوث العلمية.

- الصناعات التقليدية المعدنية للحلي (الذهب والفضة)، والصناعات الجلدية والفخارية وغيرها من زرابي وألبسة تقليدية.

- المنتوج الثقافي المتمثل في البارود والثندي بتمنراست واليزي، الفلكلور المزابي بغرداية، وأعياد الربيع بتمنراست، وتاغيت ببشار.

[1] الخامسة سايحي، فاطمة الزهراء بن صغير،مراد جنيدي، مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر ومتطلبات تنشيطها قراءة في تجارب رائدة، **مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والادارية**، م2،ع2 (ديسمبر2020)،ص،ص.81-82.

هذا التنوع في العرض السياحي الذي تزخر به الصحراء الجزائرية، من شأنه أن يفتح أبواب للاستثمار الأجنبي والمحلي، إذا ما تم العمل على دمجها ضمن التعاملات الاقتصادية، واعتماد ميكانيزمات لتطويرها على اعتبار تنوعها.

ثانيا: الدوافع الأمنية وتأثيرها على الأمن الداخلي للولايات الجنوبية: لا تنحصر العوامل المؤثرة على قرار التقسيم الإقليمي في الجزائر بالتأثيرات الخارجية فقط، وانما على المستوى المحلي أيضا، ولعل من بين أبرزها كما يلي:

- ✓ الأسباب الداخلية:

من بين العوامل الداخلية التي ساهمت في تبني هذا التقسيم، كاستراتيجية لتعزيز الامن في الولايات الجنوبية، هو هاجس ثورات الربيع العربي التي دمرت دول الجوار، باعتباره عامل رئيسي في زعزعة استقرار الدول وباب تدخل القوى الأجنبية، حيث أن بداياته كانت احتجاجات شعبية مبرمجة بسبب تردي الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية السيئة، فدوافع هذا الربيع العربي من الناحية الداخلية هو أزمات البطالة، والتهميش الاقتصادي والاجتماعي.

إذن لو نطابق هذه الدوافع مع ما حصل مسبقا في الجزائر، والاحتجاجات الشعبية الماضية التي شهدتها الساحة السياسية والاجتماعية في عام 2011التي كانت بسبب غلاء المعيشة ،أين اكتفت السلطات في الاستجابة لها بإعداد الترتيبات اللازمة لمواجهة مشكلة غلاء الأسعار [1]، دون أن ننسى الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر مؤخرا في فيفري2019،الذي كان يحمل شرارة ربيع عربي انتظرته الدول المعادية للجزائر، إلا أن تدخل المؤسسة العسكرية في احتواءه والاستجابة لمطالبه خيب الظنون ، حيث أن بداية معالجة مطالبه كانت من خلال المرحلة انتقالية والتحضير لانتخابات رئاسية نزيهة من شأنها تهدئة الأوضاع حيث تم إزاحة القائمين على صنع القرار آنذاك .

من هنا نستطيع القول، أن خلفيات التوترات الأمنية في الدول على صعيدها الداخلي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاختلال والتهميش التنموي بين المناطق وساكنيها، الذي يؤدي بدوره إلى تبعات فراغ هذه المناطق الشاسعة من الحركية السكنية ،وتضاعف ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن واكتظاظها، الأمر الذي من جهة أخرى يخلق صعوبة في مجال تسييرها، وتفسير اعتماد هذا التقسيم الإداري في ولايات

[1] عبد الرحمان غالم ، التحديات الإقليمية واثارها على الأمن الجزائري، **مجلة السياسة العالمية**، م4،ع3(مارس2021)، ص.72.

الجنوب هو محاولة لحل هذا المشكل كون أن أغلب الولايات المستحدثة هي مناطق نائية منعزلة شاسعة المساحة تشهد كثافة سكانية ضعيفة، ما يجعلها مستهدفة من قبل التنظيمات الإرهابية.

✓ الأسباب الخارجية:

تنحصر العوامل الخارجية المهددة للأمن المحلي في الجزائر، في مجموع التوترات التي تشهدها الدول على الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية للبلاد، إضافة إلى أهمية موقعها الجيوسياسي في القارة الافريقية، باعتبارها جزء من البحر المتوسط، الذي يمثل منطقة العبور للتجارة العالمية ومن أبرز هذه العوامل ما يلي[1]:

- الهجمات العسكرية التي تشهدها دولة المغرب مع جبهة البوليساريو من الناحية الغربية للحدود الجزائرية، إضافة لقضية تطبيعها مع الكيان الصهيوني الذي لا تعترف الجزائر بوجوده؛
- النزاع الذي تشهده دولة مالي على الشريط الحدودي من الناحية الجنوبية للجزائر، وانعكاساته على الأمن الداخلي بتفشي الظواهر الاقتصادية المحظورة، ويساهم في تنامي أزمة الطوارق التي تعتبر من أقدم التحديات التي تواجه الأمن الإقليمي للجزائر؛
- تداعيات اللاستقرار السياسي في تونس، الذي يلقي بظلال التهديد على أمن الحدود الجزائرية، إضافة إلى تراجع معدلات التنمية الاقتصادية، والإشكالات الاجتماعية وضعف قوتها العسكرية الذي أسهم في انتشار ظاهرة الإرهاب، جرائم التهريب غير المشروعة التي أصبح مسعاها عابر لحدود الدول؛
- الانفلات الأمني في الدولة الليبية من الناحية الشرقية، والذي يعتبر الخط الداهم المهدد لأمن واستقرار الجزائر وسلامة ترابها الوطني، خاصة بعد اتساع نشاط التنظيمات الإرهابية وتنامي الجريمة المنظمة وظاهرة التجارة بالسلاح بأراضيها.

إذن فالملاحظ أن فحوى هذا التقسيم إيجابية من ناحية الزمان والمكان، كون أن حزام الشريط الحدود الجنوبي مضطرب، وكذا توفيقا مع رؤى الدولة المستقبلية في تنويع الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا التخطيط الإقليمي من شأنه توفير وتعزيز الأمن والاستقرار الاجتماعي بمناطق الجنوب وقاطنيه،

[1] لبنى جصاص،الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**،م6، ع2 (2022) ، ص.211.

بتكثيف الوحدات الأمنية، لحماية صحراء الجزائر من بؤر التوتر المحاذية، ووضع حد لمختلف الممارسات والتعاملات التي من شأنها أن:

- تحول منطقة الصحراء لسوق مفتوحة ومنطقة عبور للأنشطة المحظورة، والاعتداءات الإرهابية المستهدفة للمناطق الحيوية كسابقاتها في منطقة تقنتورين، وهذا راجع لنائية أغلب مناطقها نظرا للمساحة الشاسعة التي تميز ولاياتها إضافة إلى نقائصها التنموية التي نفرت التواجد السكاني بها مما يتيح المسار لتكون مقر للأنشطة الممنوعة؛
- هجرة الأفارقة التي شكلت تضاعف في الآفات الاجتماعية في مختلف الولايات مثل تمنراست واليزي، خاصة من ناحية المعاملات غير المشروعة لأخذ الوثائق القانونية للاستقرار في الجزائر، إضافة إلى نمو ظاهرة الزواج المختلط، الذي يخل بالنمو الديموغرافي والتجانس الاجتماعي والتوازن الاثني بالمجتمع الصحراوي الجزائري، بتشكل أقليات ستسعى مستقبلا لتعزيز هويتها والاعتراف بتواجدها وإلا فستكون شرارة الصراع المجتمعي المؤدي لفتيل الحروب الأهلية.

وتأكيدا لما تم تناوله فقد صرح الخبير الأمني **عمر بن جانه**، لجريدة الجزائر في ذات السياق قائلا "أن القرار مهم لضمان حماية أكبر للجنوب، وأنه عند توسيع الدوائر إلى مقاطعات إدارية وولايات، ستصبح لها إمكانيات أكبر مما كانت عليه، وستسمح لها باحتواء الأمن في المنطقة بصفته أكبر عامل مؤثر في هذا التقسيم من خلال تثبيت قوات الشرطة والدرك الوطني ".[1]

الجدير بالذكر هنا أن موضع خيارات ودوافع الدول التي تبنى عليها تقسيماتها الإدارية على غرارا العامل الديموغرافي والحيوي والأمني والاقتصادي ، هي متأثرة بالأهداف التي رسمتها من خلال توجهاتها العامة في سياستها ، إذ تحدد الظروف سبب تحيزها لمعيار أو تغليب معيار دون الاخر ، أو اعتماد المزيج بينها ، وبخصوص التقسيم الجديد في الجزائر في ولايات الجنوب ، عمدت الحكومة الجزائرية على المزج بينها بدرجات متفاوتة من الأهمية ، بحيث ركزت على معياري الاقتصاد والأمن باعتبارهما أعمدة الاستقرار المحلي والدولي لحدودها الاقليمية ، حيث أن تلازمهما يحقق استراتيجية الدولة في معالجة العديد من المشاكل التي ترجمت في أهداف التقسيم الإداري التي خصت به الولايات الجنوبية .

المطلب الثاني: افاق التقسيم الإداري الجديد في تنمية ولايات الجنوب الجزائري:

[1] رزيقة. خ، مختصون يعلقون على التقسيم الإداري الجديد:قرار إيجابي لكنه يطرح تعقيدات الوضعية المالية للبلاد، **جريدة الجزائر**، تاريخ النشر 2019/11/27،في https://cutt.us/LMV0u ، تاريخ الاطلاع :2023/04/25.

يعتبر برنامج عمل الحكومة لسنة 2021 خير دليل للتمكن من فهم الأهداف المسطرة في الولايات الصحراوية، حيث أنه حسب تصريح السيد رئيس الجمهورية "أن تشييد الجزائر الجديدة لا يمكن أن يتجسد بدون ترقية هذه المناطق"، وبالتالي يمكن حصر افاق هذا التقسيم الجديد فيما يلي:

- تحقيق توازن وتنظيم إقليمي، بتوسيع دائرة تجسيد اللامركزية الإدارية لتقريب الإدارة من المواطن الصحراوي لضمان استفادته من الخدمات العمومية في ظروف اقل عناء مقارنة بالسابق؛
- تفعيل دور الجماعات المحلية على مستوى هذه الوحدات المستحدثة بهدف تحسين المستوى المعيشي للسكان بنقل انشغالاتهم والعمل على حلها دون مماطلة وبرقابة تامة وصارمة، وهذا لضمان المشاركة الفعالة لمواطني الجنوب في اتخاذ القرار، وتحمل المسؤولية من خلال المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وهذا ما يساهم في تحقيق أبعاد الاستقرار والأمن، التي أخذت نصيبها من التأثير في هندسة الخريطة الإدارية الجديدة؛
- الحفاظ على الحركية السكانية في الولايات الجنوبية بدعم الأنشطة الاقتصادية، نظرا لتسجيل تزايد ظواهر النزوح الريفي للمدن واكتظاظها، وضعف كثافة السكان بها؛
- محاولة دعم تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز دعائم إنعاشه للخروج من دائرة الاعتماد على المحروقات كأساس للعائدات المالية، خاصة من ناحية تحسين جاذبية مناخ الاستثمار في قطاعات الطاقات المتجددة والمنجمية، وكذلك بالاهتمام بقطاعات الفلاحة والصناعة لتحقيق مسعى الأمن الغذائي، ودعم البنية السياحية التي تزخر به الولايات الجنوبية؛
- تسيير وتأمين المحيط الحضري والريفي بالولايات الجنوبية، والمثمن لأريحية المواطن بتوفير الإطار المعيشي الحسن، والمحترم لمتطلبات التنمية المحلية والمستدامة.
- العمل على تحقيق الامن والاستقرار الاجتماعي لمجتمع الأهالي الصحراوية، بتأمين الحدود نظرا للاضطرابات التي تشهدها.
- إعادة التوازن بين مصالح السكان الذين يعيشون في الفضاءات الحساسة (المناطق الحدودية، وفضاءات الواحات، الجبال والسواحل)، وحماية هذه الأوساط الهشة بدراسة تهيئتها.

وسعيا في تحقيق هذه الأهداف، وفي سياق استحداث المقاطعات الإدارية في 2015، تم المباشرة في هذه الإجراءات الميدانية لتأهيلها لتكون ولايات كاملة الصلاحيات، من خلال الملتقى الوطني لتهيئة الإقليم

المنعقد في سنة 2018، حيث أنه تمحور حول تنمية المناطق الجنوبية والحدودية وكانت من ضمن مخرجاته كالتالي[1]:

❖ العمل على تسوية المناطق الصحراوية وإنصافها: ويتجلى ذلك في:

أ-المياه والطاقة: وتكمن في:

- ✓ -حفر الابار العميقة لتحسين المياه الصالحة للشرب والتنمية الزراعية،
- ✓ إعادة تأهيل وتوسيع الشبكات المياه الصالحة للشرب وتطهير الصحي،
- ✓ الانطلاق في الدراسات الهيدرولوجية قصد التسيير العقلاني والمستدام للإمكانات المالية والجوفية عبر الحدود
- ✓ ترقية وتنمية الطاقات المتجددة وتعميم العمليات الاقتصادية للطاقة لتزويد الاستهلاك اليومي العمومي والإنارة، وتحسين التزود في بالغاز الطبيعي.
- ✓ إنجاز لعدد معتبر من المناطق الصناعية وعصرنة للوحدات الصناعية العمومية وبناء محطات لتكرير المحروقات والتحضير لاستغلال حقول الحديد بغار جبيلات وتكثيف استغلال المحاجر.

ب-السكن والصحة: ويتمثل تدعيمها من خلال:

- ✓ تقديم عروض سكنية مناسبة لحاجيات سكان المنطقة الصحراوية،
- ✓ تأطير طبي وتجهيز المنشآت المتخصصة،
- ✓ إعداد خريطة صحية وفق معايير خاصة،
- ✓ إدخال التكنولوجيا والرقمنة.

ج-التربية والتكوين: وتمحورت حول

- ✓ إنجاز الهياكل والمؤسسات التعليمية والتكوينية وتوفير إطارات التعليم في مختلف المجالات،
- ✓ تعزيز التكوين المتعلق بتربية المواشي، الطاقات المتجددة، الفلاحة، تسيير الواحات والاستثمار فيها بطريقة معصرنة (الواحة الذكية)،

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية**، تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم، وزارة الداخلية والجماعات المحلية(09أكتوبر2018)،ص، ص.13-39.

✓ إشراك الجامعات ومراكز التكوين المهني والفاعلين الاقتصاديين.

❖ التنويع الاقتصادي والتنمية المحلية: ويمثل السبب والرهان الرئيسي لمحاربة الاقتصاد غير الشرعي عبر الحدود، والذي يكون بتثمين الموارد المحلية ودعم إنشاء المؤسسات الصغير والمتوسطة، والعمل على تهيئتها بما يستقطب المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى تنمية فرع التربية الحيوانية (الإبل) خاصة، باعتبارها محور اقتصادي استراتيجي من خلال:

- تشجيع وتأطير إنشاء المزارع الرعوية ومساحات انتاج العلف؛
- إنجاز المذابح واصطبلات لتحويل المنتجات الحيوانية؛
- التشجيع ودعم لإنجاز غرف التبريد والملبنات الصغيرة؛
- وضع وتجهيز فرق البياطرة المتنقلة.

❖ دعم الفلاحة الصحراوية وتنميتها: في إطار تجديد الدعم الريفي ومرافقة المستفيدين، لاستغلال المحيطات الفلاحية ومتابعة ودعم برنامج تأهيل بساتين النخيل

- منح مساحات من 20إلى50هكتار حول التجمعات السكنية وعلى طول الطرق وإنجاز المسالك الفلاحية؛
- تزويد المحيطات الفلاحية المستصلحة بالكهرباء عن طريق تشجيع استعمال الطاقات المتجددة؛
- استمرارية وتدعيم التجديد الريفي ومرافقة المشاريع عن طريق مختلف الميكانزيمات.

❖ تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة: وذلك تثمينا للقدرات المحلية من خلال:

- الاعتماد على المشاريع المهيكلة عن طريق الشراكة العمومية والخاصة، على نحو استغلال غار جبيلات؛
- تحويل منتجات التربية الحيوانية (لحوم، حليب، صوف) إلى منتجات مصنعة؛
- تحويل وتغليف المنتجات الفلاحية من تمور وعنب وأعشاب طبيعية؛
- استغلال المواد المفيدة (الجبس، الطين، الرخام، الجرانيت).[1]

❖ إضافة إلى أنه تم المباشرة بمجموعة إجراءات ميدانية تزامنا مع هذا التقسيم الإداري الجديد:

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، **الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية**، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

- استحداث الديوان خاص للتنمية الزراعية 2020، الذي شدد الرئيس عبد المجيد تبون بضرورة الإسراع في تحضير دفتر الشروط الخاص به، لمباشرة العمل به والتفكير في البدائل الاقتصادية[1]؛

- سياسة استصلاح الأراضي الفلاحية التي انتهجتها الدولة في الاراضي الصحراوية، في ولايات أدرار والوادي ورقلة والتي من شأنها دعم المحاصيل الغذائي المنتجة محليا، إضافة إلى ما تم الحديث عنه مؤخرا وهو الواحة الذكية، والذي إذا ما تم العمل به بالمعايير والتقنيات المطلوبة في 200واحة الجزائرية بصفة تدريجية طبعا، سيساهم في إنماء العديد من النواحي الاقتصادية الزراعية والصناعية[2].

- وفي إطار النهوض بقطاع السياحة ،تم إعلان الحكومة على اعتماد مخطط توجيهي للسياحة ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2025، المنطوي على مقاربة أكثر مهنية ،محورها إعادة الاعتبار للبنى التحتية السياحية في ولايات الجنوب بمبلغ 2مليار دينار، وقد حدد أولويات منها: الشروع في إنشاء القرى السياحية والبنك السياحي، بهدف تمويل المشاريع المدرجة في مسار تطوير القطاع، **وتحديد الأقطاب السياحية، وتهيئة مناطق التوسع السياحي في تمنراست ،إليزي و ورقلة وترميم القصور القديمة، كما تم برمجة مكاتب إعلامية وتوجيهية للسياح في إليزي وجانت للترويج للسمعة السياحية لواجهة الصحراء بالبلاد ،والتي من شأنها مضاعفة المداخيل السنوية بمرتين من هذا القطاع.[3]

[1] محمد علال ،" كنوز الصحراء.. أمل لمواجهة التحديات"،جريدة العربية سكاينيوز،تاريخ النشر(2020/06/30)،في https://cutt.us/wZdzN، تاريخ الاطلاع (01/04/ 2023).

[2] للتفصيل أكثر بوطكوك نهى، بعلي حمزة، الواحة الذكية: سيناريو استراتيجي لدعم التنمية الزراعية المستدامة على مستوى الأقاليم الصحراوية، **مجلة المنهل الاقتصادي**، م5 ،ع1 (ماي 2022.)

[3] مفيدة بن لعبيدي ، السياحة الصحراوية المستدامة في الجزائر /الاستراتيجيات والافاق -دراسة استشرافية لمستقبل السياحة الصحراوية في ظل التداعيات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي -**مجلة الحقيقة**، بدون المجلد، العدد السادس والثلاثين، (2021) ص.454.

**خطط المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة افاق 2025سبعة اقطاب سياحية منها قطب جنوب شرق: الواحات، بسكرة الوادي، المنيعة/قطب جنوب غرب: توات، القرارة، طرق القصور، تيميمون.. /قطب الجنوب الكبير: طاسيلي، اليزي، جانت، تمنراست.

خلاصة الفصل:

يعود إنشاء الوحدات الإدارية إلى عدة عوامل منها اقتصادية سياسية واجتماعية، ومثلما هو الحال في دراستنا أن يكون لها علاقة بالشق الأمني الاستراتيجي للبلاد، حيث أن تقسيم الدولة وفقا لهذه العوامل، قد يكون الهدف منه سياسي لإعطاء أكبر قدر ممكن من اللامركزية الإدارية لمساعدة المناطق في إدارة شؤونها بنفسها ، وتكريسا للديموقراطية التشاركية التي تعزز الانتماء والوطنية لدى الأفراد، وقد يكون مسعاه اقتصاديا لتنظيم استغلال موارد الدولة ،ومواكبة تطورات سوق العمل بالتنويع الاقتصادي وإحداث ما يعرف بالتنمية الاقتصادية ، التي تتطلب دراسات معمقة وشاملة لتفادي هدر التكاليف ،وعلى ما هو ملاحظ أن التقسيم الإقليمي الجديد خص به بالدرجة الأولى الإقليم الجنوبي للبلاد قد تم التخطيط لغنائمه الاقتصادية بتسطيرها كأهداف أولية في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2030/2015 ،ودعم نموه وتنوعه للتخلص من تبعيته للريع النفطي ، ولتحقيق الأمن الغذائي والتطور في المجالين الصناعي والفلاحي ، بفتح المجالات الاستثمارية بامتيازات استثنائية في الصحراء لتدوير عجلة التنمية بهذه المناطق من ناحية ،وتحسين المستوى المعيشي لسكانها من جهة أخرى ، وقد يكون المسعى اجتماعي يهدف إلى تنظيم حياة المجموعات البشرية خاصة في مجتمعات تتمتع بتركيبة عرقية متنوعة كالجزائر .

الفصل الثالث:

إسقاطات التقسيم الإداري على و اقع التنمية المحلية في ولاية أولاد جلال

تمهيد:

أفضى التقسيم الإداري الجديد إلى إنشاء عشر ولايات جديدة في الصحراء ، هذا القرار الذي أملته المعطيات الجيوسياسية والمرحلة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر، والتي فرضت إعادة النظر في التخطيط الإقليمي الذي بنيت وفقه استراتيجية تنموية ،من شأنها دعم التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، إضافة إلى القناعة الراسخة للسلطات العليا بضرورة تسليط الضوء على ولايات الجنوب من خلال هذا التقسيم، الذي يعتبر أول الخطوات لردع ومجابهة مختلف التحديات الراهنة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ، ومن بين هاته الولايات التي تم إدراجها مصاف الولايات الكاملة الصلاحيات هي دائرة أولاد جلال، والتي سنتعرف عليها في هذا الفصل بذكر لأهم مميزاتها ،ومحاولة فهم أهم الدوافع الأمنية والاقتصادية التي سمحت لها بأن تكون مدرجة ضمن الولايات المستحدثة .

المبحث الأول: التقسيم الإداري في ولاية أولاد جلال

المطلب الأول: التعريف بمنطقة أولاد جلال:

1.التسمية[1]: جاء في التراث الثقافي للمنطقة، أن أصل تسمية أولاد جلال تعود إلى الكرم الفائق لأحد سكانها الأولين، والوارد في المصادر المتاحة انه يدعى "محمد بن ديفل"، واحترامه لعامة الناس لا سيما لعابري السبيل والعلماء احتفائه بهم، إلى حد انه جلل خيولهم أي غطى أجسادها عن البرد إمعانا في إكرام ضيوفه، ولما رأى هؤلاء طيبة أخلاق مضيفهم وحسن كرمه، رفعوا بأيديهم إلى السماء يدعون الله له بالخير والبركة، فأطلقوا عليه منذ ذلك اليوم اسم جلال، وأخذت الولاية الفتية اسمها من اسمه.

وقد مرت عبر تاريخها الطويل بعدة مراحل تصل لما قبل التاريخ ،حسبما ورد في كتاب "**محمود العربي حرز الله**" أن الولاية تزخر بأثار وأدوات وقطع أسلحة تعود لما قبل التاريخ، إضافة إلى تصريح" **ليونيل بالو**" أنا الانسان العاقل HOMO SAPIENS" ،سكن المنطقة في العصر الحجري، أما مرور الحضارة الرومانية ،فقد ترك بقايا الحصون العسكرية شرق المدينة واحجار البناء ببلدية الدوسن، أما في الحقبة الإسلامية، كانت منطقة أولاد جلال ضمن إمارة الأغلبية، التي نشأت في اغلب مناطق الشرق الجزائري ،ولم تتأثر بما كان حاصلا من التوترات وتهديدات بين المرينيين والحفصيين، أما في العهد العثماني فكانت محط جذب للحجيج بالسوق الشهيرة ،والمعالم التليدة بالحركة الثقافية والاقتصادية الناشئة، باعتبارها كانت تمثل نقطة العبور لضيوف الرحمان .

في العهد الاستعماري، وبعدما تم اجتياح بسكرة سنة 1844، تم الوصول لمنطقة أولاد جلال بعد ثلاث سنوات أي في 1847، أين قوبلت بمقاومة السكان لجيش "هيربيون" في ملحمة أولاد جلال الكبرى في 11جانفي 1847، حيث استشهد بها 62جزائري، وعاودت اجتياحها سنة 1885لتنفيذ عدوانها الى غاية ثورة التحرير، حيث عرفت اصطدامات كثيرة مع العدو، والتي لعل من أهمها معركة امسناج في 10نوفمبر1959، وقرون الكبش وغيرها، الى غاية اندلاع الثورة وتحقيق الاستقلال، شاركت ولاية أولاد جلال بخيرة أبنائها كوقود للثورة التحريرية.

[1] مونوغرافيا ولاية أولاد جلال، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، إصدار أفريل 2021، الملحق رقم 01، ص.8.

2. مميزات ولاية أولاد جلال: تتميز هذه الولاية المستحدثة بما يلي [1]:

- تمتاز الولاية بطابعها الفلاحي الرعوي؛
- الموقع الجغرافي والاستراتيجي للولاية، حيث أنها تعتبر نقطة عبور بين جهات البلاد الأربع؛
- احتوائها طاقات مائية جوفية كبيرة، مما يشجع الاستثمار في القطاع الزراعي، لاسيما في غرس النخيل المنتج للتمور خاصة دقلة نور.
- تربية الانعام لاسيما سلالة كبش أولاد جلال المعروف عالميا، والمستقطب للموالين والتجار من كل انحاء العالم.
- وفرة الأراضي الزراعية التي تشجع الاستثمار في المجالات الزراعية والصناعية.
- الثروة المنجمية المتمثلة في مادة الجبس من النوعية الجيدة، والتي تثمن عن طريق الاستثمار في المجالين الصناعي والمنجمي.
- تعتبر مورد هام للطاقة الشمسية، التي يمكن استغلالها في انتاج الطاقة الكهربائية، وترقية استغلال الطاقات النظيفة والمتجددة.
- التراث التاريخي الموجود بالمنطقة، لاسيما الأضرحة والمساجد الاثرية المختلفة العصور والحضارات إضافة للواحات الفنية.

3. الموقع الجغرافي: تتربع ولاية_أولاد جلال على مساحة قدرها 10.704كلم^2، وبعدد سكان 244.610نسمة إلى غاية 2021/12/31، أي بمتوسط كثافة تقدرب22.85نسمة /كلم^2، تقع ولاية أولاد جلال في الجنوب الشرقي للجزائر، وتجمعها حدود مشتركة مع الولايات التالية:

- من الشمال ولاية بسكرة وولاية المسيلة.
- من الشرق ولاية بسكرة وولاية المغير.
- من الجنوب ولاية تقرت وولاية الجلفة.
- من الغرب ولاية الجلفة وولاية المسيلة.

[1] بطاقة خاصة بولاية أولاد جلال، المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الملحق رقم02، ص.1.

الشكل رقم 04: خريطة تبين الحدود الإدارية والموقع الجغرافي لولاية أولاد جلال.

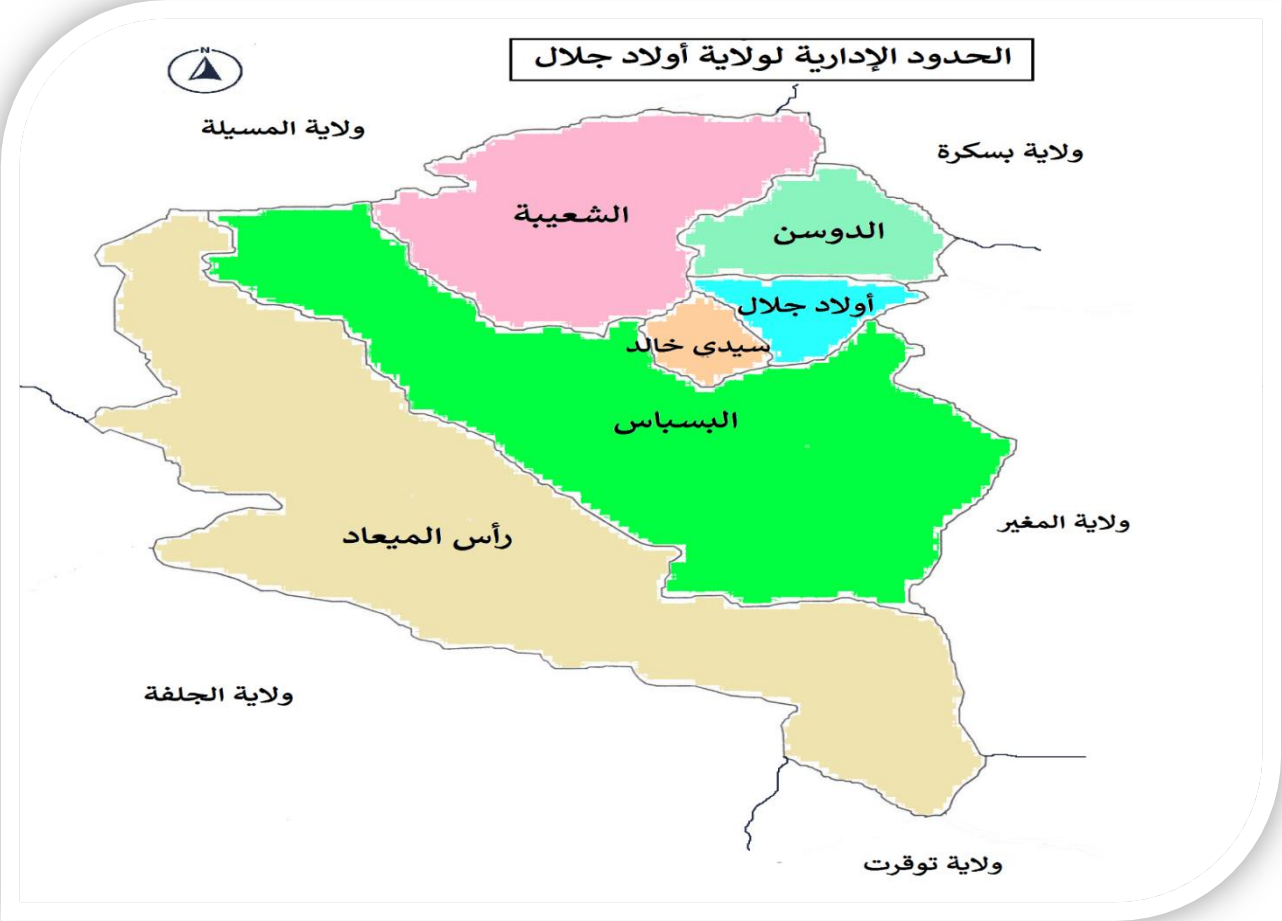

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مونوغرافيا ولاية أولاد جلال2021، ص11.

بالنسبة لتضاريس المنطقة، فهي تحوي على هضاب أقل علوا من المنطقة الجبلية، تتمثل في مناطق السفوح، الممتدة من الناحية الجنوبية الغربية، والمكونة بما يعرف بهضبة أولاد جلال (دائرتي أولاد جلال وسيدي خالد)، أما الطابع المناخي فهي تتميز بمناخ جاف وشبه جاف، حيث أن فصل الصيف يمتاز بحرارة وجفاف وفصل الشتاء ببرودة وجفاف أيضا.[1]

[1] مونوغرافيا ولاية أولاد جلال، وزارة الجماعات المحلية،إصدار أفريل2021، الملحق السابق،ص،ص.04-10

المطلب الثاني: التنظيم الإقليمي لولاية أولاد جلال:

بالنسبة لتنظيمها الإداري والإقليمي، فمنطقة أولاد جلال جاءت وفقا لمرسوم المؤرخ بتاريخ 1957/11/07، الذي ألغى عمالة صور الغزلان التي كانت تضم في تشكيلة مناطقها منطقة أولاد جلال، حيث ألحقت بدائرة باتنة عمالة بسكرة، كانت تابعة لولاية الأوراس بعد الاستقلال، وبمقتضى المادة 74/69الصادرة في جويلية 1974، أصبحت مقر دائرة تضم خمس بلديات (الدوسن، سيدي خالد، البسباس، الشعيبة، أولاد جلال)، لتصبح في سنة 1984تضم بلديتي راس الميعاد وأولاد جلال[1].

ترقت دائرة أولاد جلال إلى مقاطعة إدارية، بموجب المرسوم الرئاسي رقم15-140الصادر في سنة2015، المتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات ،وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها[2]، ليتم بعدها إصدار المرسوم التنفيذي رقم 15-141 ،لتنظيمها وضبط إدارتها العامة حيث أنها **حسب المادة (2)** من نفس المرسوم، أنه تشتمل هذه المقاطعات على الأجهزة والهياكل الاتية: هياكل الإدارة العامة، المديريات المنتدبة، مجلس المقاطعة الإدارية وهذا تحت سلطة الوالي المنتدب[3]،هذه الترقية أهلتها فيما بعد ليتم ضمها مصاف الولايات الكاملة الصلاحيات في التقسيم الإداري الأخير، بموجب القانون رقم 19-12المؤرخ في 11ديسمبر 2019المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

أصبحت ولاية أولاد جلال تتكون من دائرتين وستة بلديات، وهي كالتالي: دائرة أولاد جلال التي تضم بلديات أولاد جلال، الدوسن، الشعيبة ،ودائرة سيدي خالد ببلديات سيدي خالد، البسباس وراس الميعاد، ونظرا للشكاوى المتكررة للولاة الجدد ،حول الحدود الإقليمية لكل ولاية خاصة فيما يخص البلديات والقرى ذات المساحة المتشاركة بينها وبين الولايات المركزية ، ليتم ضبطها من ناحية الميزانية

[1] مقال حول نشأة بلدية أولاد جلال،تاريخ النشر(2022/03/17)،في jhvdo،https://cutt.us/7oJR0،تاريخ الاطلاع (2023/04/01). الساعة h16.30.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 29، **المرسوم الرئاسي رقم 15- 140** المؤرخ في 08شعبان عام1436الموافق 27مايو 2015، المتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد29، **المرسوم التنفيذي رقم15- 141**المؤرخ في 09شعبان عام1436الموافق 28مايو2015، المتضمن تنظيم المقاطعة الإدارية وسيرها.

والتمويل المخصص لها .تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم21-128الذي يحدد تكوين البلديات ومشتملاتها وحدودها الإقليمية ليكون نصيب أولاد جلال كالتالي[1]:

الجدول رقم03: يبين عدد البلديات والمشتملات الإقليمية لولاية أولاد جلال

البلديات	مشتملاتها وحدودها الإقليمية
أولاد جلال	أولاد جلال -الأعراس -العسل-أم الجياف -كاف التراب -الطريفية -شعوة -القرباع -امسناج-قرية الشهيد العمري قويدر -السوارق -الوهاس -فيض هلال -سطح الذيب-الكاف لصفر-القمعة -الديار البيض.
الدوسن	معذر خيرة-القطاع-رحيات-نويدرات لوزن -نومر-غياضة-لمحيسر-بروث-الخبزات-الضاية الحاقنة-ذراع الرمل -تفشنة -تامدة -لمقيتلة -القمعة ذراع بلعمراوي -القامرة1-القامرة2-المالحة-سيديعطية -المحقن-الركينة-السطحة-معذرعبد الله-الملاط -الدويس-كافخضرة-الجاروف-لعقابي-ذراع السويد-لقريرات -الروبة-شويطر-الخافورة-المطبخ-مقدر السلطان شوشة نومر -العجرم-الدبيشات.
سيدي خالد	سيدي خالد-عريش الحمولة -العقيد عميروش-لهويمل موسى-الزبيدات-الصابون-نبكة بازينو-وشان-لعفيصات.
البسباس	البسباس-البيض-النفيضة-أمسبتة-الرجلين-الهوبة-القطاع-الجوف-السكب-النسيرات-الحدج-واديتل-الدندوقي-رأس الجدر-الهريمك.
رأس الميعاد	رأس الميعاد-السمارة -أم لقراد-الركمة -قرارة الصفية -بالرخم-الحاج محمد-لخراص-دزوزة-القطاع-ضاية لرباع-واد الكرمة -قيهب.
الشعيبة	الشعيبة-بئر النعام- لقصيعات-الشواش-حاسي السيدة-الفايجة الشرقية-الفايجة الغربية-العسل-تامدة-واد السبع-فم الخزرة-المكمن-قطاع التونسي-بروث-القطاع-المخروب-العين شرقية-لمحيصر الغربي.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد26، مرسوم تنفيذي رقم21-128مؤرخ في 15شعبان عام1442الموافق ل 29 مارس سنة2021.

أما فيما يخص التأطير الإداري وتنظيم وسائل العمل بالولاية الجديدة، فقد أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، السيد **كمال بالجود** على تنصيب الوالي المعين على ولاية أولاد جلال **عيسى عزيز بوراس**، بحضور والي ولاية بسكرة وسلطاتها المحلية والعسكرية، وممثلي المجتمع المدني

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد26، **المرسوم التنفيذي رقم 21-128**المؤرخ في15شعبان 1442الموافقل29مارس2021، المتمم للمرسوم رقم84-365المؤرخ في 08ربيع الأول عام 1405الموافق ل 01ديسمبر1984،المحدد لتكوين البلديات ومشتملاتها وحدودها الإقليمية.

والأعيان والأسرة الثورية للولاية[1]،وهذا تنفيذا للمنشور الوزاري المشترك رقم09المؤرخ في 08سبتمبر2021،المتضمن الكيفيات العملية بتقسيم الأصول والخصوم بين الولايات الأصل والولايات الجديدة ، ويقتضي بإلزام ولاة الولاية الأصل ،بالسهر على مرافقة السادة ولاة الولايات الجديدة، وتزويدهم بكل الوثائق الإدارية والنصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة، كما أدرج أنه يجب إبلاغ اللجنة الوزارية المشتركة المشكلة من مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ووزارة المالية بكل الصعوبات المحتملة، أثناء وضع حيز التنفيذ لأحكام هذه التعليمة الوزارية المشتركة[2] .

أما فيما يخص برامج التجهيز الخاصة بها، فهناك ما هو معنى بعملية التحويل من ميزانية ولاية بسكرة إلى ولاية أولاد جلال، حيث تم تمويلها من صندوق الضمان والتضامن مع الجماعات المحلية وتمثلت قائمة التجهيزات فيما يلي:

- تجهيز مصالح الولاية بالتجهيز المكتبي والاعلام الالي؛
- إعادة الاعتبار للمباني الإدارية للولاية؛
- تهيئة مكاتب الولاية؛
- تهيئة وإنجاز السكنات الخاصة بالولاية.[3]

المبحث الثاني: دور التقسيم الإداري في تفعيل التنمية المحلية في ولاية أولاد جلال

المطلب الأول: دو افع التقسيم الإداري الجديد في ولاية أولاد جلال:

يعد بعد التعزيز الأمني من أكثر العوامل التي تطغى في تقسيمات غالبية الدول في مناطقها واقاليمها الداخلية، لكن الدول غيرت من طريقة تعاملها في تحقيقه ، أي من الطريقة الصلبة المتمثلة في حشد القوات العسكرية، إلى المنطق المرن المعتمد على التنمية، باعتبارهما وجهان لعملة واحدة، وهو الحال بالنسبة للجزائر التي استحدثت تقسيمها الجديد ،حيث شمل مقاطعة أولاد جلال بولاية بسكرة ، والذي

[1] وزير الداخلية يشرف على تنصيب والي ولاية أولاد جلال،**وكالة الأنباء الجز ائرية** ،تاريخ النشر(2021/03/03)،في https://cutt.us/pXpmA تاريخ الاطلاع 2023/04/29،الساعة17.30h.

[2] المنشور الوزاري المشترك رقم09المؤرخ في 08سبتمبر 2021، المتضمن الكيفيات العملية المتعلقة بتقسيم الأصول والخصوم بين الولايات الأصل والولايات الجديدة، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وزارة المالية ،الملحق رقم 03.

[3] المنشور الوزاري المشترك رقم09المؤرخ في 08سبتمبر 2021، الملحق نفسه.

لم يكن محل الصدفة في اختيارها ،وانما وفق ما أتاحه لها موقعها الجغرافي الاستراتيجي ،ومواردها التنموية غير المستغلة والتي نفصل فيها كما يلي :

❖ <u>الدافع الأمني الاستراتيجي:</u>

أصبحت الهواجس الأمنية وتصوراتها تفرض نفسها بقوة على البلدان ذات المواقع الجيوستراتيجية قاريا وعالميا بما فيها الجزائر، خاصة بعد تقسيمها الإقليمي الجديد في استحداث الولايات العشر، التي هي اغلبها مناطق حدودية، ومنها ما يتمركز كنقطة محورية تصل بين الجهة الشمالية والجنوبية كمقاطعة أولاد جلال الإدارية ، التي لم تكن قضية إدراجها كولاية كاملة الصلاحيات من باب الصدفة التنموية والمؤهلات الاقتصادية، بقدر ما كانت بمساعي ومفاتيح امنية نظرا لموقعها الجغرافي وشساعة مساحتها ،وكونها منطقة نائية منعزلة، إضافة إلى عوامل أخرى شخصتها الهيئات المكلفة بدراسات الإقليم وتهيئته بهذا الخصوص وهي :

- أثر الظروف الاجتماعية والسكنية للأحياء المتنوعة التي من شأنها دعم تنوع الجرائم واتجاهاتها، وملاذ للتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، وغيرها من التهديدات اللاتماثلية كالهجرة غير الشرعية.
- ضعف الكثافة السكانية بالمنطقة، كونها منطقة نائية ومنعزلة، وتسجل معدلات ضعيفة تنمويا مقارنة بمساحتها الواسعة.
- توطيد علاقات المواطنين والمجتمع برجال الأمن بالولاية، لدعم جهود الدولة امنيا، وافشال المخططات الهامشية العدوانية إن وجدت.
- الصراعات الإقليمية، والأحداث الدولية والتطور العلمي.

ومن بين الدوافع الأمنية التي تم اخذها بالحسبان، في إطار تأمين الموقع الجغرافي لولاية أولاد جلال هو قربها الحدودي من ولايات المسيلة والجلفة وبلدية مسعد، ومنطقتي توقرت وورقلة من الناحية الجنوبية، واللتان تعتبران أهم منطقتين صناعيتين في الجزائر، وأساس المورد الاقتصادي للبلاد، الذي يستدعي تطويقه وتكثيف السياج الأمني حوله، لتفادي حوادث مشابهة كسابقاتها بعين أميناس وتينزواطين.

علاوة على ذلك،فالدولة الجزائرية تحاول من خلال هذا التقسيم تعزيز مكانة المناطق النائية الصحراوية خاصة ذات المساحات الواسعة ، وتسعى لتنشيط حركيتها وتثبيت سكانها، وتحاول فك العزلة عنها على غرار منطقة أولاد جلال، وذلك تخوفا من هاجس و تداعيات ثورة الربيع العربي،التي مست مختلف الدول العربية وكانت سبب دمارها ،بما فيها الدولة التونسية التي هي بمحاذاة مناطق

الجنوب الشرقي لولايات الوادي ،والتي تتصل مباشرة بمنطقة الزيبان ، ويمكن أن يشكل الانفلات الأمني بها انعكاسا على المنطقة المحاذية بجل بلدياتها، بحكم سياسة التوغل التي تعتمدها الأطراف المعادية لإحداث شرارات الحروب الأهلية وقلب الشعوب على أنظمتها السياسية ، وخير تهديد أولي شبيه بهذا الأخير هو الحراك الشعبي ، الذي استطاعت الدولة والمؤسسة العسكرية الجزائرية احتواءه ، بطريقة سلمية عززت من اللحمة الوطنية للجزائريين .

إضافة إلى ذلك فمشروع الطريق العابر للصحراء ،الذي هو الاستراتيجية التي أحيتها الجزائر بعد مرور بما يقارب ربع القرن، للحد من التداعيات الأمنية لدول الجوار على امنها الداخلي،و لمساندة هذه الأخيرة في تجاوز أوضاعها الداخلية اللا مستقرة ، و يربط هذا المشروع مجموعة الدول بما فيها نيجر ومالي وتونس، مرورا بولايات الجزائر الجنوبية والجنوبية الشرقية، بما فيها ولاية الوادي وبسكرة والجلفة ،فهذا مبرر اخر لتعزيز الحكومة للأمن في هذه المناطق النائية ،وتنميتها وإعمارها مثل منطقة أولاد جلال، للحد من تبعات النشاطات الاقتصادية غير المشروعة ،التي يمكن ان تدخل عبر هذا الممر الاقتصادي لتبني لنفسها صرحا في الحيز الجغرافي لهذه المنطقة الفارغة وغيرها من شبيهاتها.

أحيانا تغافل وتناسي بعض المناطق والإطارات الجغرافية سواء تنمويا أو اجتماعيا أو امنيا، قد يكون السبب في هدم دول بحد ذاتها، مثلما هو الحال في الدول العربية، فالطرق الاستفزازية لإثارة توتر دول أصبحت من خلال نقطة ضعفها وهي ضرب ثقة مواطنيها بأنظمتهم لحصد الغنائم دون عناء أو تكاليف.

❖ <u>العامل الاقتصادي:</u>

أدركت الجزائر أن المسائل الأمنية ترتبط ارتباطا وثيقا بالنقائص التنموية للمواطن، وتجعل منه طرفا فاعلا في إحلال الأمن والاستقرار ،[1]وعليه فقد كان لهذا القرار التنظيمي بعدا اقتصاديا تنمويا، متمثلا في تحريك الموارد الاقتصادية بهذه المناطق ودعمها للاستثمار في طاقاتها المتنوعة البشرية والمادية ، وذلك بهدف تحسين المستوى المعيشي لسكانها ،و التخفيف من شبح البطالة الذي يكتنف الشباب الجزائري عامة وسكان الجنوب خاصة ،من خلال فتح أبواب المقاولاتية ودعم أفكار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق نمو معتبر في مختلف المجالات الاقتصادية الصناعية والسياحية والفلاحية ،و على اعتبار أن الدولة الجزائرية تبلورت مساعيها في تحقيق الأمنين المائي والغذائي ،ودعم السياحة في المناطق

[1] ساعد طيابية ، عبد الرحمان بورنان ، تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، م6 ،ع1 (2022)، ص.545.

الجنوبية ،وعليه فقد كانت استراتيجية التخطيط الإقليمي في طابعها التنموي في ولاية أولاد جلال، التي تتربع على مساحة أكثر من 11ألف كيلومتر[2]، ببلدياتها الستة "الشعيبة،الدوسن، سيدي خالد، والبسباس،ورأس الميعاد "،أنها تتوفر على حزمة متنوعة من المفاتيح التنموية في مختلف القطاعات، فضلا عن الرصيد الثقافي ،الذي يخولها لتكون قطبا للتنمية المستدامة بمنطقة الزيبان الغربية ،حسب تصريح رئيس المجلس الشعبي الولائي" **محمد عزيز**".[1]

وعلى ضوء المعطيات المونوغرافية، فإن هذه الولاية الناشئة تحوي على فسيفساء متكاملة من الثروات ذات الطابع الفلاحي والرعوي الغابي ،بمساحة875568الاف هكتار من بينها 120.000هكتار كمساحة فلاحية، وهي متمثلة في قطبين، الذي يتمركز أولها في شمال الولاية ببلدية الدوسن ، أين يغلب طابع الزراعات المحمية داخل البيوت البلاستيكية بمجموع ما يقارب 50الف وحدة والتي تمثل 843.5هكتار، والزراعة الحقلية ب13367هكتار ومن بين محاصيلها (فول ،بطيخ ، طماطم ،فلفل...الخ) ،أما زراعة الحبوب المتمثلة خاصة في القمح الصلب التي تبلغ مساحتها 3375هكتار ، إضافة إلى الأشجار المثمرة وأشجار النخيل بعدد 476009نخلة منتجة لأجود أنواع التمور العالمية "دقلة نور "،أما القطب الثاني فهو في جنوبها والذي يعرف بكونه قطب رعوي خاصة في مجال الأغنام للسلالة العالمية "أولاد جلال"، إضافة إلى موجة استصلاح الأراضي الزراعية الذي عرفها مع وتيرة الاستثمارات الصغيرة والكبيرة التي هي في طور الإنشاء .

كما يتميز قطاع الفلاحة القطاع الاستراتيجي بالمنطقة، بتربية المواشي على نطاق واسع على رأسها الأغنام ذات السمعة العالمية من سلالة "أولاد جلال "إذ يقدر عدد رؤوس الماشية ب 901982رأس موزعة كالتالي[2]:

- الغنم :709978رأس؛
- الماعز 189106رأس؛
- البقر :1100رأس؛
- الإبل:1746رأس؛
- الخيول :52رأس.

[1] ترقية أولاد جلال على ولاية"فرصة للإقلاع التنموي بالمنطقة"،وكالة الأنباء الجزائرية،تاريخ النشر (2021/03/09)،في https://cutt.us/gk9Uu ، تاريخ الاطلاع (2023/02/22).

[2] مونوغرافيا ولاية أولاد جلال، وزارة الجماعات المحلية، إصدار أفريل2021، الملحق رقم01 ،ص.40.

وفي قطاع الصناعة، فالمنطقة مؤهلة بأن تشهد توسعا ملموسا في النسيج الصناعي، نظرا لحزمة المشاريع الاستثمارية ،الموزعة على بلديات الولاية خاصة في مجال مواد البناء، بحكم وجود مقالع الجبس والرمل. إضافة إلى الصناعة الغدائية التي تمثل 30بالمئة من هذه المشاريع ،التي تكون قاعدتها من الخضروات المبكرة وثروة النخيل ومشتقاتها ،وهذا ما يسهم في دعم مسعى الدولة الجزائرية في تحقيق الأمن الغذائي تدريجيا، أما على الصعيد السياحي فولاية أولاد جلال لا تقل قيمة عن نظيراتها من الولايات الصحراوية من ناحية الاستقطاب السياحي الممتاز، الذي يوفر الراحة والترفيه للزوار ، نظرا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي وسط التنوع التضاريسي المتمثل في السهول المنبسطة ،والجبال الصخرية التي تعكس مناظر خلابة ينبغي الاستثمار فيها، إضافة إلى التراث الطبيعي والثقافي الأصيل .أما في قطاع الموارد المائية فتحوي الولاية على طاقة مائية جوفية مقدرة ب 9 مليون متر مكعب ،وهذا أيضا بدوره يدعم حل مشكل ندرة المياه الحاد في ولايات الجنوب بالرغم من انه ذو تكاليف باهضة.[1]

وزيادة على ذلك فالإقلاع التنموي بهذه المنطقة وغيرها، يستوجب الاستفادة من الخزان البشري وطاقاته الذي يتجاوز 200الف نسمة بالمنطقة أي 70بالمئة، وهي فرصة للشباب لاكتساب الخبرات في مختلف المجالات خاصة وانه يتم دعم المؤسسات الناشئة من طرف الدولة الجزائرية ويخفف مثلما ذكرنا من حدة معدلات البطالة في ولايات الجنوب ويمنع تبعاتها.

المطلب الثاني: و اقع و افاق التنمية المحلية في ولاية أولاد جلال:

بعدما أقر التقسيم الإداري الجديد، تم استتباعه بالمراسيم التنظيمية والتنفيذية، التي من شأنها تعزيز التنمية المحلية، من خلال برمجة مختلف المشاريع لدعم هذه الولايات الصاعدة، التي من بينها أولاد جلال، حيث استفادت من الأولوية المقدمة بتحسين وتيرة المشاريع بصفة مبدئية.

أولا: واقع التنمية المحلية في ولاية أولاد جلال:

تحاول الحكومة وبمساعدة الهيئات المحلية، بتدارك النقائص التنموية على كامل التراب الوطني عامة والولايات المستحدثة بما فيها ولاية أولاد جلال، التي تزخر هي الأخرى بمقومات اقتصادية، تسمح لها بدعم تنشيط المنطقة وفك العزلة عن نائيتها، وكذا المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني، لكن قبل كل هذا

[1] مونوغرافيا ولاية أولاد جلال، الملحق نفسه ،ص،ص.54-59.

استوجب دفع عجلة التنمية بها، لبعث روح المبادرة، وما يبين جهود الدولة في ذلك هو تطور مؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للولاية كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم04: يبين تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لولاية أولاد جلال بعد التنصيب في الولايات الكاملة الصلاحيات

القطاع	المؤشر	1999	2009	2022
الموارد المائية	معدل الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب (%)	%60	%79	%93
	معدل الربط بشبكة التطهير (%)	%70	%78	%90
	الحصة اليومية من المياه/لتر /ساكن / يوم	70	95	100
الطاقة والمناجم	معدل الربط بالكهرباء (%)	%87,3	%89,2	%94,9
	نسبة الربط بالغاز الطبيعي (%)	%16,5	%53,3	%72,6
التربية	نسبة التمدرس 6-15 سنة (%)	%88,55	%88,75	%95
	نسبة شغل الأقسام بالطور الابتدائي (عدد)	48	33	33
	نسبة شغل الأقسام بالطور المتوسط (عدد)	41	41	38
	نسبة شغل الأقسام بالطور الثانوي (عدد)	38	33	27
السكن	معدل شغل السكنات	7,41	6,23	5,62
الصحة	مؤشر عدد الأطباء العامون/عدد السك (طبيب لكل 1000 ساكن)	0,39	0,52	0,66

المصدر: بطاقة خاصة بولاية أولاد جلال، المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الملحق رقم02.

الملاحظ من الجدول أن الموارد المائية تشهد تحسن ملحوظ سواء من ناحية الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب أو التطهير ،أو من ناحية تزود الساكنة بحصصهم اليومية من المياه ،و التي قاربت أن تكون بصفة تامة في التوفر والاستفادة التامين ، ولازالت الإجراءات متواصلة في الوقوف على حل مشكل المورد المائي في مختلف بلديات الولاية الفتية، وهذا ما تبينه الزيارة الميدانية التفقدية التي قام بها وزير الري السيد طه دربال في 18أفريل2023، حيث خصصت للوقوف على وضعية التزود بالماء الشروب في المنطقة، مصرحا بأنه سيتم العمل على تثمين هذا المورد ،باستغلال ما تملكه الولاية من المياه الجوفية المعتبرة ،لتموين ساكنيها وتلبية احتياجات القطاع الفلاحي الذي تمتاز به ، وقد أعطى الوزير إشارة الانطلاق في خزان مائي بسعة 1000م^3 ببلدية سيدي خالد، لتحسين عملية التوزيع بها كما استفادت بلديتي أولاد جلال وسيدي خالد من الماء الشروب في اطار قانون المالية 2023 ،من عملية كبيرة في تحويل لمياه جوفية، والتي لازالت حيز التنفيذ بعد اكتمال التعليمات الإدارية والقانونية ، أما فيما يخص شبكة التطهير ،تم اتخاذ كافة الإجراءات خاصة فيما تعلق بقضية قدم واهتراء شبكات الصرف الصحي ، وتم رفع التجميد عن مشروع محطة التصفية للمياه المستعملة في مدينتي أولاد جلال وسيدي خالد ،وذلك لتحسين الظروف

المعيشية للمواطنين ،والحفاظ على الصحة العمومية والبيئة والمحيط .[1] أما فيما يخص قطاع الطاقة والمناجم ، فقد أكد الرئيس المدير العام لسونلغاز السيد مراد لعجال ، من خلال الاجتماع المندرج في سلسلة اللقاءات التي باشرها المجمع مع ولاة الجمهورية ،أن ولاية أولاد جلال تحظى باكتفاء في الطاقة الكهربائية والغازية ، مشيرا حسب الجدول أعلاه أن التغطية بالكهرباء قاربت لتعادل 95بالمئة ،فيما تتجاوز نسبة التغطية بالغاز نسبة 72 بالمئة .[2]

أما في مجال التربية ،فيتم إجراء تعديلات التي من شأنها موازنة عدد أنواع المؤسسات التعليمية حسب الأطوار وكذا حسب الحاجة حيث أنها لقيت زيادة في عدد المؤسسات وتم هيكلتها ، حيث حصر عدد مؤسسات الطور الابتدائي في 33ابتدائية و38مؤسسة متوسطة و27ثانوية وهذا بغرض تنظيمها وتنظيم الميزانيات المخصصة لتجهيزها ولتهيئة الظروف الحسنة للتمدرس ، أما في معدلات شغل السكنات فهي تلقى انخفاضا تدريجيا من معدل 6.23إلى 5.62 نظرا للأولوية المسندة لهذا القطاع ، والتي تهدف لتحقيق العيش الحسن لقاطني هذه المنطقة ،أما على المستوى الصحي فتسجل وتيرة حسنة من حيث مؤشر توفر عدد الأطباء لكل 1000ساكن ،إضافة إلى أنه يتم العمل على توسيع شبكة الهياكل الصحية لضمان التكفل الأفضل بالمواطنين .

في الميدان الصناعي، فنظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها في الاقتصاد الوطني، فقد سعت الحكومة في هاته الولايات بتنشيط المناطق الصناعية والموزعة كالتالي في ولاية أولاد جلال

الجدول رقم05: يبين توزيع النشاطات الصناعية في ولاية أولاد جلال حسب البلديات

[1] مقال ملخص زيارة عمل وتفقد للسيد طه دربال لولاية أولاد جلال، وزارة الري،تاريخ النشر (18 /2023/04)،فيhttps://cutt.us/WTuEH ، تاريخ الاطلاع (2023/05/21).

[2] اجتماع تقييم مشاريع سونلغاز على مستوى ولاية أولاد جلال،تاريخ النشر (2022/07/25)،فيhttps://cutt.us/pWpcY،تاريخ الاطلاع (2023/05/21).

البلدية	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط						المجموع
	الصناعة الغذائية	الجلد والنسيج	مواد البناء	الخشب والورق	الكيمياء والبلاستيك	البناء والأشغال العمومية	
أولاد جلال	18	3	26	2	3	222	274
الدوسن	5	2	0	1	0	68	76
الشعيبة بئرالنعام	2	0	0	0	0	10	12
سيدي خالد	2	1	7	5	1	188	204
البسباس	1	0	2	0	0	3	6
رأس الميعاد	0	0	0	0	0	3	3
المجموع	**28**	**6**	**35**	**8**	**4**	**494**	**575**

المصدر: المديرية العامة للجماعات المحلية، مونوغرافيا ولاية أولاد جلال، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ص60.

المستنتج من الجدول ،أن الدولة تراعي خصوصيات الولايات وبلدياتها ، من ناحية دعم النشاط الصناعي من جهة وتوزيع مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة في ذات المجال من جهة أخرى ،وذلك حسب تمركز هذه الأنشطة في هاته المناطق، فنلاحظ أن معظمها نشطة في مجال البناء والأشغال العمومية في كل من بلدية أولاد جلال وسيدي خالد والدوسن بعدد 494مؤسسة موزعة فيما بينها ، إضافة إلى مجالات مواد البناء في بلديتي أولاد جلال وسيدي خالد بمعدل 35مؤسسة بالخصوص ،و28مؤسسة نشطة في الصناعة الغذائية في أولاد جلال والدوسن والشعيبة ، إلا أنه هناك انخفاض في التوزيع فيما يخص مجالات الجلد والنسيج ، الخشب والأوراق والكيمياء والبلاستيك ، نظرا لضعف الاستثمار والتعاطي التجاري بهذه المواد.

أما طاقويا ،فالمشاريع موزعة بينما هو مستغل ،واخر قيد الإنجاز والدراسة ،فبالنسبة لخطوط شبكة النقل الكهربائي فمراكز التحويل والتنقل قيد الاستغلال هي في أولاد جلال و الدوسن أما في الدويس والحاقن فهي قيد الإصلاح، أما ما هو قيد الإنجاز، فهما مركزي تحويل في سيدي خالد والدوسن ، وهناك ما هو قيد الدراسة كمشروع انجاز مركزي تحويل أولاد جلال وبئر النعام ببلدية الشعيبة، أما بالنسبة للغاز والوقود السائل فالشبكة الممونة للولاية متمثلة في شبكة النقل الضغط العالي: بعدد08 مراكز الضغط للغاز و170كلم طول شبكة النقل، إضافة الى شبكة التوزيع بطول 523كلم بتدفق 30000h/nm^3،وفيما يخص المواد البترولية فيتم توجيه امدادات للولاية من الوقود :بسكرة ، الخروب،مصفاة سكيكدة وحاسي مسعود ،وغاز البترول المسال بباتنة وبسكرة ، وتتكون شبكات التوزيع من 15محطة للخدمة العملية،و10منافذ لبيع غاز البوتان.

أما في برنامج الاستثمار العمومي، فقد استفادت ولاية أولاد جلال خلال الفترة 2022/2019، من غلاف مالي إجمالي مقدر ب 17.486مليار دينار جزائري، منها 15.645دج في إطار البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD)، و1.841مليار دج في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD).

وقد سمحت هذه المبالغ من تسجيل 8585عملية جديدة على حساب البرنامج القطاعي غير ممركز، و201عملية على حساب مخططات البلدية التنموية، إضافة إلى وجود عمليات تشرف عليهم الولاية الأم (بسكرة)، حيث تم تحويل بما يقارب 30عملية من الولاية المركزية بسكرة الى ولاية أولاد جلال، إضافة الى برامج أخرى تم تمويلها من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية في قسم التجهيز والاستثمار.[1]

في الميدان الفلاحي،[2] تعتبر ولاية أولاد جلال منطقة فلاحية ورعوية بامتياز ،حيث يتمركز فيها قطبين فلاحيين في شمال الولاية ببلدية الدوسن وفي جنوبها، وتتربع على مساحة فلاحية رعوية وغابية إجمالية ب 875568هكتار ما يقارب 77بالمئة من إجمالي المساحة الكلية لمنطقة أولاد جلال، يعتبر هذان القطبان بمثابة فرص الاستثمار في مجال الصناعة التحويلية والغذائية خاصة في مجال النخيل والإنتاج الحيواني، والجدير بالذكر أن السياسة المنتهجة في مختلف البرامج التنموية أعطت دعما معتبرا للقطاع ،انعكس بالإيجاب على الفلاحة خاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي ، والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية اللذين ساهما بشكل فعال في توسيع الرقعة الفلاحية ،وإدخال الطرق الحديثة للسقي وكذا الدعم الموجه للفلاحين في مادتي الشعير والنخالة،إضافة إلى رفع السعر المرجعي لشراء القمح والشعير أي الزراعات الاستراتيجية حيث أصبح :

- القمح الصلب من 4.500دج إلى6.000دج.
- القمح اللين من 3.500دج إلى 5.000دج
- الشعيرمن2.500دج إلى 3.400دج
- الشوفان من 1.800دج إلى 3.400دج

من ناحية دعم الدولة، ايضا لهذا المحور الاقتصادي في المنطقة بالعتاد الخاص، فسجل ارتفاعات في موسم 2021/2020الفلاحي حسب ما هو مبين في الجدول:

[1] مونوغرافيا ولاية أولاد جلال، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، إصدار افريل 2021، الملحق رقم 01، ص.65.

[2] مونوغرافيا ولاية أولاد جلال 2021، الملحق نفسه، ص.41.

الجدول رقم 06: يمثل العتاد الفلاحي لموسمي 2021/2020 أولاد جلال.

نوع العتاد	العدد
/الجرارات	1163
حصادات	29
شاحنات	735
معدات الحرث	1410
معدات الغرس والبذر	8
معدات نشر الأسمدة والمبيدات	2070
معدات الجني	58
معدات السقي	2554

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أولاد جلال، مونوغرافيا وولاية أولاد جلال، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ص 45.

يرجع دعم الحكومة لهذه الولاية بالمعدات الفلاحية، كون أن مميزاتها في هذا القطاع، تتوافق مع توجهات الحكومة في مسار إصلاحاتها لهذا المحور الاقتصادي، باعتبارها تسعى لضمه كمورد اقتصادي رئيس وفعال من خلال الاستثمار في مقوماته في أغلب المناطق خاصة الجنوبية بهدف تنويع صادرات البلاد ويدعم ربح الميزان التجاري.

بخصوص قطاع النقل والمنشات القاعدية، فتسهر المديرية المختصة بالولاية، باعتباره قطاعا حيويا في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكونه يسهم في تسهيل حياة المواطن اليومية على تسيير وتوفير مختلف الوسائل النقل الضرورية بجميع انماطها، من نقل مسافرين بواسطة الحافلات، سيارة الأجرة ونقل البضائع وتطويرها من اجل تحسين الخدمات المقدمة في هذا الشأن، وينشط على مستوى النقل البري 77ناقلا، منهم 73ناقل خاص بمجموع 146حافلة، و156سيارات أجرة على المستوى الولائي.
وتوجد بالولاية محطة نقل برية واحدة مستغلة من سنوات 2014، اما فيما يخص تعزيز شبكة الطرق التي تمتد على طول 1159.3كلم، فلازالت كما تم وصفهما في الاستجابة بحالة مرضية لمتطلبات حركات المرور، ماعدا بعض الطرق الولائية والبلدية التي منها ما هو غير معبد.

وقد تم وضع قائمة المشاريع والميزانيات المخصصة لها في المنطقة في مختلف المجالات، على غرار قطاع الطاقة والموارد المائية أو التزويد بالتجهيزات العمومية اللازمة، سواء من طرق وإنارات عمومية وإصلاحات لمقرات البلديات بالولاية، ببلدية الدوسن والشعيبة، ويتم العمل على تهيئة القطاع التربوي بتهيئة المؤسسات التعليمية بمختلف أطوارها بعد إحصاءات النقائص المسجلة بولاية أولاد جلال.

ثانيا: أفاق التنمية المحلية بولاية أولاد جلال: تسعى الحكومة المحلية من خلال هذا التقسيم على مستوى الولايات الجديدة عامة وأولاد جلال خاصة إلى ما يلي[1]:

- العمل على زيادة دعم القطاع الخاص في التنمية المحلية، وكذا على تشجيع قطاع الاستثمار الأجنبي والمحلي خاصة في مجال الفلاحة والرعي كونها تمتاز بهيكل زراعي لا بأس به؛
- عصرنة أداء الإدارة المحلية بالصيغة الرقمية والتكنولوجية بهدف تسهيل وتسريع عمليات استخراج الوثائق الإدارية على مستوى البلدية والولاية وكذا لإيصال شكاوى المواطن حيث تم مؤخرا استحداث موقع مسمى ب "نشكي " على مستوى وزارة الداخلية الجماعات المحلية؛
- تحسين خدمات النقل العمومي عن طريق عصرنة تسيير المحطات النقل البري ودراسة إمكانية استحداث خطوط نقل جديدة؛
- إنجاز وتهيئة شبكة الطرق الموجهة لفك العزلة وتحسين سبل الوصول للمناطق النائية وصيانة شبكة الطرقات الموجودة؛
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحرير الطاقات الشبانية المطلوبة وازدهارها، وذلك لخلق فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة؛
- العمل على إعادة تأهيل عديد القطاعات الحساسة على غرار التعليم والصحة وذلك سعيا لمواكبة التحولات الراهنة والمستقبلية بخصوص المستوى المعيشي للمواطن.

[1] تيكودان صالح، شريبط عبد الباقي، **الدور التنموي للجماعات المحلية في ظل التقسيم الإداري الجديد**، (جامعة محمد الصديق بن يحي:كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2019/2018)، ص56.

خلاصة الفصل :

تسعى السلطات العليا بالتعاون مع الجماعات المحلية في الولايات المستحدثة على غرار ولاية أولاد جلال، إلى إدخالها في الركب التنموي المحلي، باستدراك نقائصها من كل ما يستوجب أن تتوفره الولاية في القانون الجزائري ،سواء من الناحية الهيكلية الإدارية أو التجهيزية، وذلك لرفع المعاناة التي يشتكي منها السكان بهذه المناطق، وكذا من أجل دعم اقتصاديات الولاية خاصة في المجال الفلاحي ، من أجل التنويع في عائداته المالية لتمويل المشاريع المبرمجة محليا، وهذا التقسيم الإداري الجديد هو أولى خطوات الحكومة في إصلاح للقضاء على الاختلالات بين المناطق الحدودية الجنوبية والساحلية الشمالية، إلا أن هذه العملية تتطلب دراسات معمقة وذات رؤى بعيدة المدى لتفادي الوقوع في هدر الموارد المالية .

الاستنتاج العام:

وكاستنتاجات متوصل إليها للإجابة على فرضياتنا،واخذا بالحسبان ما تم تناوله في كل فصل، نستطيع تأكيد صدق فرضيتنا الأولى في كون أن قرار التقسيم الإداري مرتبط بحاجة الحكومة لموازنة عجلة التنمية في أقاليم حيزها الجغرافي خاصة في المناطق ذات المساحات الواسعة ، والتي ينبغي أن تجزء وفقا لنظام الإدارة المحلية المعتمد،لتعرف نصيبها من التنمية الملائمة لمواردها الاقتصادية والبشرية، وهو ما ينطبق على الولايات الجنوبية التي خصت بهذا القرار التنظيمي، من أجل معالجة العديد من المشاكل التي تعاني منها بسبب ضعف معدلات التنمية بالرغم من وفرة الموارد الاقتصادية، وطاقات مواردها البشرية لدعم مسار التخفيف من حدة التفاوتات الجهوية.

أما بالنسبة لفرضيتنا الثانية كون أن التقسيم الإداري له خلفيات أخرى على غرار الهدف التنموي في ولايات الجنوب،وأن الغوص في الخلفيات التاريخية سيمكننا من فهم سيرورته الأنية ودوافع تحريكه ، فهي صحيحة وهذا ما نستشفه إذا ما ركزنا في التقسيمات التي مرت على تراب الجزائر في مختلف الحقب من العهد العثماني إلى الفترة الاستعمارية ، فرغم اختلاف الأساليب إلا أن الهدف كان واحدا وهو محاولة السيطرة وبسط النفوذ عليها ،نظرا لمجمل المقومات التي تمتلكها كمحورية موقعها الجغرافي في البحر المتوسط، إضافة إلى مواردها الاقتصادية التي جعلت منها محل تنافس بين القوى الكبرى، أما بعد استقلالها اعتمدت هذه التقسيمات والتي كان اخرها في 2020/2019،لمحاولة من الحكومة الجزائرية في تعزيز أمن وتنمية كل شبر من مساحتها خاصة في الجهة الجنوبية التي خصتها باستراتيجية درست بها مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية،بحكم التوترات التي تشهدها الدول الحدودية المجاورة في الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية وحتى الغربية ، للتمكن من تأمين حماية مواطنيها والمحافظة على استقرارهم في هذه الولايات،نظرا لكونها مناطق منعزلة ونائية والتي يمكن أن تكون محط النشاطات والممارسات غير القانونية،وكذا لدعم المؤهلات الاقتصادية التي تمتاز بها لدعم تنويع الاقتصاد الوطني وعائداته المالية، حيث تساعد في إنجاح مشاريع التنمية المحلية والارتقاء بمستوى مخططاتها .

وبالنسبة للفرضية الثالثة كون أن ولاية أولاد جلال من المقاطعات الإدارية التي شملها التقسيم الإداري الجديد، باعتبارها تمتاز بمؤهلات تتطابق مع ما تم رسمه في كواليس سيناريو هذا التقسيم ليتم إدراجها ولاية كاملة الصلاحيات ،فطبقا لتصورنا فهي صحيحة بحكم أن دوافع هذا التقسيم تمحورت حول تعزيز الأمن بمفهوم تنموي، فمنطقة أولاد جلال زيادة على كونها منطقة نائية ومنعزلة، فهي تمتاز أيضا تمتاز بموقعها الجغرافي المهم الذي يمثل ممر بين جهات البلاد،هذا ما استوجب على السلطات

المعنية تأمينه ودعم حركيتها تنمويا،وذلك لكي لا تصبح معبر لتوغل الأعمال غير القانونية،أما من ناحية تنمية المنطقة فهي تمتاز بالطابع الفلاحي الرعوي الذي يلقى اهتماما موسعا من طرف الدولة خاصة في الآونة الأخيرة،حيث تسعى الدولة من خلاله للتخفيف من حدة التبعية الغذائية ومحاولة تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى توفرها على مناطق استقطاب سياحي معتبرة للنهوض بالمنطقة .

وبخصوص المدى الذي سيساهم به التقسيم الإداري في تنمية ولاية أولاد جلال، أولا لا نستطيع تقديم أحكام مسبقة كون أنه لازالت الولايات المدرجة ومن بينها منطقة أولاد جلال محط التأهيل والتهيئة حسب تصريح نائب المجلس الولائي للولاية المعنية "**السيد عبد الله شنيني**"، أما ثانيا وفيما يخص نقطة إمكانية تحقيق التنمية المنشودة فهي عملية مأمولة جدا من هذا القرار، تبعا للدوافع الاقتصادية والأمنية التي انعكست في الإرادة الفعلية للحكومة لتنفيذ الاستراتيجية التي من شأنها تأمين هذه المناطق قلبا وقالبا، فقد خلصت دراستنا لهذا الموضوع للنتائج التالية :

- التركيز على العنصر البشري كفاعل محوري لدعم المشوار التنموي لهذه الولايات.
- يتم العمل على استغلال كافة المؤهلات الاقتصادية التي تزخر بها هذه الولايات، للتخفيف من حدة التبعية ومحاولة التنويع في العائدات المالية للاقتصاد الوطني؛
- باعتبار أن المنطلق الأساسي لهذا التقسيم هو تعزيز الأمن في ولايات الجنوب، فسيحقق نجاح المقاربة التنموية المعتمدة من خلال هذه الولايات الجديدة.
  - ✓ أما فيما يخص الاقتراحات الممكن تقديمها:
- توسيع دائرة صلاحيات الهيئات المحلية لهذه الولايات المستحدثة، مع إعطائها هامش من الاستقلالية في التصرف، مع التطبيق الفعلي لآليات الحكم الراشد القائمة على المساءلة والرقابة والديموقراطية؛
- محاولة زيادة الموارد المالية للمشاريع التنموية لهذه الولايات؛
- تهيئة المناخ الذي من شأنه تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لجلب رؤوس **الأموال**؛
- تجديد ذهنيات التسير اللامركزي لضمان تماشيها مع متطلبات العصر.

الخاتمة :

وخلاصة ما يمكن أن يقال، أن التقسيم الإداري هو الاستراتيجية والالية الميدانية التي تترجم من خلالها الدولة إرادتها الفعلية في محاولة إعادة إصلاح التسيير الإداري ،وفقا لما تقتضيه أسس اللامركزية الإدارية بدعم عمليات الاتصال والتنسيق وتعزيزها بين مختلف قواعد الجماعات المحلية المدرجة ، والتي تعمل بدورها على مقاسمة المهام مع حكومتها لدعم المسار التنموي وتحسين المستوى المعيشي للمواطن المحلي.

والمتتبع لتاريخ الجزائر الإداري،يلاحظ أنها مرت بالعديد من التنظيمات الإدارية، التي برمجت وفقا لمتطلبات كل فترة، سواء في العهد التركي،أين حاولت السلطنة العثمانية تعظيم قوتها وتوسيع نفوذها في البحر الأبيض المتوسط بحكم تمركزها في موقع الجزائرالمحوري،وتسييرها داخليا تبعا لماتقره ويخدم مصالحها ،أما في الحقبة الاستعمارية فقد كان النظام الإداري مزدوجا بين التنظيم العسكري والمدني الفرنسي،الذي سعى من خلال تقسيماته الإدارية المتتالية لتشتيت وتفكيك بنية ومبادئ المجتمع الجزائري لضمان سهولة السيطرة عليها،إلا أن هذه البنية تعززت صلابتها بالتنظيم للعمل الثوري المسلح الذي قابل هذه الممارسات الاستعمارية بنفس الأسلوب من ناحية اللجوء لتقسيم البلاد لنواحي ومقاطعات بهدف ضمان تعميم الثورة على كامل جهات البلاد الأربع وهذا ماتبين في تقسيم مؤتمر الصومام 1956، الذي أدرج الصحراء كولاية سادسة وذلك لحصد مزيد من المساندة الشعبية وتعزيز اللحمة الوطنية للجزائر، ولإفشال مخططات المستعمر في فصل الصحراء عن الشمال،تاريخ التقسيمات الإدارية بقي متواصلا حتى ما بعد استقلالها سنة1962،حيث أن هدف الجزائر من خلال تنظيم وتقسيم حيزها الجغرافي لولايات وبلديات كان لتعزيز تواجدها في اقاليمها والتمكن من بناء مجتمعاتهاو تنميتها ، وللتخلص من كل ما سببه المستعمر من فوضى في مختلف الميادين ،ومفاد هذا الكلام أن التقسيم الإداري يرسم تبعا لتأثير مجموعة عوامل تاريخية ،ومتغيرات اقتصادية، اجتماعية وسياسية تفرض حتميتها بمرور الوقت .

وما يمكن أن نستخلصه أيضا من التقسيم الإداري الجديد الذي أقرته الجزائرمؤخرا في قطرها الجنوبي بالولايات العشر الجديدة،هو أنه بالرغم من التطورالتنموي المعتبر الذي عرفته خريطتها الإدارية لغاية اخر تقسيم سنة 1984، إلا أنها لم تستطع تغطية كافة احتياجات السكان وتنمية كامل مناطقهم بالشكل المطلوب وهذا بحكم شساعة مساحة أغلبهاخاصة تلك المتواجدة في الصحراء، ماخلق العديد من المشاكل كالنزوح الريفي للمدن واكتظاظها، وفراغ مناطق أخرى نظرا لضعف الوتيرة التنموية وتفاوتها من ولاية لأخرى،هذا ما استوجب عليها توجيه مخطط تنظيمها الإداري الجديد لولايات الجنوب،لمحاولة خلق

حركية وديناميكية من شأنها تعزيز الأمن والتنمية في الصحراء ،وهذا لا يكون إلا باستراتيجية محكمة تمكنها من استغلال موارد هذه المناطق المادية والبشرية لضمان استقرار سكانها وثباتهم في هذه الولايات،لدعم مساعي سياسة الحكومة الجزائرية الجديدة في القضاء على الفوارق الجهوية وموازنتها في كامل ترابها .

قائمة المراجع:

1. الكتب:

1. بركاني فاطمة الزهراء ،بن غضبان فؤاد ، **مدخل إلى التخطيط الاقليمي والحضري**، عمان، الدار المنهجية، ط1، 2016.

2. بن غضبان فؤاد ، **التنمية المحلية ممارسون وفاعلون**، عمان، دار الصفاء، ط1،2015.

3. بوحوش عمار ، **التاريخ السياسي الجزائري من البداية ولغاية1962**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1،1997.

4. الذنيبات محمد محمود، بوحوش عمار، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،الجزائر: الديوان المطبوعات الجامعية ،ط4، 2007 .

5. رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، الإسكندرية، دار وفاء، ط1،2011.

6. عبد القادر خليفة حنان ، **التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية (دراسة مقارنة)**، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2016.

7. عبد الوهاب سمير محمد ، **اللامركزية والحكم المحلي بين النظرية والتطبيق**،القاهرة،دار الجلال،بدون طبعة، 2009.

2. المراجع القانونية :

❖ المراسيم الرئاسية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد29،المرسوم الرئاسي رقم 15-140، المتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها مؤرخ في 08شعبان عام1436الموافق 27مايو 2015.

❖ المراسيم التنفيذية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد29،المرسوم التنفيذي رقم15- 141، المتضمن تنظيم المقاطعة الإدارية وسيرها، المؤرخ في 09شعبان عام1436الموافق 28مايو2015.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد26،المرسوم التنفيذي رقم 21-128مؤرخ في15شعبان 1442الموافقل29مارس2021، المتمم للمرسوم رقم84-365المؤرخ في 08ربيعالأول عام 1405الموافق ل 01ديسمبر1984، المحدد تكوين البلديات ومشتملاتها وحدودها الإقليمية.

❖ **القوانين:**

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد52،القانون90-29المؤرخ في14جمادى الأولى 1411، الموافق ل 1990/12/01المتعلق بالتهيئة والتعمير.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد14، القانون رقم01-16 المتضمن التعديل الدستوري. المؤرخ في 26جمادى الأولى 1437الموافق ل 6 مارس 2016ا
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 37، القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 20رجب عام 1432الموافق ل 22يونيو سنة ،2011
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد12، القانون رقم 12-07المتعلق بالولاية، المؤرخ في 28ربيع الأول عام 1443الموافق ل 21 فبراير سنة2012..
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد78، القانون رقم 19-12مؤرخ في14ربيع الثاني 1441، الموافق ل 11ديسمبر سنة 2019المعدل والمتمم للقانون 84-09لسنة 1984، والمتعلق بالتنظيم الأقليمي الجديد للبلاد،

❖ **الأوامر:**

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الأمررقم 84-09المؤرخ في 02جمادى الأولى 1404الموافق ل 04فبراير 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

3. المقالات في المجلات:

1. إنزارن عادل ، "التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**ع16 (جوان 2017).

2. برابح محمد، "مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، ع11(2017).

3. براهمي نصيرة، ناصور عبد القادر، "معوقات التنمية المحلية بالجزائر"، **مجلة اقتصاد المال والاعمال**، ع2 (ديسمبر2018).

4. بلاطش حسيبة ، السياسة الطاقوية في الجزائر وانعكاساتها على التنمية المستدامة، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع 1(جانفي2021).

5. بلة نزار ، بن دراج المسعود الياس، "دور الجماعات الإقليمية في تنمية وتطوير الحدود"، **مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة**، ع7(2020).

6. بلحاج صالح ، "التنظيم البلدي في عهد الاستعمار الفرنسي: وجه عنصري وأداة للسيطرة والقهر الاستعماري"، **مجلة المصادر**، ع21(2010)،

7. بن علي زهيرة، "واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر -بين المقومات والمعوقات "، **مجلة أستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، ع4 (جانفي2019).

8. بن علي مليكة ، مهاوات لعبيدي ، "واقع إصلاح منظومة الجماعات المحلية بالجزائر في مجال تحقيق التنمية المحلية والمستدامة"، **مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة**، ع1(2019).

9. بن لعبيدي مفيدة، "السياحة الصحراوية المستدامة في الجزائر /الاستراتيجيات والافاق -دراسة استشرافية لمستقبل السياحة الصحراوية في ظل التداعيات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي"، مجلة **الحقيقة**، ع36 (2021).

10. بن يبا محمد ، ميموني بلقاسم ، عبود ميلود، "الفلاحة الصحراوية بوابة التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر -ولاية أدرار أنموذجا"، **مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية**، ع1(جوان2021).

11. بوجلخة أبراهيم ، عمامرة محمد يوسف ، "انعكاس روح المقاولاتية والإبداع على واقع تنمية الفلاحة الصحراوية"، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، ع1(جوان2018).

12. بوطكوك نهى، بعلي حمزة، "الواحة الذكية: سيناريو استراتيجي لدعم التنمية الزراعية المستدامة على مستوى الأقاليم الصحراوية"، **مجلة المنهل الاقتصادي**، ع1 (ماي2022).

13. بيصار عبد الحكيم ، بلقليل نور الدين ، "استراتيجيات التنمية المحلية في ظل الإصلاحات والدور الجديد للجماعات المحلية بالجزائر"، **مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية**، ع2(2019).

14. بيصار عبد المطلب ، شريط حسين الأمين ، "التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية"، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، ع2(2018).

15. جصاص لبنى ، "الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، ع2 (2022).

16. حاجي فاتح ، "الجهوية في الجزائر: الواقع والافاق"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع26(2018).

17. حاروش نور الدين ، حاروش رفيقة ، "التنمية المحلية بين نمطية التسيير وخصوصيات الأقاليم"، **المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، ع2 (2021).

18. حمداني الوناس ، "الانتقال الديموقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر (1989-1992): التجربة والاليات"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع8(ديسمبر2017)

19. الخامسة سايحي، بن صغير فاطمة الزهراء ، جنيدي مراد ، "مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر ومتطلبات تنشيطها قراءة في تجارب رائدة"، **مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والادارية**، ع2 (ديسمبر2020).

20. دراجي عيسى، منية خليفة ، مركان محمد البشير، "إسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرين"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، ع2 (2020).

21. رزين عكاشة، "التنمية المحلية الاقتصادية في الجزائر من(1967-2019م)"، **مجلة دراسات اقتصادية**، ع2(2020).

22. زريق نفيسة، "رهان التنمية في الجزائر...نحو تبني نموذج تنموي جديد"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، ع1(جوان2021).

23. زقب عثمان ، "نظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19"، **مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، ع2(دسمبر2021).

24. السعداوي مصطفى ، "التقطيع الإقليمي أثناء الثورة التحريرية بين الجغرافيا المتحركة والتاريخ المتوقف (الولاية الثالثة أنموذجا 1962/1954)"، **مجلة مصادر تاريخ الجزائر المعاصر**، ع1(2019).

25. سعود وسيلة، فرحات عباس، "واقع التنمية المحلية في الجنوب الجزائري -دراسة تقييمية لولايتي ورقلة وإليزي" **مجلة الإبداع**، ع1 (2019).

26. سي فضيل الحاج ، بن حيتالة محمد ، بن عطه محمد ، "إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات"، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة**، ع09(جانفي 2017).

27. شاطري كاهنة ، تطور اللامركزية الإدارية (فرنسا والجزائر نموذجا)، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، ع13(ديسمبر2017).

28. الشريف عادل ، خواجة دينا ، "أسس التقسيم الإداري في ضوء الخبرات الدولية للتنمية المحلية، دراسة مقارنة"، **المجلة العربية للإدارة**، ع2(مايو 2022).

29. شطاب كمال ، كليوات سعيد ، التنظيم الإداري في الجزائر: مقاربة تحليلية كلاسيكية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، ع1، (2022)

30. صلاح محمد ،أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور(دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2014/2010)،**مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**،ع16(2016).

31. طيابية ساعد، بورنان عبد الرحمان، "تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، ع1(2022).

32. عبد السلام عبد اللاوي ، "مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة"، **مجلة التنمية الاقتصادية**، ع5 (جوان 2018).

33. علاوي ياسر ، بوفاسة سليمان ، مساهمة الولاية في تنفيذ مخططات التنمية المحلية -دراسة حالة لولاية المدية، **مجلة معارف علمية دولية محكمة**، ع23(ديسمبر2017).

34. علوني عامر، "التنمية المحلية: الأهداف والسياسات مقاربة نظرية"، **المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية**، ع1(جوان 2019).

35. غالم عبد الرحمان، "التحديات الإقليمية واثارها على الأمن الجزائري"، **مجلة السياسة العالمية**، ع3 (مارس2021).

36. غالي داوود عباس ، بن عمور خالد محمد ، منطقة الجبل الأخضر في ليبيا: دراسة في الجغرافية الإدارية، **مجلة الأستاذ**، ع203(2012).

37. غريبي أحمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، **مجلة الأبحاث والدراسات العلمية ،ع04**،(أكتوبر2010).

38. قاسمي حمد الأمين ، "الاستراتيجيات الطاقوية البديلة للتجسيد مبادئ التنمية المستدامة -دراسة بدائل الطاقوية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"، **مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة**، ع1(جوان 2015).

39. قديد الياقوت، بوقناديل محمد، بن مصطفى عبد القادر، "المخططات البلدية للتنمية ودورها في دعم التنمية المحلية"، **مجلة التكامل الاقتصادي** ع07 (سبتمبر2015).

40. لحول عبد القادر، شريكي جهاد، مسار اللامركزية الإدارية في الجزائر، **مجلة افاق العلوم**، ع1(2016).

41. لعبيدي الأزهر ، "استحداث مقاطعات إدارية في الجزائر في ظل انتهاج سياسة تقشفية خطوة مناسبة في الوقت غير المناسب دراسة تحليلية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-140"، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، ع3 (ديسمبر2017).

4. <u>المذكرات والرسائل الجامعية:</u>

1. براك إشراق . **استراتيجية جبهة التحرير الوطني في تعبئة وتنظيم وتأطير الجماهير الشعبية 1954-1962**، مذكرة ماستر منشورة،جامعة العربي بن مهيدي: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،2020/ 2021.

2. بن الحاج جلول ياسين. **التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر-في إطار برامج دعم النمو 2003-2014**، أطروحة دكتورا منشورة ،جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف- : كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير 2016/2015.

3. تيكودان صالح، شريبط عبد الباقي. **الدور التنموي للجماعات المحلية في ظل التقسيم الإداري الجديد**، مذكرة ماستر منشورة ،جامعة محمد الصديق بن يحيى: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2019/2018.

4. خشمون محمد. **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)**،أطروحة دكتوراة منشورة ،جامعة منتوري: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ،قسنطينة-2011/2010.

5. خنفري خيضر. **تمويل التنمية المحلية في الجزائر و اقع و افاق**، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير ،2012/2011.

6. رجراج الزوهير، **التنمية المحلية في الجزائر -و اقع و افاق**، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، 2013/2012.

7. زروالية محمد. **التنظيم الإقليمي في الجزائر**، أطروحة دكتوراة منشورة ،جامعة الجزائر 1: كلية الحقوق، 2015/2014.

8. سلاوي يوسف. **مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري**، أطروحة دكتوراه منشورة ،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية الحقوق 2017/ 2018.

9. سوفلي عيشوش. **الرشادة الإدارية والتنمية المحلية في الجزائر -دراسة حالة ولاية بسكرة -**، أطروحة دكتوراه منشورة،جامعة باتنة الحاج لخضر1:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018.

10. صالحي عبد الناصر . **الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية والتبعية**، رسالة ماجيستير منشورة ،جامعة الجزائر 1: كلية الحقوق،2010/2009.

11. ضيف سليم. **رهان التقسيم الإداري كألية من اليات التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماستر منشورة، جامعة محمد بوضياف-المسيلة -: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2022/2021.

12. عطية عيساوي . **التقسيم الإقليمي وإشكالاته في الجزائر**، مذكرة ماستر منشورة، جامعة زيان عاشور-الجلفة-: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020.

13. عون يمينة. **الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتأثره على الثورة 1954-1962.الولاية السادسة أنموذجا**. رسالة ماستر منشورة ،جامعة محمد خيضر بسكرة-:كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2012/ 2013.

14. فريجات إسماعيل. **مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري**، رسالة ماجيستير منشورة، جامعة الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2013/ 2014.

15. فلاح رشيد.**دور التقسيم الإداري في التنمية المحلية بالجزائر(1962م،2000)**، رسالة ماجيستير منشورة،جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام،2013.

16. فينيش اسيا ، قريمس ليلي ، **التقسيم الإقليمي في الجزائر و أثره على التنمية المحلية**، مذكرة ماستر منشورة،جامعة محمد الصديق بن يحي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.

17. قويدر جابر، **التقسيم الإداري في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة حالة دائرة بريكة ولاية باتنة**، رسالة ماجيستير منشورة ،جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا: كلية علوم الأرض،الجغرافيا والتهيئة العمرانية،2012.

18. لعجال ليلى . **و اقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، رسالة ماجيستير منشورة، جامعة منتوري- قسنطينة- : كلية الحقوق ،2010/2009.

19. محلابي علي.**مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية -دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية البويرة**، مذكرة ماستر منشورة،جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة- : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2018/2017.

20. محمد علي . **مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجزائري**، رسالة ماجيستير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.

5. مقالات من الأنترنت :

1. "ترقية أولاد جلال إلى ولاية، فرصة للإقلاع التنموي بالمنطقة"،**وكالة الأنباء الجزائرية** (2021/03/09)، https://cutt.us/gk9Uu ،(2023/02/22).

2. رزيقة. خ، "مختصون يعلقون على التقسيم الإداري الجديد: قرار إيجابي لكنه يطرح تعقيدات الوضعية المالية للبلاد"، **جريدة الجزائر** في(2019/11/27)، https://cutt.us/LMV0u ،(2023/04/25).

3. وزير الداخلية يشرف على تنصيب والي ولاية أولاد جلال، **وكالة الأنباء الجزائرية**، مقال مدرج في 2021/03/03، في https://cutt.us/pXpmA ،(2023/04/29).

4. محمد علال، كنوز الصحراء.. أمل لمواجهة التحديات، **جريدة العربية سكاي نيوز**، (30يونيو2020)، https://cutt.us/wZdzN، (2023/04/01).

5. "التنظيم الإداري الجديد للبلاد ساري المفعول"، **جريدة البلاد نت** في(2019/12/19)، في https://cutt.us/lCtwT. (2023/03/09).

6. مقال حول نشأة بلدية أولاد جلال، https://cutt.us/7oJR0، تاريخ النشر (2022/03/17)، تاريخ الاطلاع (2023/04/01).

7. مقال ملخص زيارة عمل وتفقد للسيد طه دربال لولاية أولاد جلال، وزارة الري في (2023/04/18)، https://cutt.us/WTuEH ، (2023/05/21).

8. اجتماع تقييم مشاريع سونلغاز على مستوى ولاية أولاد جلال،https://cutt.us/pWpcY،تاريخ النشر (2022/07/25)، تاريخ الاطلاع (2023/05/21).

6. المحاضرات:

1. بومدين طاشمة، المحاضرة الخامسة، سياسة التنمية المحلية في الجزائر، دراسة لتطور قوانين تنظيم دور البلدية، جامعة تلمسان،الجزائر، https://cutt.us/QLZsl .

7. الملتقيات الوطنية:

1. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية، تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2018/10/09، https://cutt.us/R6ckd .

8. **المراجع باللغة الأجنبية:**

1. Fayçal houilmi, **impact du développement local sur l'espace oasien-interactivité et dysfonctionnement cas de tolga** .mémoire de magister en architecture,(université Mohamed khiderm:faculté des sciences et de la technologie 2015).

الملاحق

قائمة الملاحق:

1. **الملحق رقم 01:** مونوغرافيا ولاية أولاد جلال 2021، وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

مونوغرافية ولاية أولاد جلال 2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ولاية أولاد جلال

مونوغرافيا الولاية
2021

اصدار: أفريل 2022

مونوغرافية ولاية أولاد جلال 2021

القهرس

2	القهرس	
3	تقديم عام للولاية	-01
5	لمحة تاريخية	-02
13	السكـــان	-03
24	الشغـــل	-04
29	السكن والتعمير	-05
40	الفلاحة	-06
48	الغـابات	-07
54	الموارد المائية	-08
59	الصناعة	-09
64	الطاقة	-10
69	المنشآت القاعدية	-11
73	التربية	-12
82	التكوين المهني	-13
89	الصحة	-14
94	النشاط الاجتماعي والتضامن	-15
98	الشباب والرياضة	-16
103	السياحـــة	-17
107	الصناعة التقليدية	-18
108	الثقافـــة	-19
113	البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال	-20
122	التجـارة	-21
128	النقـــل	-22
132	البيئة	-23
134	الحماية المدنية	-24
137	الشؤون الدينية	-25
140	الحركة الجمعاوية عبر الولاية	-26
142	التاطير المحلي للبلديات	-27
145	الآفاق التنموية	-28

الملحق رقم 02: بطاقة خاصة بولاية أولاد جلال، المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
المديرية العامة للجماعات المحلية

بطاقة خاصة بولايـــة أولاد جـــلال

معلومات عن الولاية.

- المساحة (كلم²): 11.298 كلم².
- تقديرات عدد السكان الى غاية 2021/12/31(نسمة): 239.000 نسمة.
- الكثافة السكانية (نسمة/كلم2): 21 نسمة/كلم².
- عدد الدوائر : 2.
- عدد البلديات : 6.

معلومات محلية عن الولاية.

- طابع الولاية :

— فلاحي ورعوي

- أهم المقومات التي تحوز عليها:

- الموقع الجغرافي والاستراتيجي للولاية حيث أنها تعتبر نقطة عبور بين الشمال والجنوب من جهة وبين الشرق والغرب الجزائري من جهة أخرى.
- طاقات مائية جوفية كبيرة التي تشجع الاستثمار في القطاع الزراعي، لاسيما في غراسة النخيل المنتج للتمور خاصة دقلة نور ذات الجودة العالية.
- تربية الأنعام لاسيما سلالة كبش أولاد جلال المعروف عالميا الذي يستقطب الموالين والتجار من كل أنحاء البلاد.

الملحق رقم03: التعليمة الوزارية المشتركة المتضمنة تسيير الأصول والخصوم بين الولايات الأصل والجديدة.

الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية

ارة الداخلية والجماعات المحلية
لتهيئة العمرانية.

وزارة المالية

08 سبتمبر 2021

المنشور الوزاري المشترك رقم: 09 المؤرخ في .....المتضمن الكيفيات العملية المتعلقة بتقسيم الأصول والخصوم بين الولايات الأصل والولايات الجديدة.

إلى السادة ولاة ولايات: أدرار - بسكرة - بشار- تمنراست- ورقلة -ايليزي –الوادي - غرداية - برج باجي مختار- تيميمون - أولاد جلال- بني عباس- إن صالح - إن قزام - تقرت - جانت - المغير–المنيعة.

يهدف هذا المنشور الوزاري المشترك إلى تحديد الكيفيات العملية المتعلقة بتقسيم الأصول والخصوم بين الولايات الأصل والولايات المنشأة حديثًا بموجب القانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، والأمر رقم 21-03 المؤرخ في 25 مارس 2021، اللذان يعدلان ويتممان القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فبراير 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد،

تطبيقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 21-197المؤرخ في11 ماي 2021، فإن الأصول والخصوم المعنية بالتقسيم هي كل من الممتلكات المنقولة والعقارية التي تملكها الولاية الأصل، وعائدات وحقوق استغلال هذه الممتلكات بالإضافة إلى الفوائض الصافية المتاحة وكذا الباقي من الديون المتعلقة بالاقتراض والمساعدات المؤقتة الواجب تسديدها.

يتم تحويل الاعتمادات المالية لفائدة الولايات الجديدة الناتجة عن هذا التقسيم، عن طريق الميزانية الإضافية للولاية الأصل بعنوان السنة المالية 2022.

تخضع عملية تقسيم الأصول والخصوم بين الولايات الأصل والولايات الجديدة إلى الكيفيات المبينة فيما يلي:

1. بخصوص الأصول:

تتشكل أصول الولايات أساسا، من جميع الممتلكات المنقولة والعقارية، والدراسات، والأبحاث، بالإضافة إلى الفوائض الصافية المتوفرة.